

Distr.: General
7 December 2000
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

التقارير الدورية الثالثة والرابعة المجمعة للدول الأطراف

فييت نام

تصدر هذه الوثيقة دون إخضاعها لعملية تحرير رسمية. للإطلاع على التقرير الأولي الذي قدمته حكومة فييت نام، أنظر CEDAW/C/5/Add.25 الذي نظرت فيه اللجنة في دورتها الخامسة. وللإطلاع على التقرير الدوري الثاني، أنظر CEDAW/C/VNM/2

ديباجة

تنفيذاً للمادة ١٨ من الإتفاقية وبموجب توجيهات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، قدمت فييت نام إلى الأمم المتحدة تقريرين عن تنفيذ الإتفاقية في فييت نام. وقد تناول التقرير الأول تنفيذ الإتفاقية بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٤ وتناول التقرير الثاني الفترة الواقعة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٨.

وهذا التقرير الثالث والرابع المجمع المعروض فيما يلي سيتناول تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في فييت نام من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٠، وهو سيقدم مع التقرير الثاني في الدورة الخامسة والعشرين وفقاً لما رتبته اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. ومع أن الفترة المستعرضة قصيرة إلى حد ما، فإنها كانت هي بالضبط المرحلة التي اضطرت فييت نام خلالها إلى مواجهة تحديات كبرى منبثقة عن نقاط الضعف الملازمة للإقتصاد، والآثار السلبية للأزمة المالية-الإقتصادية الإقليمية، والكوارث الطبيعية. وقد عرقلت كل هذه الصعوبات وتيرة التنمية الإجتماعية-الإقتصادية للبلد. وأشار هذا التقرير أيضاً إلى الجهود المبذولة من جانب الحزب والدولة وشعب فييت نام في مجال إيجاد الحلول للمشاكل المواجهة بغية التغلب على الصعوبات، وتشجيع التنمية الإقتصادية، وضمان حقوق ومصالح الشعب، وبخاصة حقوق ومصالح المرأة.

ويرث هذا التقرير، من جهة، المضمون الأساسي للتقرير الثاني، وهو يستكمل، من جهة ثانية، البيانات والمعلومات المتصلة بفييتنام وبشعبها، والتغيرات القانونية الرامية إلى مواصلة تعزيز التحول إلى الديمقراطية على الصعيد الإجتماعي وتقوية حكم القانون فضلاً عن أوجه التقدم المحرز في المركز السياسي والإقتصادي للمرأة خلال السنوات الثلاث الماضية. وهو سيعرض تنفيذ كل حكم بعينه من أحكام الإتفاقية، والعقبات المواجهة في تنفيذها، والإتجاه المأخوذ به في تدليل تلك العقبات فضلاً عن المنجزات القيمة والتدابير المتخذة لجعلها تفعل فعلها، وذلك بحسب النمط المتمثل في الإتفاقية.

ويتضمن التقرير الأجزاء التالية:

الديباجة

الباب الأول: قضايا عامة

الباب الثاني: تنفيذ الإتفاقية

خاتمة

مرفقات ومصادر مرجعية

وتوخياً لإعداد الصيغة النهائية لهذا التقرير، أنشئت لجنة صياغة تتألف من ١٢ عضواً يمثلون الهيئات ذات الصلة من وزارات وإدارات الحكومة والمنظمات الإجتماعية-السياسية. ويرأس هذه اللجنة نائب لوزير الخارجية يعمل أيضاً كنائب لرئيس اللجنة الوطنية الفييتنامية للنهوض بالمرأة.

وعلى سبيل التهيؤ لإعداد هذا التقرير، بذلت لجنة الصياغة الكثير من الجهود لجمع وتحليل البيانات الإحصائية وعقد مختلف جلسات العمل مع وكالات الحكومة، والمنظمات الإجتماعية - السياسية، وممثلي المرأة من جميع ميادين الحياة، والباحثين وذلك للاستفادة من مساهمات تلك الهيئات وأولئك الأشخاص.

والآن بعد أن سبق للحكومة الفيتنامية عرض وجهة نظرها في التقرير الدوري الثاني، فإنها تواصل إبداء التحفظ على الفقرة ١ من المادة ٢٩ من الإتفاقية، غير أنها ستنظر في أمر سحب هذا التحفظ في الوقت المناسب.

وفي سياق ما اشترطته الحكومة الفيتنامية نفسها من شروط، فإنها تنظر أيضا في أمر توقيع البروتوكول الإختياري للإتفاقية.

الباب الأول

قضايا عامة

أرض فييت نام وشعبها

تقع جمهورية فييت نام الاشتراكية في جنوب شرق آسيا، وتبلغ مساحتها الإقليمية ما يزيد عن ٣٣١.٠٠٠ كيلومتر مربع، وبلغ تعداد سكانها ٧٦,٧٨٧ في عام ١٩٩٩. وتشكل المرأة ٥٠,٨ في المائة من مجموع السكان. وكان معدل نمو السكان ١,٥٨ في المائة في عام ١٩٩٩. وتبلغ نسبة سكان المناطق الحضرية ٢٣,٥ في المائة. و٣٧,٧ في المائة من السكان هم دون سن الخامسة عشرة، في حين أن سن ٥,٤ في المائة منهم تزيد عن الخامسة والستين. وتبلغ كثافة السكان ٢٣١ شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد. وتبلغ نسبة الأسر المعيشية التي ترأسها نساء ٢١,٦ في المائة. ويبلغ عدد السكان الذين هم في سن العمل العادية وذوي الأهلية للعمل ٤٣,٣ مليون، يمثلون أكثر من ٥٦,٥ في المائة من السكان وتشكل النساء ٥٠,٦ في المائة منهم. وكان عدد العاملين في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني في عام ١٩٩٩ أكثر من ٣٨ مليون يمثلون ٥٠ في المائة من مجموع السكان وتشكل النساء ٤٨ في المائة منهم. وكان متوسط العمر المتوقع ٦٧ سنة، وهو يبلغ ٦٤,٥ بالنسبة إلى الرجل و٦٩,٥ بالنسبة إلى المرأة.

وبلغ تعداد سكان هانوي، عاصمة فييت نام، ٢,٦٧٢ مليون في عام ١٩٩٩. وفي فييت نام ٥٤ قومية إثنية، ويشكل الكنه (الفيت) الأغلبية من حيث أنهم يمثلون ٨٦,٨ في المائة من السكان.

وفي عام ١٩٩٩، يعيش ٧٦ في المائة من سكان البلد على الزراعة، وذلك على الأكثر بالعمل اليدوي والكثير من الاعتماد على الظروف الطبيعية. وكانت أنصبة القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٩ على الوجه التالي: الزراعة والحراجة وصيد الأسماك ٢٥,٦ في المائة؛ والصناعات والتشييد ٣٣,٧ في المائة؛ والخدمات ٤٠,٧ في المائة. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي الفردي في البلد ٣٦٣ من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٩، كما بلغ معدل التضخم فيه في السنة نفسها ٢,٠ في المائة.

ومنذ عام ١٩٩٨، تتبع فييت نام الخط السياسي الذي تمثله سياسة "دوموي" التي طرحها المؤتمر الوطني السادس للحزب الشيوعي لفيت نام بهدف القيام بالمهام الأساسية التالية: تعزيز التصنيع والتحديث والإندماج الدولي؛ وإيجاد اقتصاد متعدد المكونات يعمل بحسب آلية السوق تحت إدارة الدولة؛ ومواصلة إضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة الاجتماعية على أساس بناء دولة اشتراكية قائمة على القانون، دولة من الشعب وبواسطة الشعب وللشعب؛ وتوسيع نطاق العلاقات الدولية بروح من رغبات فييت نام في مصادقة جميع الأمم في العالم، والسعي من أجل السلم والإستقلال والتنمية المستدامة. وفي عام ١٩٩٨، أصبحت فييت نام عضواً كامل العضوية في منظمة "التعاون الإقتصادي لآسيا والمحيط الهادي"، وهي تظطلع الآن بمفاوضات الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وخلال الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٠، أخذت فييت نام في دخول المرحلة الأخيرة من تنفيذ "استراتيجية تحقيق الإستقرار الإجتماعي-الإقتصادي والتنمية الوطنية حتى عام ٢٠٠٠"، وهي الإستراتيجية التي يتمثل المفهوم الأساسي الذي تقوم عليه في جعل الشعب محور التنمية الوطنية، واستغلال جميع الطاقات الكامنة لكل فرد وللأمة بأسرها، والجمع على نحو منسجم بين التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية.

وأبرز سمات هذه الفترة هي المصاعب والتحديات التي تواجهها فييت نام في سياق الأزمة المالية-الإقتصادية الإقليمية. غير أن البلد اعتمد سياسات مناسبة للتخفيف من آثار الأزمة بغية الحفاظ على الإستقرار السياسي وتشجيع التنمية الإقتصادية والثقافية والإجتماعية.

وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، حققت فييت نام الأهداف الإقتصادية التالية: كان نمو الناتج المحلي الإجمالي ٨,٢ في المائة في عام ١٩٩٧. إلا أنه لم يصل إلى غير ٥,٧٦ في المائة و٤,٨ في المائة في عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ على التوالي بسبب الآثار السلبية للأزمة المالية-الإقتصادية الإقليمية. وقد تمكنت فييت نام من قلب الإتجاه الهبوطي بفضل السياسات السليمة والحلول العملية. ومن المقدر أن يصل الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٠ إلى ٦ في المائة. واستبقي معدل التضخم في مستوى يقل عن رقمين مفردين، فبلغ ٣,٦ في المائة في عام ١٩٩٧ و٣,٩ في المائة في عام ١٩٩٩. وفي عام ١٩٩٩، بلغ إنتاج الأغذية في فييت نام رقما قياسيا قدره ٣٤,٣ طنا متريا بالمعادل من الأرز غير المقشور، أي أنه كان يزيد بمقدار ٢,٤ من الأطنان المترية بالمقارنة مع عام ١٩٩٨، فأرسي بذلك أساسا متينا لضمان الأمن الغذائي، وتحقيق الإستقرار في حياة الناس، وزيادة الصادرات. ولأول مرة في تاريخ فييت نام، بلغ حجم صادراتها من الأرز ٤,٥ من الأطنان المترية. وقد زاد الإنتاج الصناعي بنسبة ١٢,١ في المائة في عام ١٩٩٨ وبنسبة ١٠,٤ في المائة في عام ١٩٩٩، علما بأن الزيادة المزمعة بالنسبة إلى عام ٢٠٠٠ تبلغ ١٤ في المائة. وارتفعت قيمة الصادرات بنسبة ٢٣,٣ في المائة في عام ١٩٩٩.

وتركز الحكومة في معرض معالجتها للمشاكل الإقتصادية على التصدي للقضايا الإجتماعية والثقافية؛ وهي تأخذ بزمام المبادرة في استطلاع المصادر المالية للإستثمارات الإنمائية وتعبئة القوى الداخلية. وقد ازداد مجموع الإنفاق على التنمية الإجتماعية سنويا. وعلى وجه التحديد، ازداد الإنفاق على التنمية الإجتماعية من ٢٨,٨ تريليون دونغ فييتنامي في عام ١٩٩٨ إلى ٢٩,٩ تريليون في عام ١٩٩٩ فإلى ٣٠,٩ تريليون دونغ فييتنامي في عام ٢٠٠٠، وبذلك شكل ٣٢-٣٥ في المائة من مجموع النفقات المدرجة في الميزانية؛ وازداد الإنفاق على تنمية الطفل من ١١,٩ تريليون دونغ فييتنامي في عام ١٩٩٨ إلى ١٢,٥ تريليون في عام ١٩٩٩ فإلى ١٣,٧ تريليون في عام ٢٠٠٠، وبذلك شكل ما يزيد عن ١٤ في المائة من النفقات المدرجة في الميزانية.

والإضافة إلى أوجه النجاح الإقتصادي هذه، سجلت فييت نام أيضا منجزات مشجعة في التنمية الإجتماعية كما يتجلى ذلك في الميادين التالية:

توليد فرص العمل هو برنامج وطني هام من البرامج المستهدفة. فنجد، من جهة، أن الدولة تقوم بتهيئة الظروف المؤاتية من حيث القانون والسياسة العامة، وذلك مثل تعديل "القانون المتعلق بالمشاريع" و"القانون المتعلق بالاستثمارات الأجنبية" بغية تشجيع الإستثمار في الإنتاج وتوليد فرص العمل. ونجد، من جهة أخرى، أن الدولة أنشأت صندوقا وطنيا لتوليد فرص العمل يقدم قروضا تفضيلية لمساعدة العاملين لحساب أنفسهم. وكان من نتيجة ذلك توليد ١,٢ مليون فرصة عمل كل سنة. غير أن عوامل عديدة أدت إلى ازدياد معدل البطالة في المناطق الحضرية بين الذين هم في سن العمل على مدى السنوات الثلاث الماضية من ٦,٠١ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٦,٨٥ في المائة في عام ١٩٩٨ فإلى ٧,٤ في المائة في عام ١٩٩٩، علما بأن معدلها بين النساء كان ٨,٠ في المائة.

القضاء على الجوع والإقلال من الفقر: إن هذا البرنامج الوطني المستهدف الهام هو برنامج متكامل مشترك بين الوزارات ينفذ في أماكن مختلفة، وفي مناطق وكوميونات منكوبة بالفقر. وقد قامت الحكومة بتقديم توجيهها وإدارتها وفقا للإلتجاه القاضي بأن المتوفر من الموارد العائدة إلى المناطق والكوميونات الفقيرة والمخصصة لها يجب أن تركز على الإقلال من الفقر. وقد منحت الإعتمادات المخصصة في الميزانية للقضاء على الجوع والإقلال من الفقر أولوية عالية وكانت تزداد كل سنة. والإعتمادات المخصصة في الميزانية لهذا الغرض في عام ٢٠٠٠ وحده تزيد بنسبة ٤٢ في المائة بالقياس إلى الإعتمادات التي كانت مخصصة في عام ١٩٩٩. وتقضي سياسة الحكومة باستثمار ٤٠٠ مليون دونغ فينتامي في المتوسط لكل كوميون من ١ ٨٧٠ كوميونات فقيرا. وكانت نتيجة ذلك أن فييت نام سجلت أعلى نسبة في القضاء على الجوع والإقلال من الفقر بالمقارنة مع جميع بلدان المنطقة. ويمكن سوق أمثلة محددة في هذا الخصوص من كون أن ٣٤٠ ٠٠٠ أسرة معيشية تخلصت من الفقر في عام ١٩٩٩. وقد تم خفض معدل الفقر من ١٧,٧ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ١٣,٠ في المائة في عام ١٩٩٩، والمقدر أنه يبلغ ١٠-١١ في المائة في عام ٢٠٠٠، وأنه لن تكون هناك أي أسر معيشية تعاني من الجوع الزمن.

ويشكل التعليم والتدريب على الدوام أولوية من الأولويات الوطنية لفيت نام، وقد أحرزا تقدما ملحوظا على مدى السنوات الماضية. وانطلاقا من مستوى تعليمي منخفض، نجد أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في فيت نام في عام ١٩٩٩ بلغ ٩١ في المائة بين الجماعة السكانية المؤلفة ممن هم في سن العاشرة فأكثر و ٨٨ في المائة بين النساء. وبحلول تموز/يوليه ٢٠٠٠، حققت فيت نام الأهداف الوطنية المنشودة في مجال القضاء على الأمية وتعميم التعليم الإبتدائي بالنسبة إلى جميع مقاطعاتها ومدنها الواحدة والستين في كل أنحاء البلاد. ويمكن مشاهدة التقدم المحرز من حيث المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم في شتى المستويات: ذلك أن نسبة التلميذات تبلغ ٤٧,٩ في المائة في المدارس الإبتدائية، و ٤٦,٩ في المائة في المدارس الإعدادية، و ٤٦,٨ في المائة في المدارس الثانوية، كما أن نسبة الطالبات تبلغ ٥١,٩ في المائة في الكليات، و ٤٨,٦ في المائة في الجامعات، في حين أن نسبة المعلمات تزيد عن ٧٠ في المائة. وأصبح التدريب المهني جزءا هاما من نظام التعليم الوطني، وهو يشمل المدارس المهنية الرسمية التابعة للدولة، ومراكز التدريب المهني القصير الأمد، ومراكز التوجيه المهني. وقد أنشأت الحكومة الإدارة العامة للتدريب المهني التابعة لوزارة العمل والمعوقين والشؤون الإجتماعية وذلك لتقوية التعليم المهني وزيادة النسبة المثوية للعمال

المهاترين بغية بلوغ هدف تشكيل العمال المدربين لنسبة ٢٢-٢٥ في المائة من مجموع القوة العاملة بحلول عام ٢٠٠٠.

الرعاية الصحية العامة: زادت الدولة النفقات المخصصة في الميزانية للرعاية الصحية إلى ١٠ في المائة في السنة، ولا يزال قطاع الرعاية الصحية العامة يحرز تقدماً محسوساً بفضل المساعدة الدولية. وفي حين أن النسبة المئوية للأطفال الذين يستفيدون من التطعيم كانت ٨٥ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، فإن زيادتها تبلغ أكثر من ٩٠ في المائة في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠. وطرأ انخفاض شديد على عدد الوفيات الناجمة عن الأمراض المعدية. وانخفض معدل وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن السنة الواحدة إلى ٣٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ وذلك من ٣٦,٧ في المائة في عام ١٩٩٩ و ٤٤,٢٥ في المائة في عام ١٩٩٧. كما انخفض معدل الوفيات بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الخامسة إلى ٤٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ وذلك من ٤٨,٦ في المائة في عام ١٩٩٩ و ٦١ في المائة في عام ١٩٩٧. وانخفض معدل وفيات الأمهات إلى ٠,٩ في المائة في عام ١٩٩٩ وذلك من ١ في المائة في عام ١٩٩٧. أما معدل سوء التغذية بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الخامسة فقد انخفض إلى ٣٦,٧ في المائة في عام ١٩٩٩ وذلك من ٤٤,٩ في المائة في عام ١٩٩٥. وتم تزويد أكثر من ٩٠ في المائة من السكان بخدمات الرعاية الصحية في الكوميونات والنواحي والبلدات. وبحلول عام ١٩٩٩، كانت شبكة الرعاية الصحية قد تقوت وامتدت من المقاطعات إلى المحافظات والكوميونات، بل حتى إلى القرى والضياع في كل أنحاء البلاد. وأصبحت الرعاية الصحية مسؤولية مشتركة تقع على عاتق السلطات والمجتمع والناس كافة على جميع المستويات ويقوم قطاع الصحة بدور حاسم في أدائها.

تنظيم السكان والأسرة: اهتمت بروح برنامج عمل القاهرة، ركزت أنشطة تنظيم السكان والأسرة مزيداً من الاهتمام على الصحة الإنجابية، والمساواة بين الجنسين، وتعزيز مركز المرأة وجرى خفض معدل نمو السكان من ١,٧ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ١,٥٨ في المائة في عام ٢٠٠٠. وانخفض عدد الأطفال للمرأة الواحدة التي هي في سن الإنجاب من ٢,٦٩ في عام ١٩٩٦ إلى ٢,٣ وهو يسير نحو ٢,١. وقد اعترفت الأمم المتحدة بجهود ومنجزات فيتنام في ميدان السكان والتنمية وأولتها عالي التقدير وذلك بمنح فيتنام جائزة الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٩٩.

وينبغي أن يعزى الفضل في تحقيق هذه المنجزات إلى المساهمات القيمة التي قدمتها المرأة الفيتنامية، الأمر الذي يعد دليلاً على المساواة بين الجنسين في خدمة قضية التنمية الاجتماعية-الاقتصادية التي ينشدها البلد.

وختاماً، نجد أن الحزب والحكومة في فيتنام عملاً خلال سنوات ثلاث تمتد من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٠، وفي مواجهة تحديات مثبطة للعزائم ناجمة عن الأزمة المالية-الاقتصادية في المنطقة والعواقب الوخيمة للكوارث الطبيعية المتكررة، على مواصلة تطبيق سياسة "دويموي" وسجلاً بذلك منجزات مشجعة في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وقد أضفى الاستقرار بالتدرج على حياة الناس وتم تحسينها كما تم الحفاظ على الأمن والاستقرار الاجتماعي-السياسي. وهذه شروط أساسية لإيجاد المزيد من الفرص

لمشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية-الاقتصادية للبلد والاستفادة من تلك التنمية على قدم المساواة.

الهيكـل السياسي العام

خلال السنوات الثلاث الماضية، اتسم النظام السياسي في فيت نام بالإستقرار. وقد بقي جهاز الدولة بالشكل الوارد ذكره في التقرير الثاني. واستمر العمل على تقوية وتحسين وكالات الدولة بدءاً من المستوى المركزي وانتهاءً بالمستويات المحلية، وسارت أنشطة تلك الوكالات وفقاً لمبادئ الدستور والقانون، فكفلت بذلك ممارسة وظائف دولة من الشعب وبواسطة الشعب وللشعب وتنفيذ مهام مثل تلك الدولة على نحو أفضل.

الإطار القانوني العام الذي تتم فيه حماية حقوق الإنسان

إن الإطار القانوني والهيكـل التنظيمي المعروضين في التقرير الثاني والمتعلقين بوظيفة حماية حقوق الإنسان في فيت نام لا يزالان في الواقع على ما كانا عليه وهما يحتفظان بقابليتهما للتطبيق. وهذا التقرير لا يأتي بغير بيان مستكمل عن نقاط جديدة ومعلومات إضافية.

فيما يتعلق بصنع القوانين، قامت الجمعية الوطنية ولجنتها الدائمة، خلال السنوات الثلاث الماضية، باعتماد مدونة واحدة، و ١٨ قانوناً، و ١٩ أمراً على سبيل متابعة إضفاء الطابع المؤسسي على التوجيهات والسياسات الإستراتيجية للحزب، وإيجاد أسس قانونية لحماية حقوق الإنسان بوجه عام والحقوق المتساوية للمرأة بوجه خاص (أنظر المرفق). وتُدرس مبادئ وأحكام "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" وتُحوّل إلى قواعد قانونية محددة في عملية صنع القوانين وفقاً لأحكام "الأمر المتعلق بإبرام وتنفيذ المعاهدات الدولية" الذي اعتمده اللجنة الدائمة للجمعية الوطنية في عام ١٩٩٨.

أما نظام وكالات الدولة، الذي يمارس وظيفة حماية القانون، وضمن حقوق الإنسان، ومعارضة التمييز ضد المرأة فقد تمت تقويته أكثر من ذي قبل، ولاسيما في الهيئات القضائية. وجرى تعزيز فريقنا من القضاة ومحلفي الشعب في جميع المستويات. وعدد القضاة في البلد كله يزيد الآن عن ٣٠٠٠، وتبلغ نسبة النساء بينهم ٢٤ في المائة. أما عدد محلفي الشعب الذين انتخبهم مجلس الشعب للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٤ فهو ١١٠٥٦ وتزيد نسبة النساء بينهم عن ٣٠ في المائة. وهناك ١١٤٧١ محامياً في جميع أنحاء البلاد، وتبلغ نسبة النساء بينهم ٢٠ في المائة. ويقرب عدد الموثقين العامين من ٢٠٠، وتبلغ نسبة النساء بينهم ٢٥ في المائة. وهناك ٢٦٨ ٤ موظفاً من موظفي إنفاذ القوانين، وتبلغ نسبة النساء بينهم ٣٠ في المائة. وتستمر تقوية مؤسسات الدولة وتحسينها وتعزيزها. وهذا شرط هام لضمان ممارسة الحقوق الأساسية للشعب، ومن ضمنهم النساء. وقد جرى تعزيز التوعية بقضايا الجنسين في وكالات الدولة، وكان من نتيجة ذلك أن التمييز المبني على نوع الجنس يعاقب عليه الآن بصرامة أشد من ذي قبل.

الإعلام عن القوانين ونشرها

تحقق على مدى السنوات الثلاث الماضية إدخال ونشر وثائق قانونية أساسية عن حقوق الإنسان في فييت نام وأسفر ذلك عن نتائج إيجابية. وتصدر دار النشر السياسية الوطنية لفيت نام باللغة الفيتنامية جميع اتفاقيات الأمم المتحدة الهامة التي انضمت إليها فييت نام. وعممت اللجنة الوطنية الفيتنامية للنهوض بالمرأة على نطاق واسع ما يقرب من ٣٠.٠٠٠ نسخة من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتم في المدارس والجامعات إعداد مناهج تدريسية وبجئية عن حقوق الإنسان أدرجت في مادة تسمى "التربية المدنية" أو جعلت جزءاً من الدراسات القانونية. وأعد لكبار موظفي الحزب والدولة برنامج لتدريس حقوق الإنسان (يستغرق ٦٠ ساعة) تم إدخاله في أكاديمية هو تشي منه السياسية الوطنية منذ عام ١٩٩٨. وعقدت مختلف الوكالات والمنظمات الفيتنامية الكثير من حلقات العمل للتدريب في شؤون حقوق الإنسان بوجه عام وحقوق المرأة وحقوق الطفل بوجه خاص.

ونجد على الخصوص أن اللجنة الوطنية، بعد إكمال التقرير الثاني الذي يستعرض تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، عقدت مؤتمراً للتعريف بالتقرير وعممت آلاف النسخ منه، كما عقدت حلقات عمل عن حقوق المرأة بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ تلك الاتفاقية، ونسقت مع الإتحاد النسائي الفيتنامي أمر تنظيم التدريب فيما يتعلق بالمضمون الموضوعي للاتفاقية لأغراض موظفي الإتحاد. وقد قدمت وسائل الإعلام محتويات الاتفاقية. كما أن الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية التي توزع على نطاق البلد كله، مثل "الشعب" و"العمال" و"الطلبة" و"المرأة والريف اليوم" و"جيش الشعب" و"الأمن والقانون"، تنشر الأخبار والمعلومات عن حماية حقوق الإنسان أو المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة بوجه عام وتنتقد التمييز ضد المرأة بوجه خاص.

وتنفيذا لبرنامج الحكومة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ في مجال نشر القوانين والتثقيف بشأنها، ركزت وكالات الدولة على تقديم مضمون الوثائق القانونية التي تؤكد على مبدأ حماية حقوق المرأة والطفل ومعارضة أي شكل من أشكال التمييز المبني على نوع الجنس. وقد اتخذ رئيس الوزراء في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر القرار ١٠٦٧ الذي وافق فيه على إقامة "رفوف كتب القانون". في الكوميونات والنواحي والبلدات، الأمر الذي يسر للسلطات المحلية وأفراد الشعب إمكانيات الحصول على المعلومات القانونية. وبحلول نهاية عام ١٩٩٩، كانت ٣٠ في المائة من المقاطعات والمدن في كل أنحاء البلاد قد أقامت "رفوف كتب القانون" في ١٠٠ في المائة من الكوميونات والنواحي والبلدات، بما في ذلك المقاطعات الجبلية التي يتألف أغلب سكانها من الأقليات الإثنية. وقد أسهمت المعلومات الوافرة المنوعة وما قامت به المنظمات الجماهيرية، ومن بينها الإتحاد النسائي ورابطة المزارعين، من أنشطة في مجال نشرها، إسهاماً ملحوظاً في توعية الشعب والمرأة بالمسائل القانونية.

الباب الثاني تنفيذ أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

المادة ١

مفهوم "التمييز ضد المرأة"

روعي مبدأ المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة تمام المراعاة وباتساق في جميع مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لفييت نام وذلك في فترة تُعطى فيها قوة دفع شديدة لتصنيع البلاد وتحديثها وإدماجها على الصعيد الدولي. وتشكل التنمية الاقتصادية المستدامة مع العدالة الاجتماعية وعدم التمييز ضد أي مكوّن من مكوّنات الاقتصاد وأي جزء من أجزاء السكان وأي من الجنسين أهدافاً هامة كما يرد ذلك بجلاء في السياسات الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية وفي قوانين الدولة. وقد استرشدت عملية صنع القوانين في فييت نام كما استرشد تنفيذ وإنفاذ القوانين فيها على الدوام بالآراء القيادية وأهداف العمل للدولة الفيتنامية، الأمر الذي يعني القضاء بحزم على جميع أشكال التمييز والإعاقة والتقييد المبنيّة على نوع الجنس التي يمكن أو يقصد بها أن تضر وتبطل وتكر حقوق المرأة في الاعتراف بمكانتها والتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وممارستها في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، كما يعني كفالة المساواة بين الجنسين إلى أقصى حد مع إعطاء الأولوية لحماية مصالح المرأة والطفل.

وفي جميع الوثائق القانونية المعيارية التي سُنّت في السنوات الثلاث الماضية، استمر المبدأ الدستوري القائل بأن "جميع المواطنين متساوون أمام القانون" يُترجم إلى واقع ملموس في جميع المجالات ويولى درجة عالية من التقدير في الحياة الاجتماعية. وقد منحت الحكومة الفيتنامية أولوية عالية في جدول أعمالها للشعب الفيتنامي عامة وللنساء في المناطق الجبلية والنائية خاصة، ولاسيما منهن نساء الأقليات الإثنية، كما أنها أوجدت لهم ظروفاً مؤاتية للممارسة التامة لحقوقهم في تكافؤ الفرص في مجال التنمية الاقتصادية والمشاركة في الحياة الثقافية والاجتماعية على قدم المساواة.

وفي الوقت الحاضر، لم تعد قضية المساواة بين الجنسين مجرد إعلان بل أصبحت مبدأً توجيهياً نافذاً يمارس نفاذه قوته الدافعة الجبارة في كل ثنايا نظام الدولة القانوني بشأن حقوق الإنسان وقد روعي من حيث التطبيق عن طريق اتخاذ تدابير فعالة. والمساواة بين الجنسين تحظى باحترام المجتمع ويراعيها ذوو الوعي في الحياة الاجتماعية وداخل الأسرة على السواء.

المادة ٢

تدابير القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

١-٢ فيما يتعلق بمبدأ المساواة بين الجنسين:

إن تدابير القضاء على جميع أشكال التمييز على الوجه الوارد ذكره في استعراض المادة ٢ في التقرير الثاني لاتزال نافذة ويجري تطبيقها.

وفي السنوات الثلاث الماضية، وفي معرض عملية صنع القوانين، وجهت الجمعية الوطنية والوكالات الحكومية اهتماما كافيا إلى مبدأ المساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، تم التعبير عن مبدأ المساواة بين الجنسين بصيغ محددة في الوثائق القانونية التي صدرت بدءا من العام ١٩٩٨ وانهاء بالعام ٢٠٠٠ وزودت المرأة بأهلية قانونية متساوية في جميع المجالات: في الميدان الإقتصادي (قانون المشاريع، والقانون المنقح لتشجيع الإستثمارات المحلية، والقانون المنقح بشأن الإستثمارات الأجنبية، والحج)؛ وفي ميدان التعليم والعلم والتكنولوجيا (القانون المتعلق بالتعليم، والقانون المتعلق بالعلم والتكنولوجيا، والحج)؛ وفي الميدان السياسي والإجتماعي (الأمر المتعلق بمستخدمي الدولة، والأمر المتعلق بالمعاملة التفضيلية للثوريين وشهداء الحرب وأسرى الشهداء، والمعوقين نتيجة للحرب والحج). وقد نُفذت مهمة القضاء على التمييز ضد المرأة أيضا من خلال أنشطة الوكالات الحكومية فضلا عن مبادئ تنظيم وعمل الإتحادات والمنظمات الإجتماعية والمهنية التي تضم أعضاء نساء.

والواقع أن المرأة الفيتنامية حصلت بدرجات متفاوتة على المساواة في الميدان السياسية والمدنية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية. وفي عام ١٩٩٨، نجح في الميدان الإقتصادي أن النساء شكلن ٥٣ في المائة من مجموع القوى العاملة في الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، و٦٥ في المائة في الصناعة الخفيفة، و٦٨،٦ في المائة في التجارة والخدمات، و٥٦ في المائة في القطاع المالي والإئتماني، و٥٢،٣ في المائة في الرعاية الصحية، و٧٣،٤ في المائة في التعليم والتدريب، و٥٦،٣ في المائة في السياحة، و٣٠ في المائة في الثقافة والفنون.

٢-٢ فيما يتعلق بمواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة:

تواصل الجمعية الوطنية والحكومة على جميع المستويات تنسيق وإكمال الوثائق القانونية التي تنظم مسؤولية الوكالات الحكومية ذات الصلة والمنظمات الإجتماعية والمواطنين فيم يخص احترام وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين ومبدأ عدم التمييز ضد المرأة.

ويتضمن قانون العقوبات الجديد الذي اعتمده الجمعية الوطنية في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ كثيرا من المواد التي تنص على تدابير لحماية المرأة، وهو يشدد الأحكام على الجرائم التي يكون ضحاياها نساء. ويشار في هذا الخصوص إلى المادتين ١١١ و١١٢، والمادتين ١١٣ و١١٤ بشأن الإغتصاب والإعتداء الجنسي، والمادتين ١١٥ و١١٦ بشأن الإتصال الجنسي بالأطفال، والمادتين ١١٩ و١٢٠ بشأن الإتجار بالنساء والأطفال، والحج. وفيما يتعلق بخطورة الجرائم، يقضي قانون العقوبات المذكور باعتبار ارتكاب الجريمة ضد الحوامل ظرفا مشددا (المادة ٤٨).

ووفقا للمادة ٧٠ من قانون الإجراءات الجنائية المنقح لعام ٢٠٠٠، إذا كانت النساء المحكوم عليهن أو المدعى عليهن حوامل أو يرعين أطفالا تقل أعمارهم عن ٣٦ شهرا، فإنه تطبق تدابير وقائية أخرى. وبالمثل، تقضي المادة ٣٥ من القانون الجنائي لعام ١٩٩٩ بعدم توقيع حكم الإعدام على الحوامل ولا على اللائي يرعين أطفالا تقل أعمارهم

عن ٣٦ شهرا لدى ارتكاب جرائمهن أو محاكمتهن؛ كما أنها تقضي بعدم تنفيذ حكم الإعدام في الحوامل أو اللاتي يرعين أطفالا تقل أعمارهم عن ٣٦ شهرا بل تخفيف الحكم إلى السجن المؤبد.

وقد وافقت الجمعية الوطنية في عام ١٩٩٨ على قانون الشكوى والتبليغ عن المخالفات، وهو يقضي بحق أي مواطن، بصرف النظر عن نوع جنسه أو دينه أو انتمائه العائلي أو الطبقي أو مركزه الاجتماعي، في أن يبلغ عن أي قرارات إدارية أو تصرفات من جانب وكالات إدارية أو من جانب أشخاص مختصين يعملون في تلك الوكالات إذا وجد ما يدعوه إلى اعتبار القرار أو التصرف غير قانوني أو منطويا على انتهاك حقوقه ومصالحه المشروعة. (المادة ١)

وجاء في الأمر المتعلق بإجراء تعديلات وتنقيحات على عدد من مواد الأمر الصادر في عام ١٩٩٨ بشأن التصرف في القضايا الإدارية (المادة ٣) أنه إذا أقامت امرأة دعوى أمام محكمة، كان لها حق مساو لحق الرجل في المطالبة بتعويض عن الضرر الناجم عن قرار أو تصرف إداري خاطئ. كذلك جاء في قانون العمل الصادر عام ١٩٩٩ أن المرأة التي تفصل من العمل أثناء الحمل أو رعايتها لأطفال يحق لها أن تعرض القضية على محكمة لحماية مصالحها.

٢-٣ القضاء على جميع أشكال التمييز وحماية الحقوق المتساوية للمرأة وغيرها من مصالحها المشروعة:

فيما يتعلق بالتدابير الإدارية، ينص قانون الشكوى والتبليغ عن المخالفات الصادر عام ١٩٩٨ (المادة ٦) على إنزال عقاب صارم بالذين يكونون مسؤولين عن التصرف في الشكاوى والتبليغات ولكن يرفضون التصرف فيها أو يتصرفون فيها على نحو لاسمؤول أو يعتمدون التصرف فيها على نحو غير قانوني وإلزامهم وفقا لمقتضى القانون بدفع تعويض عما يسببه تصرفهم أو امتناعهم عن التصرف من ضرر. وتحظر المادة ١٦ تعريض الذين يقدمون الشكاوى والتبليغات لأي تدخل أو تهديد أو انتقام أو إساءة معاملة، وأي إفشاء لمعلومات عن الشاكين والمبلغين والدفاع عن المشكو منهم والمبلغ عنهم بغية كفالة تقديم شكاوى وتبليغات قانونية والتصرف بشكل قانوني في الشكاوى والتبليغات. ولهذا فإن للنساء فرصا متساوية لممارسة حقهن في تقديم الشكاوى والتبليغات إلى الأشخاص المختصين ووكالات الدولة المختصة في حال انتهاك حقوقهن ومصالحهن المشروعة، ولاسيما إذا كان لذلك الإتهام طابع التمييز القائم على نوع الجنس.

وفيما يتعلق بالتدابير القضائية، نجد أن من حق النساء، وفقا لما هو منصوص عليه في الأمر الصادر في عام ١٩٩٨ بشأن القضايا المدنية، والأمر الصادر في عام ١٩٩٤ بشأن القضايا الاقتصادية، والأمر الصادر في عام ١٩٩٦ بشأن منازعات العمل، أن يطلبن إلى المحاكم حماية حقوقهن ومصالحهن من الإتهام في هذه المجالات. ويستدل من إحصاءات محكمة الشعب العليا أن عدد المدعيات في قضايا الطلاق التي نظرت فيها المحاكم بجميع درجاتها شكل ٤٢,٨ في المائة من المجموع في عام ١٩٩٨ و ٣٩,٧٣ في المائة منه في عام ١٩٩٩. وبلغت النسبة المئوية لقضايا الطلاق التي سويت بالتراضي بين الطرفين في هاتين

السنتين ٣٥,٧٣ في المائة و٣٦,٣٣ في المائة على التوالي. وفي هذين العامين أيضا، حكمت المحاكم الابتدائية في المقاطعات والمدن على ١ ٣٣٧ شخصا لاغتصاب أطفال، من بينهم ٧ حكم عليهم بالإعدام و١٧٥ حكم عليهم بالسجن المؤبد.

وقانون العقوبات هو أعلى قاعدة قانونية تستند إليها المحاكم في النظر في انتهاكات الحقوق المتساوية للمرأة. ولهذا القانون أثره الفعال في منع الجريمة ومحاربة المجرمين، وحماية حقوق ومصالح المواطنين، وبخاصة الحقوق المتساوية للمرأة في جميع المجالات.

وليس ثمة من استثناءات للعقاب الصارم الذي يُنزل بالذين ينتهكون الحقوق والمصالح المتساوية للمرأة حتى إذا كانوا أزواجاً أو أولاداً أو آباء أو أمهات أو أخوة أو أخوات أو رؤساء وزملاء.

٢-٤ الإمتناع عن الأعمال التمييزية:

في السنوات الثلاث الأخيرة، التزمت وكالات فييت نام المركزية والمحلية ومنظماتها الإجتماعية ومشاريعها على الدوام التزاماً صارماً بـ "مبدأ الإمتناع عن القيام بأعمال أو أنشطة تمييزية ضد المرأة". وأتخذت تدابير خاصة عديدة لإيجاد المزيد من الفرص والظروف التي تتيح للمرأة ممارسة حقوقها المتساوية مع حقوق الرجل في جميع المجالات.

وما فتئ مبدأ عدم التمييز وعدم التحيز ضد المرأة يؤخذ في الإعتبار في صنع القوانين وتنفيذها وفي المحاكمات اليومية في محاكم فييت نام. ويُحَرَّصُ أيضاً على إيلاء الإعتبار لحقوق ومصالح المرأة والطفل لدى تنفيذ السياسات المتصلة بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية وغيرها من الأنشطة في فييت نام. والمرأة تُمكن من المشاركة في هذه الأنشطة ولا يتسم أي منها بطابع التمييز القائم على نوع الجنس.

إن الحقائق الواقعية تدل على أن النضال من أجل حماية الحقوق المتساوية للمرأة مهمة صعبة ومعقدة في أي بلد من البلدان. ومع أن فييت نام حققت منجزات هامة في هذا الخصوص في السنوات الثلاث الماضية، فلا تزال هناك مصاعب ونواقص ليست بالقليلة.

المادة ٣

كفالة تطور المرأة وتقديمها الكاملين

٣-١ التدابير القانونية:

بالإستناد إلى أحكام دستور عام ١٩٩٢ وإلى واقع حال البلد، جرى النظر منذ عام ١٩٩٨ في عدد من المواد والوثائق القانونية كما جرى استكمالها وتعديلها بغية تحسين فعالية تنفيذها وضمان حقوق المواطنين والتزامهم المشروعة، بما في ذلك كفالة تطور المرأة والنهوض بها في جميع الميادين.

أعيد تأكيد حقوق المرأة في الميدان السياسي في الوثائق التالية: قانون الجنسية (١٩٩٨)، وقانون الشكوى والتبليغ عن المخالفات (١٩٩٨)، والمرسوم رقم 29/1998/ND-

CP المؤرخ ١١ أيار/مايو ١٩٩٨ بشأن إصدار اللائحة المتعلقة بالديمقراطية في الكوميونات والنواحي، والمرسوم الحكومي رقم 71/1998/ND-CP المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن إصدار اللائحة المتعلقة بالديمقراطية في أنشطة الوظائف العامة. وقد نصت هذه الوثائق على أن للنساء، بوصفهن مواطنات، الحق في منحهن الجنسية الفيتنامية، والحق في الشكوى والتبليغ عن المخالفات، والحق في معرفة أنشطة المراكز المحلية والمكاتب وتنفيذها ومناقشتها والتحكم فيها.

وتتمثل حقوق المرأة في الميدانين الإقتصادي والميدان المدني وميدان العمل في وثائق قانونية معينة، وبخاصة في قانون تعديل واستكمال عدد من مواد القانون العقاري (١٩٩٨)، وقانون المشاريع (١٩٩٩)، والأمر المتعلق بالمعوقين (١٩٩٨)، والأمر المتعلق بتنظيم وإدارة المصالحة على الصعيد الشعبي (١٩٩٩). ومع أن هذه الوثائق لا تتضمن مواد محددة بشأن المرأة، فإن للنساء، بوصفهن مواطنات، الحق فيما يلي:

- إنشاء وإدارة المشاريع، والإسهام برأسمال في المشاريع؛
- إيلاؤهن الإحترام في عمليات المصالحة الطوعية لتسوية المنازعات المدنية؛
- التمتع بالحقوق الخمسة التالية: مبادلة حق الإستغلال العقاري ونقله وتأجيريه ووراثته واستخدامه ضمان؛
- التمتع بظروف مضمونة ومؤاتية لممارسة حقوقهن والتسخير الكامل لأهليتهن الشخصية بما يكفل الإستقرار لحياتهن، واندماجهن في المجتمع، ومشاركتهن في الأنشطة الإجتماعية إن كنّ معوقات؛
- منحهن علاوات ومعاملة تفضيلية وفقا لعدد السنوات التي يمضينها في الخدمة أو في الخدمة العسكرية/شبه العسكرية.

وفي الوقت نفسه، يواصل كل من الحزب والدولة الإيعاز وإصدار التعليمات إلى الوكالات المعنية بصنع السياسة بالمضي في إكمال وإصدار وثائق قانونية جديدة. ويمكن التمثيل على ذلك بالأعمال التحضيرية المتخذة لوضع تعديلات وتذييلات لعدد من مواد قانون العمل، وقانون التشييدات، وقانون التأمين الإجتماعي.

ويتمثل حق المرأة في الدراسة وحقها في البحث العلمي في قانون عام ١٩٩٨ المتعلق بالتعليم وقانون عام ٢٠٠٠ المتعلق بالعلم والتكنولوجيا الذي ينص على أن الدراسة حق لجميع المواطنين وواجب عليهم وأن لكل المواطنين، بصرف النظر عن أصلهم الإثني ودينهم ومعتقدهم ونوع جنسهم وخلفيتهم العائلية والمركز الإجتماعي أو الحالة الإقتصادية، فرصا متساوية للدراسة والمشاركة في الأنشطة العلمية والتكنولوجية.

ويشار إلى حقوق المرأة في الحياة العائلية في القانون الجنائي المنقح لعام ١٩٩٩ وقانون عام ٢٠٠٠ المتعلق بالزواج والأسرة (يرجع إلى المادتين ٤ و ١٦ في هذا التقرير).

٣-٢ إيجاد منظمات والإضطلاع بأنشطة تخدم صالح المرأة:

يستمر تعزيز وتوسيع المنظمات التي تسعى جاهدة من أجل النهوض بالمرأة، ولاسيما منها اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة، والإتحاد النسائي الفيتنامي، ومجلس شؤون المرأة التابع لاتحاد العمال الفيتنامي. وفي عام ١٩٩٩، أنشأت وحدتان أخريان لجنتيهما الفرعيتين الخاصتين بهما للنهوض بالمرأة، مما رفع عدد اللجان الفرعية من هذا النوع في الوزارات والإدارات والوكالات في المستوى المركزي إلى ٥٠ من المجموع البالغ عدده ٥٣. وفي الوقت الحاضر، تستمر شبكة اللجان الفرعية للنهوض بالمرأة، تحت إدارة اللجنة الوطنية، في التوسع إلى وكالات خاضعة لسلطة الوزارات والإدارات وكذلك إلى سلطات المحافظات والبلدات والكوميونات والنواحي.

ويتواصل تنفيذ خطة العمل للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠ وستفرغ الحكومة منها في نهاية عام ٢٠٠٠. وبوجه عام، حدث المزيد من التغييرات المرئية بدرجات متفاوتة في كيفية فهم الأمور ونوع الإجراءات المتخذة من جانب السلطات في شتى المستويات والميادين، وسُجّلت نتائج ملحوظة في القضاء على الجوع والإقلال من الفقر، وفي التعليم والرعاية الصحية، وفي زيادة مشاركة المرأة في المستويات التنفيذية والإدارة. وقد نمت الحركات النسائية بقوة، وهو نمو قام بالدور الأساسي فيه الإتحاد النسائي الفيتنامي الذي تعترف سلطات الحزب والإدارة به في جميع الجهات على نطاق البلد كله.

٣-٣ إعداد بحوث تتعلق بالمرأة والمساواة بين الجنسين:

اكتسبت البحوث المتعلقة بموضوع المرأة وقضايا الجنسين خلال بضع السنوات الماضية زخماً من حيث كثافتها ونطاقها. ويتبين من إحصاءات غير كاملة أعدتها اللجنة الوطنية أن ٢١٣ من الدراسات البحثية والإستقصاءات أجريت فيما بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٩ عن المرأة والمساواة بين الجنسين.

وبصرف النظر عن وكالتين من وكالات الدولة و ١٠ مراكز أخرى للبحث والتدريب على الوجه المبين في التقرير الثاني، قُدمت مساهمات إيجابية فعالة من جانب وحدة البحوث التابعة للإتحاد النسائي الفيتنامي وخمسة مراكز جامعية معنية بمسألة التخفيف من حدة الفقر تستهدف النساء بالدرجة الأولى. وازداد الإهتمام بالنتائج المعينة بقضايا الجنسين في أعمال البحث الإجتماعية - الإقتصادية بوجه عام. والدراسات التي تعنى بقضايا الجنسين تسرع في الإحاطة بالحالة في فيت نام، وقد تنوعت البحوث لتشمل مجالات عديدة، وانتقل موطن التركيز فيها من مقاربات تتناول المرأة في التنمية إلى دراسة قضايا الجنسين والتنمية، وبذلك أخذت توفر مواد وبيانات محددة عن كلا الجنسين توضح الفجوة ما بين الذكور والإناث. وشكلت هذه الدراسات في الأساس قاعدة بيانات تستند إليها الوكالات لاقتراح تعديلات وتذييلات لما يتعلق بالمرأة والطفل من القوانين والسياسات القائمة. والواقع أن الكثير من تلك الإقتراحات أثبتت أهمها فعالة.

٣-٤ تدابير داعمة أخرى:

تم تطوير وتعزيز التدابير الداعمة المبنية في التقرير الثاني.

ويواصل الإتحاد النسائي لفييت نام التمتع بما تمنحه الحكومة والسلطات المحلية لأنشطته السنوية من موارد مالية وتسهيلات تمشيا مع قرار الحكومة رقم 163/HDBT الصادر عام ١٩٨٨ عما كان آنذاك مجلس الوزراء (وأصبح الآن الحكومة).

ويتبين من الإحصاءات التي أعلنتها اللجنة الوطنية أنه وجد في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٩ عدد قدره ٢٦٣ من المشاريع الكبيرة والصغيرة لتعزيز قدرة المرأة وتحسين حياتها. وبالرغم من عدم توفر أرقام دقيقة حتى الآن، نجد أن قضية نوع الجنس قد أدمجت فيما يقرب من جميع مشاريع المساعدة الإنمائية الرسمية وأن النساء يعتبرن الفئة ذات الأولوية. وفي الوقت الحاضر، تتولى اللجنة المركزية للإتحاد النسائي لفييت نام إدارة وتنفيذ ٣٩ مشروعا تتعلق بالمرأة في التنمية بتمويل يقدر بمبلغ ٠٦٢ ٧٣٢ ٨ من دولارات الولايات المتحدة. وقد قدم اتحاد عمال فييت نام قروضا تبلغ قيمتها ١٤ ١٣٧، بليون دونغ فييتنامي إلى ١٠ عاملة وموظفة بغية تنمية اقتصاد الأسرة المعيشية.

وللإتحاد النسائي لفييت نام في المستوى المركزي ومستوى المقاطعة ومستوى المحافظة وحدة مسؤولة عن التصرف بشأن رسائل الشكوى. وفي عام ١٩٩٨، قررت اللجنة المركزية للإتحاد النسائي لفييت نام أن تنشئ مكتبا للإستشارات القانونية للمرأة، وهو أداة فعالة في يد الإتحاد لحماية حقوق ومصالح المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، أقيمت شبكة فرق المصالحة بناء على تعليمات الحكومة في كل كوميون وناحية في البلد، وهي قد أسهمت بإسهاماتها في الإستقرار الإجتماعي واستتباب النظام ورفاهية السكان بوجه عام.

ويمكن أن يقال أنه بُدلت، على سبيل متابعة التقرير الثاني، جهود هائلة لكفالة تقدم المرأة والنهوض بها. وقد أسهمت حقوق المرأة كما نصت عليها الوثائق القانونية ومراعاة تلك الحقوق إسهاما ملحوظا في تعزيز وضع المرأة.

غير أنه إذا أريد كفالة تقدم المرأة وتعزيز مكانتها، فإنه ينبغي النظر في عدد من القضايا العملية والتصدي لها بالشكل الصحيح. ففي مجال صنع القوانين، يلزم إدماج قضية نوع الجنس في تعديلات وتذييلات عدة مواد تتعلق بالمرأة في قانون العمل، وقانون التأمين الإجتماعي، والقانون العقاري، إلخ. وينبغي إعطاء أهمية أكبر للإلتزام بالمواد القانونية والسياسات المتصلة بالمرأة على صعيد الواقع العملي. وقد أوعزت الحكومة إلى الفروع والوكالات بإعداد بيان إجمالي عن تنفيذ خطة العمل الوطنية للنهوض بالمرأة في موعد غايته العام ٢٠٠٠، وستوضع بالإستناد إليه استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة للفترة الواقعة بين العامين ٢٠٠١ و٢٠١٠ وبين العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٥.

المادة ٤

اتخاذ تدابير خاصة لتعزيز المساواة بين الجنسين

منذ عام ١٩٩٨، تتبع دولة فييت نام مواقف اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن المادة ٤، في الوقت الذي تواصل فيه اتخاذ تدابير خاصة لتعزيز المساواة بين

الجنسين على الوجه المذكور في التقرير الثاني. أما هذا التقرير فإنه يصف عددا من التدابير الإضافية الجديدة ومحتوياتها ذات الصلة.

٤-١ تدابير خاصة إضافية لحماية المرأة:

في الفترة التي انقضت منذ عام ١٩٩٨، أصدرت دولة فييت نام عدة وثائق قانونية تتضمن أحكاما خاصة عن حماية المرأة. وهذه الوثائق تشمل المرسوم 89/1998/ND-CP بشأن إصدار الأنظمة المتعلقة بالقبض على الأشخاص واعتقالهم بصفة مؤقتة والرسوم 93/1998/ND-CP بشأن تعديل واستكمال عدد من مواد الأنظمة المتعلقة بالتأمين الإجتماعي، وهما ينصان على ما يلي:

- تعتقل النساء اللواتي يرتكبن جرائم في أماكن منفصلة ويمنحن مخصصات إضافية لشراء الأشياء اللازمة لنظافتهن الصحية الشخصية.
- النساء العاملات اللواتي لم يبلغن بعد سن التقاعد القانونية المحددة بـ ٥٥ سنة ولكن اللواتي أكملن دفع التأمين الإجتماعي لمدة ٣٠ سنة أو أكثر يحق لهن التقاعد وتقاضي المعاش التقاعدي الكامل وفقا لأحكام التأمين الإجتماعي.

٤-٢ التدابير المتخذة لحماية الأمهات:

يقضي قانون العقوبات الصادر عام ١٩٩٩ بما يلي: الأحكام بالإعدام لا توقع على الأمهات الحوامل أو الأمهات اللاتي يرعين أطفالا تقل أعمارهم عن ٣٦ شهرا. وفي هذه الحالات، تخفف الأحكام بالإعدام إلى أحكام بالسجن المؤبد. وفي الوقت نفسه، تبقى الأحكام المتعلقة بالظروف المخففة بالنسبة إلى الحوامل (المادة ٤٦) مع بقاء النص على الأحكام المتعلقة بالظروف المشددة بالنسبة إلى الجرائم التي يكون ضحاياها حوامل وأطفال (في المواد ٤٨ و ٩٣ و ١٠٣ و ١٠٤).

وصدر عدد من الوثائق القانونية الجديدة (المرسوم الحكومي 93/1998/ND-CP بشأن تعديل واستكمال عدد من مواد النظام المتعلق بالتأمين الإجتماعي، والرسوم 96/1998/ND-CP لعام ١٩٩٨ بشأن ترك الوظائف من جانب موظفي الخدمة العامة والكوادر، والرسوم الحكومية 97/1998/ND-CP لعام ١٩٩٨ بشأن اتخاذ الإجراءات التأديبية بحق موظفي الخدمة العامة ومسؤوليتهم المادية)، وهي تقضي بما يلي:

- للنساء الحق في تقاضي استحقاقات التأمين الإجتماعي خلال فترة إجازة الأمومة. وخلال هذه الفترة، تعفى العاملات أو المستخدمات من مدفوعات التأمين الإجتماعي التي تمول من صندوق التأمين الإجتماعي.

- يجب ألا تتخذ إجراءات لفصل الكوادر النسائية وموظفات الخدمة المدنية من العمل أثناء الحمل، أو التمتع بإجازة الأمومة، أو رعاية طفل يقل عمره عن ١٢ شهرا ما لم تكن النساء المعنيات راغبات في ترك وظائفهن؛ ويُمنع بصفة مؤقتة عن توقيع التدابير التأديبية بحق النساء اللواتي يكن في إجازة أمومة ويتولين رعاية طفل يقل عمره عن ١٢ شهرا؛ كما

لا توقع الإجراءات التأديبية القاضية بالإجبار على ترك العمل بحق عاملات حوامل أو قوائم برعاية أطفال تقل أعمارهم عن ١٢ سنة.

٤-٣ تنفيذ تدابير خاصة تتعلق بقضايا جديرة بالاهتمام:

خلال السنوات الثلاث الماضية، أثبتت بعض التدابير الخاصة التي اتخذت لتعزيز المساواة بين الجنسين فعاليتها ولاسيما في مجالات التعليم والتدريب، والزواج والأسرة، وحماية المرأة. غير أن ما اتخذ من تدابير خاصة مؤقتة لحماية العاملات ودعم المشتغلات بالأعمال لم تلق النجاح الذي كان متوقعا. مثال ذلك أن بعض المشاريع لاتزال تستعمل قائمة الأعمال المحظورة على النساء العاملات كذريعة لرفض توظيف النساء أو لفصلهن من العمل.

وقد عمد رئيس الوزراء مؤخرا إلى تكليف الوزارات والوكالات باستعراض ودراسة وتقديم خطة بشأن تسوية جدول مدفوعات التأمين الإجتماعي للنساء اللواتي يتقاعدن مبكرا وقضية سن التقاعد للمرأة (الذي يقل حاليا بخمس سنوات عن سن التقاعد لنظيرها الرجل) وذلك لأن الظروف تغيرت وبذلك تتطلب الأخذ بمنظور جديد (أنظر المادة ١١). ولاتزال قضية مدة إجازة الأمومة للعاملات قيد النظر والمناقشة من جانب جميع الوكالات ذات الصلة على جميع المستويات في معرض قيامها بإعداد قانون التأمين الإجتماعي.

المادة ٥

دور الجنسين والتحديات

في السنوات الأخيرة، استمرت فييت نام في اتخاذ تدابير للقضاء على التحيزات القائمة على نوع الجنس والتغيير التدريجي للنظرة إلى الدور التقليدي لكل من الرجل والمرأة، وذلك كما هو مذكور في التقرير الثاني.

إن السياسة التي يأخذ بها كل من الحزب والدولة في فييت نام هي بناء ثقافة عالية متشربة بعمق بالهوية الوطنية وذلك بهدف توعية السكان، وزيادة إمكانيات الحصول على المعلومات والمعارف المستكملة، والقضاء على العادات المتخلفة. مما فيها النظرة التي تولى درجة عالية من الاعتبار للرجل وتخط من شأن المرأة. وقد أصدرت الحكومة التوجيه رقم 24/1998-CT-TTg المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بشأن وضع وتنفيذ الأنظمة واللوائح المتعلقة بالقرى والضياح والمقطوعات السكنية بغية الإسهام في تعزيز وبناء دساتير لقواعد السلوك، والأخلاق والعادات الحميدة، وأساليب الحياة المتحضرة، والأسر الثقافية، والتعامل على نحو أفضل في مجال العلاقات بين أفراد الأسرة. واتخذت الوكالات والفروع المعنية تدابير ملموسة ومنوعة لتنفيذ خطوط العمل المذكورة أعلاه.

وتواصل حملة "بناء الأسلوب المتحضر للحياة والأسرة الثقافية الجديدة" مسيرتها كحركة جماهيرية بين السكان، وهي تعتبر معيارا في تقييم أنشطة الكوميونات والمقطوعات السكنية. كما أنها توجد فرصة مؤاتية لمشاركة السكان كلهم في القضاء على التمييز ضد

المرأة وعلى العادات المتخلفة الضارة بالمرأة والطفل. وقد قدمت الأنشطة التي اضطلعت بها على الصعيد الشعبي المنظمات الجماهيرية، ولاسيما منها الإتحاد النسائي واتحاد الشباب ورابطة المزارعين وجبهة الوطن، مساهمات ملحوظة إلى الحملة. وبدأت اللجنة الوطنية حملة الدعاية للمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، وهي حملة استمرت خلال عام ١٩٩٩ ككله وأدت برامج الدعاية والنشر التي نفذت في إطارها إلى إحداث تغييرات إيجابية في الوعي لدى الناس ووسائل الإعلام. وكان من نتيجة ذلك توفر المزيد من المنتجات الإعلامية والوثائق والنشرات التثقيفية التي تنطوي على نظرة صحيحة لقضايا الجنسين، وتتجلى فيها بالكامل أدوار الجنسين والمرأة في الأسرة والمجتمع، وتساهم إسهاما ملحوظا في تغيير التحيزات والنظرة الخاطئة لقضايا الجنسين، نخص بالذكر بينها الصحف التي يصدرها الإتحاد النسائي، وبرامج الإذاعة والتلفزيون التي تعنى بالموضوعات النسوية من أمثال "يوم الأحد في البيت" (المسؤوليات المشتركة للزوجة والزوج في الإدارة المنسجمة للأسرة المعيشية) أو "الأشجار الباسقة تلقي ظلالا مديدة" (دور السائرين نحو الشيخوخة وقدراتهم في الحماية التربوية للأجيال الأصغر سنا)، وما إليها.

ومن السمات البارزة للسنوات الثلاث الأخيرة هي الأنشطة التثقيفية الرامية إلى زيادة الوعي بقضايا الجنسين لدى موظفي الحكومة، والمنظمات الاجتماعية، والسكان.

وفي إطار مشروع VIE/96/001 الذي تموله الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمدت اللجنة الوطنية، بالتنسيق مع الإتحاد النسائي، إلى تأليف مجموعة من الكتب الدراسية القياسية عن تحليل وصوغ السياسات المتصلة بقضايا الجنسين، وتدريب فريق مؤلف من ٦٠ محاضرا أساسيا، وعقد دورات تدريبية لـ ٣٠٠ من موظفي الحكومة وأكثر من ١٠٠٠ من الكوادر النسائية. وعلى نفس المنوال، نُظمت دورات تدريبية عن قضايا الجنسين في شتى الوزارات والفروع والوكالات المركزية وفي معظم المقاطعات والمدن في جميع أرجاء البلاد. ويعنى كل فرع وقطاع بقضايا محددة تهم جماعته المستهدفة. مثال ذلك أن وزارة العمل والمعوقين والشؤون الاجتماعية عقدت دورات تدريبية لموظفيها البالغ عددهم ٣٠٠ عن حق المرأة في العمل؛ وأن اتحاد العمال الفيتنامي عقد دورات تدريبية لموظفيه البالغ عددهم ١٥٠٠ عن المساواة بين الجنسين في العمل والعمالة؛ كما أن اللجنة الحكومية لشؤون الأفراد والتنظيم عقدت دورات تدريبية عن قضية الجنسين في مجال الخدمة العامة. ونجد بوجه خاص أن بُعد الجنس أدمج في البرنامج التدريبي لكبار موظفي الحزب في أكاديمية هو تشي منه السياسية. وقد بدأ عدد من الجامعات والكليات المحلية في إدخال قضية الجنسين في برامجها للبحث والتعلم.

وفيما يخص تثقيف الأسرة، يواصل قانون عام ٢٠٠٠ المتعلق بالزواج والأسرة إعادة تأكيد الدور الهام والمسؤولية المشتركة الملقيان على عاتق الأبوين وغيرهما من أفراد الأسرة في مجال رعاية الطفل وتثقيفه. وتعتبر الوظيفة التثقيفية للأسرة أمرا ذا أهمية خاصة في مواجهة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وإساءة استعمال المخدرات، والبغاء، والإتجار بالنساء والأطفال. ويستمر الحفاظ على حملة بناء الأسرة على أساس معايير مثل "الثراء والمساواة والتقدم والسعادة" واستغلال فاعليتها بإشراك أفراد الأسرة في رعاية الأطفال وتنشئتهم.

وعلى سبيل الإجمال، يمكن أن يقال أنه بدأ منذ عام ١٩٩٨ فصاعداً بذل جهود كبيرة من جانب شتى الفروع والوكالات ومجموع السكان من أجل الإضطلاع بأنشطة ترمي إلى مقاومة التحيزات القائمة على نوع الجنس في الأسرة والمجتمع على السواء. وكان من نتيجة ذلك إيجاد نظرة أشمل وأوفى لدور المرأة ومساهمتها في الأسرة والمجتمع. ويدل واقع الحال في السنوات الثلاث الأخيرة على أنه لم ترفع أي قضايا تتعلق بالتحيزات القائمة على نوع الجنس إلى المحاكم على اختلاف درجاتها.

غير أن النواقص لاتزال قائمة في وعي المجتمع بخصوص المساواة بين الجنسين ودور المرأة. والواقع أننا نجد ما بين الحين والحين وهنا وهناك أن التحيزات القائمة على نوع الجنس، وعلى النظرة التي تولي درجة عالية من الاعتبار للرجل وتحط من شأن المرأة، وعلى التمييز ضد المرأة لاتزال قائمة دون أن تخف حدتها. وقد ورد ذكر أسبابها الجذرية وتحليلها في التقرير الثاني، إلا أنه لم يمكن علاج الحالة على نحو مرض خلال السنوات الثلاث الماضية. والتحيزات القائمة على نوع الجنس تتخلل أعماق أجيال عديدة من الفيتناميين، وتشكل الأعراف الاجتماعية-الثقافية المتخلفة عقبات كبرى في وجه وعي السكان وأنشطتهم. ولهذا فسيستمر الحفاظ على عمليات الدعاية والتثقيف الرامية إلى التوعية بالمساواة بين الرجل والمرأة وعلى الحملة الرامية إلى تشجيع الناس على التخلي عن التمييز القائم على نوع الجنس كما سيستمر تطويرها في السنوات القادمة.

المادة ٦

مكافحة الإتجار بالمرأة واستغلال بغاء المرأة

اتخذت دولة فييت نام التدابير الإيجابية التالية في مواجهة التطورات المعقدة الحاصلة في مجال البغاء والإتجار بالنساء والأطفال:

٦-١ التدابير القانونية:

وافقت الجمعية الوطنية على القانون الجنائي المعدل الذي دخل حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، وهو يقضي بإنزال عقوبات أشد على جرائم البغاء والإتجار بالنساء والأطفال.

- تنص المادة ١١٩ منه على إمكان الحكم على الضالعين في الإتجار بالمرأة بالسجن لمدة سنتين إلى ٢٠ سنة وبغرامة قدرها ٥ ملايين إلى ٥٠ مليون دونغ فيتنامي.

- وتنص المادة ٢٥٤ منه على إمكان الحكم على الضالعين في إيواء البغايا بالسجن لمدة سنة واحدة إلى السجن مدى الحياة وبغرامة قدرها ٥ ملايين إلى ١٠٠ مليون دونغ فيتنامي.

- وتنص المادة ٢٥٥ منه على إمكان الحكم على الذين يقومون بدور الوسطاء في البغاء بالسجن لمدة ٦ أشهر إلى ٢٠ سنة وبغرامة قدرها مليون إلى ١٠ ملايين دونغ فيتنامي.

- وتنص المادة ٢٥٦ منه على إمكان الحكم على الذين يمارسون الإتصال الجنسي مع القُصّر بالسجن لمدة سنة واحدة إلى ١٥ سنة وبغرامة قدرها ٥ ملايين إلى ١٠ ملايين دونغ فييتنامي.

- وتنص المواد ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ منه على أن الذين يخالفون أنظمة الحدود ويرتكبون تنقلات غير قانونية في معرض الدخول والخروج وينظمون عمليات غير قانونية لنقل الأشخاص إلى الخارج عرضة للحكم عليهم بالعقوبة الأشد، وهي السجن لمدة ٢٠ سنة وغرامة قدرها ٥٠ مليون دونغ فييتنامي.

ويعبر القانون الجنائي لعام ١٩٩٩ وغيره من الوثائق القانونية الصادرة عن الحكومة وفروعها ذات الصلة عن عزم الدولة الفيتنامية والمجتمع الفيتنامي الذي لا يشوبه أي تماون في مجال مكافحة البغاء والإتجار بالمرأة وحماية كرامة المرأة.

٦-٢ الآلية والتنظيم:

في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ أصدر رئيس الوزراء القرار رقم 61/2000/QD-TTg بشأن لجنة وطنية لمنع ومكافحة الإيدز والمخدرات والبغاء. وتتولى هذه اللجنة المشتركة بين الوزارات وظيفية مساعدة الحكومة على توجيه وتنسيق الأعمال المتصلة بمنع ومكافحة الإيدز والمخدرات والبغاء. وبناء على هذا القرار، عمدت الوزارات والفروع على الصعيد المركزي وصُعد المقاطعات إلى إنشاء لجان توجيهية لتنفيذ سياسة الحكومة، ووضع الخطط، وتخصيص ميزانية للأنشطة السنوية لهذا الغرض. والإتحاد النسائي لفيتنام نام ممثل في كل من اللجنة الوطنية واللجان التوجيهية المحلية.

٦-٣ تقييم التنفيذ:

نشطت الحكومة في تنفيذ البرنامج الوطني لمنع الجريمة ومكافحتها وبرنامج منع البغاء ومكافحته اللذين خصصت ميزانية لكل منهما.

وتعتبر الدعاية والإعلام مهمة لها شأنها في توعية الجمهور، عن طريق الإتصالات وما تأخذ به الدولة من السياسات ذات العلاقة، بشأن الآثار السلبية للبغاء والإتجار بالمرأة. وتمت الإستعانة بالتجربة والإستشهاد بأمثلة جيدة لزيادة مسؤولية الشعب في محاربة هذه الشرور الإجتماعية. وقد اعتمد الإتحاد النسائي لفيتنام برنامج عمل لمنع ومكافحة الإتجار بالنساء والأطفال للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠. والإتحاد قائم أيضا بتنفيذ مشروع اتصال في ١٩ مقاطعة ومدينة يهدف إلى تدريب ١٢٠ مقررًا و٦٦٠٠ مبلغ.

استئصال وتدمير بيوت الدعارة وغيرها من مراكز التجمع لأغراض البغاء فضلا عن المسالك السرية التي تستخدم في الإتجار بالمرأة والعصابات التي تمارس تلك التجارة: في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، فتحت السلطات المختصة ملفات لإدارة ١٢٧٠٠ من ٤٠٠ ٣٨ مومس، واكتشفت ٣١٨٩ من حالات ممارسة البغاء، واعتقلت ٢٢٥ ١٢ شخصا ضالعا في البغاء، واستأصلت الكثير من عصابات الإتجار بالنساء والأطفال.

الملاحقة القضائية والمحاكمة: في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ لوحدهما، حاکمت محاكم من درجات مختلفة ٣ ٩٥٣ شخصا متهما بتنظيم البغاء حُكِم على ٨٠ - ٨٥ في المائة منهم بالسجن.

إعادة التثقيف والمعالجة الطبية والتدريب المهني: في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، قُدمت المعالجة الطبية إلى ٧ ٨٠٤ مومسات، وتم تعليم ٣ ٢٠٧ مومسات مهارات مهنية. وفي الوقت الحاضر، هناك ٥١ مركزا لتأهيل المومسات تديرها الحكومة على صعيد البلد كله.

إعادة الإدماج في المجتمع: اتخذت حكومة فييت نام تدابير اجتماعية-اقتصادية إضافية لمساعدة الضحايا النساء اللواتي يعدن إلى الحياة الكريمة على العمل لكسب رزقهن عن طريق تزويدهن بإمكانية الحصول على قروض ميسرة من الصناديق الوطنية لتوليد العمالة والقضاء على الفقر وتقديم الإئتمانات للفقراء وما إلى ذلك. كذلك شجعت السلطات والمنظمات الاجتماعية المؤسسات التجارية على توظيف هؤلاء النساء أو تزويدهن بالتدريب المهني أو المساعدة المالية لإيجاد وظائف مناسبة تسرع بإعادة إدماجهم في المجتمع.

أنشطة التنسيق على الصعيدين الدولي والإقليمي: في الوقت الحاضر، تأخذ الحكومة الفيتنامية بسياسة الإنضمام إلى المبادرات الإقليمية لمكافحة الإتجار بالنساء والأطفال على نحو فعال، والإسراع بتوقيع الإتفاقيات الثنائية ذات الصلة. وفييت نام هي أيضا بلد من البلدان الستة التي تنفذ مشروع الميكونغ دون الإقليمي لمكافحة الإتجار بالنساء والأطفال الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتبلغ قيمته ٢,٣١٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة.

ويمكن أن يقال إنه في الفترة التي انقضت منذ تقديم التقرير الثاني، أكد كل من الحزب ودولة فييت نام من جديد آراءهما المتسقة بشأن الإتجار بالمرأة، واعتبرا هذا الإتجار غير قانوني، وهما عازمان كل العزم على شن حرب لا هوادة فيها لاستئصال هذه الشرور أيا كان شكلها؛ كما أن البغاء يعد شرا اجتماعيا يجب منعه ومحاربتة على نحو فعال. وقد حظيت هذه السياسة بدعم قوي من الشعب، ولاسيما النساء. كما أن هذه السياسات والتدابير برهنت على تفوق الدولة والمجتمع الفيتناميين وطبيعتهما الإنسانية في مجال حماية حقوق وكرامة المرأة والطفل والتكفل في الوقت نفسه بتوفير بيئة اجتماعية صحية.

٤-٦ العوامل المقيدة وأسبابها:

بالرغم من عظم اهتمام الدولة والشعب وشدة عزمهما على القضاء على البغاء والإتجار بالمرأة، فإن الحالة أخذت في التدهور مع الزيادة الرهيبة في هذه الجرائم من حيث نطاقها وطبيعتها وطرق ارتكابها. فالبغاء والإتجار بالنساء والأطفال عبر الحدود محافظان على اتجاههما الصعودي. وأول سبب لذلك هو عدم كفاية النظام القانوني والسياسة المعنيين بالتصرف بشأن البغاء والإتجار بالنساء والأطفال. يضاف إلى ذلك أن تنفيذ القانون والسياسات في هذا الميدان لم يكن صارما. كما أن عدم إحكام التنسيق بين الوكالات ذات

الصلة في التعامل مع هذه الجرائم أدى إلى تخطيطها والتملص منها. ولا يزال السبب الإقتصادي الذي ورد ذكره في التقرير الثاني قائما. وفي أثناء ذلك، لم تتمكن الحكومة من وضع خطة وطنية كبرى وتخصيص الإعتمادات المناسبة لمحاربة هذه الشرور. ولا تزال ثمة مصاعب كثيرة تواجه الدعاية الرامية إلى توعية السكان، ولاسيما الموجودون منهم في المناطق النائية والجبلية والواقعة على الحدود، فيما يتعلق بمنع ومحاربة الإتجار بالنساء والأطفال. هذا إلى أن الجهود المسعورة التي تقوم بها الشبكات الضالعة في الإتجار بالنساء والأطفال في المنطقة وفي العالم تشكل تحديات كبيرة بالنسبة إلى الكثير من الأمم، ومن بينها فييت نام.

٦-٥ توجهات الإجراءات:

ستقدم الحكومة إلى اللجنة الدائمة للجمعية الوطنية مشروع "الأمر المتعلق بمنع البغاء ومكافحته" للنظر فيه وسنّه في عام ٢٠٠١. وينص مشروع الأمر هذا بصيغته الناجزة حاليا على إنزال عقوبات شديدة بزبائن المومسات؛ وستُكَلّف السلطات المحلية بإدارة أنشطة مناهضة للبغاء وتُلزَم بإصدار أنظمة لمراقبة نُذُل الفنادق والمطاعم؛ كما سيُعزّز دور المنظمات الجماهيرية، ولاسيما الإتحاد النسائي لفييت نام، في الدعاية والتثقيف في هذا الميدان.

والحكومة تنظر في اعتماد خطة عمل بشأن منع ومحاربة البغاء للفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٥ وذلك بهدف وقف البغاء عن طريق عدة برامج ومشاريع متكاملة سعيا إلى معالجة جذور المشكلة، ولاسيما بالقضاء على الفقر، وإيجاد الوظائف، وتوعية المرأة.

المادة ٧

ممارسة المرأة لحقوقها المتساوية في الحياة السياسية والعامّة

تقوم الدولة في السنوات الثلاث الماضية بتنفيذ سلسلة من التدابير الإيجابية، كما أنها أوجدت ظروفًا مؤاتية لمشاركة المرأة بشكل إيجابي في حياة البلد السياسية والعامّة وذلك تمشيا مع سياسة إضفاء الطابع الديمقراطي على جميع نواحي الحياة الإجتماعية وبناء دولة للشعب وبواسطة الشعب ومن أجل الشعب.

٧-١ كفالة حق المرأة في التصويت والترشيح للإنتخاب:

إن حق التصويت والترشيح للإنتخاب حق سياسي هام من حقوق المرأة نص عليه كل من دستور عام ١٩٩٢، وقانون عام ١٩٩٧ المتعلق بانتخاب النواب للجمعية الوطنية، وقانون عام ١٩٩٤ المتعلق بانتخاب النواب للمجالس الشعبية.

وفي عام ١٩٩٩، أجرت فييت نام انتخاباتا بالإقتراع السري لنواب المجالس الشعبية على ثلاثة مستويات (مستوى المقاطعة ومستوى المحافظة ومستوى الكوميون) لفترة الولاية ١٩٩٩-٢٠٠٤. وقد نُظِمَ الإنتخاب بنجاح بمشاركة إيجابية من أشخاص ينتمون إلى جميع

ميادين الحياة، ومن بينهم نساء ينتمين إلى كل أصقاع البلد. وقد اعتمدت التدابير التالية لتنفيذ سياسة الحزب والدولة بشأن تشجيع مشاركة المرأة:

- أصدرت الحكومة والحزب تعليمات تعتبر النساء جماعة من الجماعات الأربع المستهدفة التي ينبغي توجيه الإهتمام إليها كما تحدد هدفا يقضي بتشكيل النساء لنسبة لا تقل عن ٢٠ في المائة من أعضاء المجالس الشعبية.

- أخذ الإتحاد النسائي لفييت نام على جميع المستويات بزماد المبادرة لاقتراح مرشحات للإنتخاب للمجالس الشعبية ولشن الحملات الداعية إلى انتخابهن.

- عمدت اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة، بالتنسيق مع الإتحاد النسائي لفييت نام، إلى تنظيم حلقات تدريبية عن المهارات القيادية لصالح ١٨ ٠٠٠ مرشحة في ٦١ مقاطعة ومدينة وذلك في إطار مشروع VIE/96/011 الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعض الممولين الآخرين. وهناك ١٠ ٠٠٠ امرأة أخرى تم تدريبهن بتمويل محلي، الأمر الذي رفع نسبة النساء المدربات إلى ٥٠ في المائة.

- اضطلع على صعيد البلد كله بحملات تدعو إلى التصويت للمرشحات النساء. وقد بينت نتائج الإنتخابات أن النسبة المئوية للنساء اللاتي انتخبن للمجالس الشعبية على المستويات الثلاثة كلها كانت أعلى منها في فترة الولاية السابقة (١٩٩٤-١٩٩٩). وكانت النسب المئوية ٢٢,٥ و ٢٠,٧ و ١٦,٣٤، أي بزيادات قدرها ٢,١٥ في المائة و ٢,٦ في المائة و ١,٩٤ في المائة على مستويات المقاطعة والمحافظه والكوميون على التوالي.

وحاصل الأمر أنه جرى الإلتزام بالجدية المطلوبة بما في قوانين فييت نام من أنظمة تتعلق بتساوي حقوق الجنسين في التصويت والترشيح للإنتخاب. ومع الزيادة الحاصلة في كل من عدد ومستوى النائبات في الجمعية الوطنية والمجالس الشعبية بجميع مستوياتها، أخذت النساء تشارك مشاركة إيجابية في حياة البلد السياسية والإجتماعية في أعلى مستويات هرم الدولة وتقوم بدور مباشر في قضايا هامة من قضايا البلد، بما في ذلك صنع القرارات وصنع القوانين وتصميم استراتيجيات التنمية والحماية الفعالة لحقوق المرأة ومصالحها المشروعة. غير أن نسبة المثالات في الهيئات المنتخبة لاتزال منخفضة، ولا تضارع قدرات المرأة ورغباتها. وعلى صانعي السياسة أن يتابعوا دراسة هذه المسألة ويأتوا بمزيد من التدابير المناسبة بشأنها.

٧-٢ حق المرأة في المشاركة في حكم الدولة والإدارة الإجتماعية والإقتصادية:

كما جاء في التقرير الثاني، يعتبر الحق في المشاركة في إدارة الدولة حقا سياسيا أساسيا للمواطنين منصوصا عليه في دستور عام ١٩٩٢. ولا يوجد في أي وثيقة تتعلق بشؤون العاملين أي حكم يقضي بالتمييز ضد توظيف النساء أو ترفيتهن إلى مراكز قيادية في الخدمة العامة.

والأمر المتعلق بالخدمة العامة الذي وافقت عليه اللجنة الدائمة للجمعية الوطنية في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٨ جعل في إمكان كل مواطن فييتنامي، بصرف النظر عن نوع

جنسه، دخول امتحانات التوظيف في هيئات الدولة إذا كان حائزا للمؤهلات المهنية والأخلاقية المطلوبة. والحقيقة الواقعة أن النساء موجودات فيما يكاد أن يكون جميع وكالات الدولة الإدارية ومشاريعها. والنساء يشكلن ٥٠,٣ في المائة من المستخدمات العاملات بأجر و٣٢,٤ في المائة من مالكي المشاريع ومديريها. كما أن موظفات الخدمة المدنية أنفسهن ما فتئن يسعين جاهدات لرفع مستوى معارفهن، وقد أسهمن بمساهمات إيجابية في جهاز الدولة بجميع مستوياته.

وتقضي المادة ٨٧ من دستور فييت نام لعام ١٩٩٢ بحق الإتحاد النسائي لفيت نام في اقتراح وتقديم مشاريع القوانين. وممارسة منه لهذا الحق، قام الإتحاد النسائي لفيت نام، الذي يمثل المرأة الفيتنامية، بدور هام في صنع قوانين وسياسات البلد بوجه عام وقوانينه وسياساته التي تحمي حقوق المرأة ومصالحها المشروعة بوجه خاص.

وخلال السنوات الثلاث الماضية، جرى تطبيق الأنظمة المتعلقة بالديمقراطية في الكوميونات والمكاتب في جميع المراكز المحلية وهيئات الدولة، الأمر الذي يساعد على تعزيز مشاركة المرأة في تصميم سياسات الدولة في جميع المستويات والقطاعات وتنفيذها والإشراف عليها. والحقيقة الواقعة هي أنه تم تمكين النساء من أن يشاركن مباشرة أو عن طريق الهيئات التي تمثلهن، أي مجالس شؤون المرأة (في مؤسسات الدولة ومشاريعها) أو الفروع المحلية للإتحاد النسائي.

ولكن يبقى أن نسبة النساء في المناصب الإدارية والقيادية لاتزال صغيرة، ولا سيما على الصعد الشعبية. وبوجه عام، لاتزال قدرات النساء تقل عن قدرات الرجال، وبالتالي فإن مشاركة المرأة في وضع سياسات الدولة وتنفيذها والإشراف عليها في المجتمعات المحلية محدودة. وتحت ضغط الظروف الاقتصادية الصعبة والآثار السلبية لآلية السوق، ثمة نساء يبدن إعراضا عن المشاركة في الأنشطة الاجتماعية. وأحد أسباب هذه المشاكل القائمة هو بطء وتيرة استعراض تنفيذ الوثائق التالية والاستفادة من التجارب المستمدة من تنفيذها: قرار المكتب السياسي ٠٤ الصادر في عام ١٩٩٣، والتوجيه ٣٧ الصادر بشأن المرأة عن الأمانة العامة للحزب في عام ١٩٩٩، والقرار ١٦٣ الصادر عن مجلس الوزراء بشأن مسؤوليات السلطات على شتى المستويات عن تيسير مشاركة الإتحاد النسائي لفيت نام في إدارة الدولة.

٣-٧ حق المرأة في المشاركة في المنظمات السياسية والاجتماعية:

إن حق المرأة في المشاركة في المنظمات الجماهيرية والمنظمات غير الحكومية فضلا عن حقها في تكوين الجمعيات معترف بهما في الدستور وتم تفصيلهما في مختلف الوثائق القانونية كما سبق أن ذكر ذلك في التقرير الثاني. وفي واقع الحياة، انضمت النساء إلى عدة منظمات وأصبحن قوة أساسية فيها. وتمشيا مع الإتجاه المشترك في البلد نحو تحقيق الديمقراطية، نجد في السنوات الثلاث الأخيرة أن المزيد من المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة قد خرجت إلى الوجود في فيت نام. ومما يدعو إلى التشجيع أن عدد النساء اللواتي يشغلن مراكز قيادية في المنظمات والرابطات الجماهيرية أخذ في الإزدياد. وهن يشكلن الآن

٣٠ في المائة من عضوية المجالس التنفيذية على جميع المستويات. وتمثل هذه أنشطة أساسية هامة من أنشطة الحركات النسائية ومصدرا لتخريج قائدات المستقبل المحتملات.

والإتحاد النسائي لفييت نام، بأعضائه البالغ عددهن ١١ مليون، يجتذب المزيد والمزيد من النساء الضالعات في حركات البلد التي تدر منافع اقتصادية واجتماعية وفيرة والتي يستمر الإتحاد من خلالها في تأكيد دوره وفي مساعدة النساء على تعزيز ثقتهن بقضية المساواة بين الجنسين وقضية النهوض بأنفسهن.

المادة ٨

مشاركة المرأة في الأنشطة الدولية

كما جاء في التقرير الثاني، يضمن الدستور الفيتنامي تمتع المرأة بنفس حقوق الرجل في الأنشطة الداخلية والدولية المتصلة بالسياسة، والإقتصاد، والعلم، والعلاقات الخارجية. والحقوق المتساوية للمرأة محترمة من جانب القانون ومراعاة في التطبيق.

وتابعاً لسياسة خارجية تقوم على الإستقلال، والسيادة، وتنويع العلاقات الخارجية وكفالة تعدد أطرافها، والإندماج الإيجابي في المنطقة وفي العالم تحت شعار مصادقة فييت نام لجميع البلدان في المجتمع الدولي، والسعي إلى السلام والإستقلال والتنمية، اتسع مدى ونطاق أنشطة فييت نام الدولية وأخذ عدد النساء اللاتي يشاركن في أنشطة البلد الدولية يزداد بصورة مطردة. وأخذت النساء يشاركن الرجال فيما يقوم به كل من الحزب والدولة والجمعية الوطنية ورابطات الصداقة الشعبية والمنظمات غير الحكومية والمشاريع التابعة للدولة وللقطاع الخاص من أنشطة في مجال العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف على السواء. وقد أسهم بنصيبهن في نجاح الأنشطة الدولية لفييت نام. وفي سياق عملية توسيع المبادلات والتعاون والتفاعل مع المنطقة ومع بقية أنحاء العالم، أتيح للنساء المزيد والمزيد من الفرص للمشاركة الفعالة الناجحة في الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية وكذلك في الميادين العلمية والتكنولوجية.

وكما ذكر في التقرير الثاني، نجد أن نسبة النساء العاملات في وزارة الشؤون الخارجية (وهي أهم وكالة للعلاقات الخارجية في فييت نام) وفي المكاتب التي تمثل فييت نام في الخارج أخذت في الإزدياد، الأمر الذي يتم بدعم من الحزب والدولة. كما نجد أن عدد النساء اللاتي يمثلن فييت نام في اجتماعات رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة التعاون الإقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، والأمم المتحدة، وغيرها من الحلقات الدراسية والمؤتمرات قد ارتفع بشكل محسوس. ومع أن فييت نام كانت عضواً جديداً في منظمة التعاون الإقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، فإنها انضمت إلى بلدان المنطقة الأخرى في وضع وإقرار "إطار إدماج المرأة في منظمة التعاون الإقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ" ثم تنفيذه الآن. وفي الوقت الحاضر، نجد أن لجنتنا الوطنية عضو في الفريق العامل المعني بقضايا الجنسين التابع لمنظمة التعاون الإقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. وهناك كثير من الوظائف المتميمات إلى الوزارات والوكالات ذات الصلة يشاركن الآن بصورة إيجابية في التحضير لانضمام فييت نام إلى منظمة التجارة العالمية والتفاوض لهذا الغرض.

ومن بين الأنشطة الجديرة بالتنويه ما بذلته فييت نام من جهود إيجابية في سبيل التحضير لدورة الجمعية العامة الإستثنائية المعنية بالمرأة التي عقدت في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وقد اضطلع بكثير من الأنشطة بشأن المرأة على صعيد البلد كله استجابة لهذا الحدث الهام. وكان ٢١ من ٢٥ مندوبي فييت نام إلى تلك الدورة الإستثنائية نساء. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت عدة أعضاء نساء من أعضاء الجمعية الوطنية أيضا في منتدى آسيا والمحيط الهادئ للإدارة القيادية في القرن الحادي والعشرين والإجتماع العالمي المعني بنساء السياسة اللذين عقدا في الفلبين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

وفي سياق عملية الاندماج الإقليمي والدولي، ساعدت الأنشطة الدولية لفييت نام المدعومة بالمشاركة الإيجابية المتزايدة من جانب المرأة على إيجاد ظروف دولية مؤاتية لقيام فييت نام بتعزيز تميزها الإجتماعية-الإقتصادية وتحقيق قضية التصنيع والتحديث الوطنيين.

غير أن نسبة النساء اللواتي يشاركن في المنتديات والمنظمات الدولية لاتزال دون إمكانياتهن وتوقعاتهن بكثير نظرا إلى أن العقبات العملية التي تعترض سبيل مشاركتهم أعظم من تلك التي تعترض سبيل الرجل. هذا إلى أن بعض النساء ما زلن يرين أن المشاركة في الأنشطة الدولية هي من شأن الرجل.

ومما يدعو إلى التشجيع أن المزيد والمزيد من النساء يبدن اهتماما شديدا بالأنشطة الدولية وأن عدد الناجحات من مقدمات الطلبات لدخول معهد العلاقات الدولية وكليات التجارة وجامعة الدراسات الخارجية ازداد بشكل ملحوظ. وهذا يدل على إمكان حصول زيادة في عدد النساء اللواتي يشاركن في الأنشطة الدولية في المستقبل القريب.

المادة ٩

فيما يتعلق بمسألة الجنسية

منذ تأسيس البلد، يكفل دستور فييت نام وما تنص عليه القوانين الفيتنامية من أحكام بشأن الجنسية على نحو متسق تساوي حقوق المرأة والرجل في اكتساب الجنسية أو تغييرها أو الإحتفاظ بها. وبوجه خاص، يكفل القانون أن الزواج بأجنبي أو تغيير جنسية الزوج لا يؤثر في جنسية الزوجة، الأمر الذي يجنبها التحول إلى شخص عديم الجنسية أو التجنس بجنسية زوجها رغم إرادتها. وفي الوقت نفسه، تُكفل المساواة أيضا بين المرأة والرجل فيما يتعلق بجنسية أولادهما.

وقد أورد التقرير الثاني بجلاء أحكام القوانين الفيتنامية بشأن تساوي حقوق المرأة والرجل في المسائل المتعلقة بالجنسية والتزام الدولة الصارم بها في التطبيق. أما هذا التقرير فإنه يورد مدخلات إضافية بشأن قانون الجنسية الفيتنامي لعام ١٩٩٨.

٩-١ تساوي حقوق المرأة والرجل في اكتساب الجنسية أو تغييرها أو الإحتفاظ بها:

واصلت الجمعية الوطنية لفييت نام البناء على أساس المبادئ الهامة المعلنة في الأمر المتعلق بالجنسية وفي قانون الجنسية لعام ١٩٩٨، فأقرت في أيار/مايو ١٩٩٨ قانون الجنسية

الجديد. وقد قضى آخر الوثائق القانونية هذا باستكمال وتطوير وتحسين معايير تحديد الجنسية الفيتنامية، وبدأ نفاذه في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ حالاً محل قانون الجنسية لعام ١٩٨٨.

وقانون الجنسية لعام ١٩٩٨ يمنح المرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في اكتساب الجنسية أو تغييرها أو الإحتفاظ بها.

والمادة ١ منه تؤكد الحق المتساوي لكل فرد ولأعضاء كل فئة إثنية في التمتع بحقوق الجنسية الفيتنامية.

وتقضي المادة ٩ منه بأن الزواج أو الطلاق أو فسخ الزواج غير القانوني فيما بين مواطن فيتنامي/مواطنة فيتنامية وبين أجنبي/أجنبية لا يؤثر في جنسية أي منهما ولا في جنسية القصر من أولادهما.

وتقضي المادة ١٠ منه بأن منح الجنسية الفيتنامية للزوج أو الزوجة أو فقدانها/فقدانها لتلك الجنسية لا يؤثر في جنسية شريكه/شريكتها.

٩-٢ تساوي حقوق المرأة فيما يتعلق بجنسية أولادها:

تنص المادة ١٦ من قانون الجنسية لعام ١٩٩٨ على أن الطفل المولود لأبوين من مواطني فيتنام يحمل الجنسية الفيتنامية بصرف النظر عما إذا ولد داخل أو خارج إقليم فيت نام.

وتنص المادة ١٧ منه على أنه في حالة الطفل المولود داخل أو خارج فيت نام لأبوين أحدهما من مواطني فيت نام والآخر عديم الجنسية أو لأم فيتنامية المواطنة وأب مجهول الهوية، فإن ذلك الطفل يكون ذا جنسية فيتنامية. وقد وسع هذا الحكم إلى أقصى حد حق الأولاد في أن تكون لهم جنسية وحق المرأة المتساوي فيما يتعلق بجنسية أولادها. هذا وإن تطبيق مبدأي تحديد جنسية الطفل على أساس مسقط رأسه والعلاقة بين والديه يدل على حدوث تحسين في قانون فيت نام بشأن مسألة الجنسية.

خلاصة القول أن قانون فيت نام لا يتضمن أي تمييز ضد المرأة، وهو في الوقت نفسه يكفل تساوي حقوق المرأة والرجل في اكتساب الجنسية أو تغييرها أو الإحتفاظ بها وفي جنسية أولادهما. وقانون الجنسية الفيتنامي يتفق كل الإتفاق مع المادة ٩ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ومع أن تطبيق قانون الجنسية لعام ١٩٩٨ لم يقيم بالكامل حتى الآن، فإنه يمكن أن يقال إنه أوجد ظروفًا أفضل لممارسة المرأة والطفل لحقوقهما في الحرية والمساواة فيما يتعلق بمسألة الجنسية.

المادة ١٠ المساواة في التعليم

١-١٠ نظرة عامة على التعليم:

فيما بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠، شهد التعليم في فيت نام نمواً شديداً أتى بمنافع غزيرة للسكان، ولم يوجد أي تمييز يتصل بنوع الجنس. ودلت نسبة ما كان يخصص من الميزانية في السنوات الأخيرة للتعليم على ازديادها كل سنة، إذ كانت ١٣,٦ في المائة و ١٤,١ في المائة و ١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في الأعوام ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ على التوالي.

وكان من نتيجة اعتماد قانون التعليم من جانب الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وإصدار وثائق قانونية أخرى على سبيل التطبيق العملي لدستور ١٩٩٢ إيجاد إطار قانوني للتنفيذ المتساوي الفعال لاستراتيجيات تطوير التعليم والتدريب.

وتقضي المادة ٩ من قانون التعليم بأن جميع المواطنين، بصرف النظر عن أصلهم الإثني أو دينهم أو نوع جنسهم أو خلفيتهم العائلية أو مركزهم الاجتماعي أو حالتهم الاقتصادية، متساوون من حيث الفرص التعليمية. وتكفل الدولة المساواة الاجتماعية في التعليم وتوجد الظروف التي تمكن من تعليم جميع الناس. وتقدم الدولة والمجتمع المساعدة إلى الفقراء لأغراض تعليمهم وإلى الطلبة المتفوقين لتنمية مواهبهم. وتمنح الأولوية للأولاد ذوي الأصول الإثنية، وللأسر المقيمة في المناطق التي تواجه ظروفًا اجتماعية-اقتصادية صعبة، وللذين يتمتعون بمعاملة تفضيلية، وللمعوقين وذلك لمساعدتهم على ممارسة حقوقهم وواجباتهم في مجال التعليم.

٢-١٠ تنفيذ سياسة كفالة تكافؤ الفرص والظروف التعليمية فيما بين الجنسين:

عملاً بقانون التعليم، تتبع الدولة سياسة إيجاد فرص لمشاركة النساء والفتيات في التعليم تكافئ الفرص المتاحة للرجال. وقد أوعزت وزارة التعليم والتدريب إلى المراكز المحلية باتخاذ تدابير تكفل التوازن بين الذكور والإناث من تلاميذ المدارس الابتدائية والإعدادية (المتوسطة). وفي المدارس بجميع مستوياتها، بدءاً من المؤسسات السابقة على المرحلة المدرسية وانتهاءً بالجامعات أو الكليات أو الفصول الخاصة للكبار، يشارك الطلاب والطالبات في الفصول والمناهج الدراسية والظروف التعليمية نفسها دون أي تمييز. وهناك فصول للكبار افتتحت خصيصاً للنساء الإثنيات والجيليات. بمناهج دراسية مختصرة لمساعدتهن على الإسراع بالقضاء على أميتهن.

وتتمتع الطالبات بنفس ما يتمتع به الطلاب من حيث نظام المنح الدراسية والإعانات وشروط الحصول على القروض المتصلة بالتعليم. وتوخى لسد الفجوة فيما بين مناطق البلد وأصقاعه، أخذت الدولة في تطبيق سياسة لتخفيض أجور التعليم والإعفاء منها، وأتاحت موارد لأغراض التعليم، وافتتحت مدارس داخلية للطلاب الإثنيين، وقدمت بدلات إضافية للمعلمين في المناطق النائية والجيلية، وما إلى ذلك. وبفضل الإستثمارات الإيجابية من جانب الدولة والشعب، حدثت في السنوات الأخيرة تحسينات في الظروف

التعليمية، ونوعية التعليم، والقواعد المادية للمدارس. ويستمر تنفيذ التثقيف في قضايا الجنسين وتنظيم الأسرة على نطاق أوسع في شتى المستويات المدرسية.

وقد أدت هذه الجهود إلى إحداث تغييرات إيجابية قلصت بشكل محسوس من الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم. ويبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة لدى الإناث اللائي تزيد أعمارهن عن العاشرة ٨٨ في المائة (وهو يبلغ ٩٤ في المائة لدى الذكور). كما يبلغ متوسط سني التعليم المدرسي للنساء ٥,٦ سنوات (وللرجال ٦,٧ سنوات). ويبلغ مجموع المتحقيين بالمدارس في فيت نام ٢١ مليون (٢,١٢ مليون في المرحلة قبل المدرسية، و١٠,٦ ملايين في المدارس الابتدائية، و٥,٧٦ ملايين في المدارس الإعدادية (المتوسطة)، و١,٩٧ مليون في المدارس الثانوية (التوجيهية)، و١,٠٨ في الكليات والجامعات).

وتبلغ نسبة الالتحاق بالمدارس بين السكان الذين هم في سن الالتحاق بالمدارس ٨٩ في المائة في العام ٢٠٠٠، الأمر الذي يمثل تحسنا ملحوظا لا ينطوي على غير فجوة يمكن إهمالها فيما بين الذكور والإناث على مستوى الدراسة الابتدائية. وتم خفض نسبة ترك المدارس بجميع مستوياتها إلى ما دون ١٠ في المائة ونسبة الإعادة إلى ما دون ٥ في المائة.

أما نسبة الطالبات في مختلف المستويات المدرسية فتبلغ ٤٨,٢ في المائة في مؤسسات ما قبل المرحلة المدرسية، و٤٧,٩ في المائة في المدارس الابتدائية، و٤٦,٩ في المدارس الإعدادية (المتوسطة)، و٤٦,٨ في المائة في المدارس الثانوية (التوجيهية)، و٥١,٩ في المائة في الكليات، و ٣٩,١ في المائة في الجامعات.

ونجد بوجه خاص أن معدل عدد المعلمات مرتفع، إذ يتبين من أرقام ١٩٩٩-٢٠٠٠ أنه يبلغ ١٠٠ في المائة بالنسبة إلى مؤسسات ما قبل المرحلة المدرسية، و ٧٧,٩ في المائة بالنسبة إلى المدارس الابتدائية، و ٦٩,٤٦ بالنسبة إلى المدارس الإعدادية (المتوسطة)، و ٥٢,٦١ بالنسبة إلى المدارس الثانوية (التوجيهية)، و ٥٠,٠٦ بالنسبة إلى الكليات، و ٣٥,٤٠ بالنسبة إلى المجتمعات.

٣-١٠ القضايا التي يلزم التصدي لها:

إن من أكبر العوامل المقيدة في مجال المساواة في التعليم في فيت نام هو أنه كلما ارتفع مستوى التعليم انخفضت معه نسبة الطالبات إلى الطلاب؛ والحالة شبيهة بهذه النسبة إلى النساء والرجال الذين يعملون في مختلف المستويات الإدارية في مجال التعليم. وعلى سبيل التصدي لهذه الحالة، عمدت إدارة التعليم إلى اتخاذ تدابير فعالة، مثل زيادة عدد المتحقيين المستهدف بالنسبة إلى التعليم العالي في الميادين المناسبة للمرأة، وافتتاح دورات تدريبية تقتصر على النساء العاملات في مجال إدارة التعليم وما إلى ذلك.

وهناك عامل مقيد آخر غير واسع الانتشار ولكن يجب التصدي له بالتدريج هو أن معدل الأمية بين النساء والفتيات في المناطق النائية أو الجبلية أو المعزولة ظل عاديًا (٥٠ في المائة إلى ٦٠ في المائة)، ولاسيما في المرتفعات الوسطى (جماعة "بانا" الإثنية) أو في المناطق

الجبليبة الشمالية (جماعة "همونغ" الإثنية). وتعمل إدارة التعليم على وضع بعض المشاريع للتصدي لهذه المسألة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن من المزمع القيام في السنوات الأولى من الألفية الجديدة بإجراء تعديلات رئيسية على المناهج الدراسية ومضامين التعليم في مستوى المدارس الابتدائية والثانوية، وهي تعديلات سيتم فيها إدخال بعض قضايا التعليم الكلية مثل التثقيف في قضايا الجنسين، ومهارات الإعداد للحياة، وتنظيم الأسرة وما إلى ذلك في مقررات ومضامين بعض المواد. وقد تناولت الوكالات المختصة العوامل المقيدة الوارد ذكرها أعلاه في "استراتيجية تنمية التعليم والتدريب في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠" التي سوف تقرها الحكومة في المستقبل القريب.

المادة ١١

المساواة في ميدان العمل

١-١١ بعض الأنظمة الجديدة والمعدلة:

- الأمر المتعلق بالكوادر وموظفي الخدمة العامة والأنظمة 95/1998/CP-ND بشأن توظيف موظفي الخدمة العامة وعملهم وإدارتهم، وهي تتضمن أحكاماً تتعلق بالمساواة بين الجنسين.

- الأمر الصادر عام ١٩٩٩ بشأن العمل لأغراض المصلحة العامة، وهو ينص على أن النساء الحوامل أو القائمات برعاية أطفال تقل أعمارهم عن ٣٦ شهراً يعفون من الإلتزام بالعمل لأغراض المصلحة العامة وأنه لا يتوجب أداء مثل ذلك العمل على النساء اللواتي تقل أعمارهن عن الثماني عشرة سنة وتزيد عن الخامسة والثلاثين.

- المرسوم الحكومي 93/1998/ND-CP الصادر في عام ١٩٩٨ بشأن تعديل وإضافة عدد من الأحكام إلى الأنظمة المتعلقة بالتأمين الإجتماعي الصادرة مع المرسوم الحكومي 12/1995/ND-CP واستكمل المادة ٣٦ أ على النحو التالي: تتمتع النساء العاملات بالتأمين الإجتماعي خلال الفترة التي يأخذن فيها إجازات الأمومة قبل الولادة وبعدها وفقاً لما هو منصوص عليه في هذا النظام. وخلال إجازات الأمومة، لا يتوجب على النساء العاملات ولا على أرباب عملهن دفع التأمين الإجتماعي بل يتولى دفعه صندوق التأمين الإجتماعي.

- المرسوم الحكومي 50/1998/ND-CP ينص بالتفصيل على السلامة الإشعاعية ومراقبة الإشعاع، والمادة ١٠ منه تقضي بأنه في حال حمل النساء اللواتي يعملن في بيئة إشعاعية أو قيامهن بالإرضاع الطبيعي لأولادهن، يتوجب على مدير المؤسسة تسيبهن لوظيفة لا علاقة لها بالإشعاع.

- المرسوم الحكومي 97/1998/ND-CP بشأن اتخاذ الإجراءات التأديبية بحق موظفي الخدمة المدنية ومسؤوليهم المادية، والمادة ٩ منه تقضي بتأخير اتخاذ الإجراءات التأديبية بحق

موظفات الخدمة المدنية اللواتي هن في إجازة أمومة وبعدم طرد من كانت منهن حاملاً أو قائمة برعاية طفل يقل عمره عن سنة واحدة.

- القرار 50/1999/QD-TTg الصادر عن رئيس الوزراء بالموافقة على خطة التدريب المهني للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ ينشد الأهداف التالية: بالنسبة إلى عام ١٩٩٩، تدريب ٠٠٠ ٦٧٠ شخص، منهم ١٢٠ ٠٠٠ شخص سيلتحقون بدورات طويلة و ٧٨٠ ٠٠٠ سيلتحقون بدورات قصيرة. وبالنسبة إلى عام ٢٠٠٠، تدريب ٧٨٠ ٠٠٠ شخص، منهم ١٥٠ ٠٠٠ سيلتحقون بدورات طويلة و ٧٨٠ ٠٠٠ سيلتحقون بدورات قصيرة. ويتوجب أن تصل نسبة العاملين الذين يخضعون للتدريب ١٣,٤ في المائة بغية تحقيق النسبة المنشودة البالغة ٢٢ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٠.

وبحلول عام ٢٠٠٠، كانت فييت نام قد صدقت على ١٤ اتفاقية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، من بينها الاتفاقية ١٠٠ بشأن المساواة في الأجر بين الرجل والمرأة اللذين يقومان بنفس العمل، والاتفاقية ١٥٥ بشأن المرافق الصحية للعمال وبيئة العمل، والاتفاقية ٤٥ بشأن استخدام العاملات في المناجم الجوفية.

٢-١١ الدولة تواصل اتخاذ التدابير الإيجابية الرامية إلى كفالة المساواة التامة للمرأة في ميدان العمل:

بالإستناد إلى استعراض السنوات الثلاث من تنفيذ قانون العمل وتقييم تنفيذ الفصل العاشر بشأن عمل المرأة، اتخذت الدولة الكثير من التدابير لمتابعة القضاء على كل أشكال التمييز في ميدان العمل. وقد تلقى البرنامج الوطني لإيجاد الوظائف أموالاً من ميزانية الدولة في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ بصورة منتظمة بغية إيجاد ١,٣ مليون فرصة عمل كل سنة للرجال والنساء على السواء. واضطلعت الدولة بسياسات جديدة لتحسين الإستثمارات المحلية والأجنبية، وزيادة الصادرات، وتطوير الصناعات والحرف التقليدية، والنهوض بالمزارع الريفية، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتصدير اليد العاملة وما إلى ذلك، وهي سياسات ساعدت على إيجاد الكثير من فرص العمل الجديدة للنساء. كما أن البرنامج التدريبي بشأن حقوق النساء العاملات الذي نظّمته وزارة العمل والمعوقين والشؤون الإجتماعية بالتنسيق مع منظمة العمل الدولية مكن من نشر المعرفة عن قضايا الجنسين بين الموظفين الإداريين من المستوى المركزي إلى مستويات المقاطعات. واتخذت أيضاً تدابير إيجابية لمنع التمييز ضد النساء العاملات في حال زواجهن أو حملهن أو رعايتهن لصغار الأطفال.

وكان من نتيجة ذلك أننا نجد، بالمقارنة مع الوقت الذي كتب فيه التقرير الثاني، أن نسبة النساء اللواتي يشاركن في الأنشطة الاقتصادية ظلت في مستوى التوازن الإجتماعي، الذي كان ٥٠,٠٤ في المائة في عام ١٩٩٨ و ٤٩,٥٢ في المائة في عام ١٩٩٩. وقد شكلت النساء ٥٠,٢ في المائة من ذوي الوظائف الدائمة في عام ١٩٩٨. وكان معدل النساء العاطلات عن العمل في عام ١٩٩٨ أقل من المعدل الكلي (٦,٦ في المائة مقابل ٦,٩ في المائة). غير أن معدل النساء العاطلات عن العمل كان أعلى من المعدل الكلي (٨ في

المائة مقابل ٧,٤ في المائة)، وذلك لأسباب منها آثار الأزمة الاقتصادية الإقليمية والتغير الحاصل في الطلب على العمالات.

ونجد بوجه خاص أن تنفيذ اتفاقية منظمة العمل الدولية ١٠٠، التي تشكل فييت نام طرفاً فيها، وكذلك تنفيذ سياسة "تساوي أجر المرأة والرجل على نفس العمل" التي تقضي بها المادة ٦٣ من دستور عام ١٩٩٢، استمر بنشاط، الأمر الذي أدى إلى انخفاض متوسط الفارق في الدخل فيما بين الجنسين. وقد أجري مسح لمستوى المعيشة فيما بين عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ بين أن متوسط دخل المرأة العاملة يعادل ٨٦ في المائة من متوسط دخل الرجل، أي أن نسبة الفارق بين الدخلين كانت ١٤ في المائة في حين أن المسح الذي أجري بالنسبة إلى الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ بين أن نسبة الفارق بين الدخلين كانت ٣١ في المائة. ويمكن أن يقال أن هذا يمثل تقدماً هاماً يعكس جهود دولة فييت نام وشعبها في كفالة المساواة في العمالة بالنسبة إلى المرأة.

ووجهت الحكومة أيضاً قدراً مناسباً من الإهتمام إلى تحسين التدريب المهني. وفي معرض تنفيذ خطة التدريب المهني للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠، تلقت التدريب نسبة قدرها ٤٥ في المائة من النساء من بين المجموع البالغ عددهم ١,٦٥ مليون. غير أن معدل إعادة التدريب بالنسبة إلى النساء بقيت محدودة، وبخاصة في المناطق الريفية.

وفي الوقت الحاضر، تشارك ١٤ في المائة من القوى العاملة في التأمين الإجتماعي في المجالات المتصلة بالمرض، وحوادث العمل، والأمراض ذات العلاقة بالعمل، والتقاعد، والإستحقاقات المترتبة على الوفاة. ولكن بالنظر إلى الفارق في سن التقاعد، نجد أن معدل متوسط المعاش التقاعدي للمرأة يساوي ٦٧ في المائة من المرتب مقابل ٧١,٤٣ في المائة من المرتب في حالة الرجل. وأخذت الحكومة تطبيق عقدا تجريبياً للتأمين الإجتماعي بالنسبة إلى المزارعين. وفي عام ١٩٩٩، استحق المعاش التقاعدي أول إنثنين من المزارعين، وكان كلاهما امرأة.

وفي سياق سياسة "دويموي" التي ينتهجها البلد، كان النمو الناشط لمختلف النظم وأشكال الخدمات مفيداً من الناحية العملية للمرأة في أعمالها المنزلية، وبخاصة في المناطق الحضرية. ويشكل البنون ٣,٩ في المائة والبنات ٤,٧ في المائة من معدل الأطفال الملتحقين برياض الأطفال. وأظهر معدل الأطفال الملتحقين بمؤسسات المرحلة قبل المدرسية زيادة حادة، فبلغ ٣٩,٩ في المائة في حالة البنين و٤٠,٨ في حالة البنات.

ويشار بصفة خاصة إلى أن المرسوم الحكومي رقم QD-TTg 188/199 قضى بأن يعمل البلد كله ٤٠ ساعة في الأسبوع ابتداء من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وقد قامت ٨٠ في المائة من الوكالات الإدارية بتنفيذ هذه السياسة حتى الآن. وتحاول المشاريع بلوغ الهدف المتمثل في أسبوع عمل قدره ٤٤ ساعة أو ٤٠ ساعة في موعد أقصاه العام ٢٠٠٠. وقد كانت السياسة الجديدة مدعاة لقدر كبير من التشجيع بالنسبة إلى العمال والنساء من حيث أنها تتيح لهم ظروفًا أفضل للراحة، والعناية بأسرهم، والتسلية، والتعلم بغية تحسين مؤهلاتهم.

٣-١١ بعض المشاكل القائمة وطرق التغلب عليها:

بالنظر إلى العوامل المقيدة الناشئة عن الظروف الاجتماعية-الاقتصادية للبلد، فإن فريقاً من النساء لا يزال يتعين عليهن العمل في أوضاع صعبة يتجاوز الغبار والضجيج والغاز السام وارتفاع درجة الحرارة وما إلى ذلك في المستويات المسموح بها. ولهذا فإن نسبة النساء اللواتي يعانين الأمراض ذات العلاقة بالعمل لا تزال مرتفعة.

والواقع أن النساء العاملات في القطاع غير النظامي لم يتمتعن بالكامل حتى الآن بالسياسات المنصوص عليها في قانون العمل.

ولا يزال تدريب النساء العاملات على أشغال احتياطية يواجه الكثير من العقبات بسبب الإفتقار إلى الموارد اللازمة وإلى التوجه المحدد.

كما لا تزال هناك الكثير من المشاكل التي يتعين حلها في تنفيذ السياسات المتصلة بالمرتببات والتأمين الاجتماعي في المؤسسات التجارية الخاصة والمشاريع المشتركة.

وفي المستقبل، ستستمر الحكومة في العمل على تنفيذ قانون العمل وتكييف بعض السياسات المحددة فيما يتعلق بالنساء العاملات. وسيوسع نطاق التأمين الاجتماعي بحيث يشمل العاملين في القطاعات غير النظامية والزراعية والريفية.

وفيما يتعلق بالنظام الذي يحدد سن تقاعد النساء العاملات بخمس وخمسين سنة (علماً بأن الرجال يتقاعدون في سن الستين)، ينص القانون الفيتنامي على حق المرأة العاملة في التقاعد قبل الرجل بخمس سنوات. ويرجع هذا الحكم إلى إدراك دور الأمهات والإهتمام الموجه إلى حماية صحة النساء حرصاً على مساعدتهن على التمتع بأحوال أفضل للراحة والعناية بأسرهن. وقد رحبت أغلبية النساء العاملات بهذه السياسة التي أصبحت نافذة في الواقع على ما ذكر فيما تقدم. غير أننا نجد، في معرض عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق وفي سياق التحسن الذي طرأ على حياة الناس، أن فريقاً من النساء العاملات يرغبن في مواصلة العمل والتقاعد في سن الستين مثل الرجال. وقد أوعزت الحكومة إلى الوكالات المختصة بدراسة المسألة والنظر فيها من مختلف الزوايا بغية إجراء التكييفات اللازمة في الأزمنة القادمة.

المادة ١٢

الرعاية والحماية الصحيّتان للمرأة

١-١٢ وجهات نظر وأهداف الرعاية والحماية الصحيّتين للشعب في فيت نام:

يدرك كل من الحزب والدولة في فيت نام إدراكاً عميقاً أن الصحة هي أثن ما يملكه الفرد فضلاً عن المجتمع بأكمله، كما أنها عامل هام في قضية البناء والدفاع الوطنيين. والإستثمار في الرعاية الصحية معناه الإستثمار في التنمية الاجتماعية-الاقتصادية. وعلى هذا فإن فيت نام تفعل كل ما في وسعها لتكفل تزويد السكان بإمكانيات متساوية للحصول على خدمات الرعاية الصحية، وتوجه الإهتمام الواجب إلى الجماعات المستهدفة والفقراء.

وفي معرض تنفيذ هذه السياسة، أصدرت الحكومة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ القرار رقم 37/CP بشأن التوجه الإستراتيجي للرعاية والحماية الصحيين للسكان في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ والسياسة الوطنية المتعلقة بالمخدرات، وهو توجه تحددت في إطاره الأهداف التالية: تنمية خدمات الرعاية الصحية المحلية بحيث يتوفر أطباء لـ ٤٠ في المائة من الكوميونات بحلول عام ٢٠٠٠، وتتوفر قابلات وأطباء مساعدون في مجالي طب التوليد وطب الأطفال لـ ١٠٠ في المائة من مراكز الرعاية الصحية في الكوميونات، ويتوفر أخصائون صحيون على صعيد المجتمع المحلي لـ ١٠٠ في المائة من الضياع.

وتوخيا للنجاح في تنفيذ استراتيجية الرعاية والحماية الصحيين المذكورة أعلاه، اعتمدت وزارة الصحة سياسات تركز على المناطق والمجتمعات المحلية الريفية، وهي سياسات تقضي بإيفاد المزيد من الإخصائيين الصحيين إلى المراكز المحلية، وتحسين نوعية خدمات الرعاية والحماية الصحيين للسكان، بمن فيهم النساء، والجماعات المستهدفة، والفقراء وذلك في معرض جهد يرمي إلى كفالة توفر إمكانيات متساوية للحصول على خدمات الرعاية الصحية.

١٢-٢ هيكل تنظيم شبكة الرعاية الصحية للمرأة:

في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، أصدرت الحكومة المرسوم رقم ND-CP 01/1998 بشأن هيكل تنظيم الشبكة المحلية للرعاية الصحية. وبموجب هذا المرسوم، تتألف شبكة الحماية الصحية للنساء والأطفال وخدمات تنظيم الأسرة على الصعيد المحلي مما يلي: مراكز للحماية الصحية للنساء والأطفال في المقاطعات والمدن تخضع للسلطة المباشرة للحكومة، وأفرقة من الإخصائيين الصحيين للمرأة والطفل ملحقمة بمراكز الرعاية الصحية في المحافظات والبلدات ومدن المقاطعات، ومراكز صحية في الكوميونات والدوائر والبلدات. وفي ١٦ أيلول ١٩٩٩، أصدر وزير الصحة العامة القرار رقم 2792/1999/QD-BYT بشأن "الأنظمة المتعلقة بوظيفة ومسؤولية وهيكل تنظيم مراكز حماية صحة الأمهات والأطفال الملحقمة بإدارات الصحة في المقاطعات والمدن الخاضعة للسلطة المباشرة للحكومة، وأفرقة الإخصائيين الصحيين للمرأة والطفل الملحقمة بمراكز الرعاية الصحية في المحافظات والبلدات ومدن المقاطعات". وعلى مستوى الكوميونات، تتولى قابلات مراكز الرعاية الصحية فيها المسؤولية عن حماية صحة المرأة والطفل، وذلك على أساس القيام بإحدى عشر مهمة مسندة إلى مراكز الرعاية الصحية. ووقع وزير الصحة العامة القرار رقم 3653/1999/QD-BYT بشأن "الأنظمة المتعلقة بوظائف ومسؤوليات الإخصائيين الصحيين في الكوميونات"، الذي يقضي بإدراج الحماية الصحية للمرأة والطفل وتنظيم الأسرة بين المسؤوليات الخمس للأخصائي الصحي في الكوميون. والتغذية مجال آخر من مجالات مسؤولية الشبكة المحلية للرعاية الصحية، وذلك تحت إشراف معهد التغذية. هذا إلى أن وزارة الصحة العامة تقوم بالدور الأساسي في التنسيق مع الوزارات والوكالات الأخرى في تنفيذ سياسات الرعاية والحماية الصحيين للنساء العاملات في المؤسسات التجارية وذلك امتثالاً للمرسوم الحكومي رقم 73/1999/ND-CP المؤرخ ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٩ بشأن سياسات التشجيع على تحقيق اشتراكية التعليم والرعاية الصحية والثقافة والرياضة.

والمنظمات الجماهيرية، ولاسيما منها الإتحاد النسائي واتحاد الشباب ونقابات العمال ورابطة المزارعين، توجد لديها جميعا برامج ومشاريع محددة بشأن الرعاية والحماية الصحيين، والصحة الإنجابية، وتنظيم السكان والأسرة، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية لصالح السكان والنساء بوجه خاص.

وفي معرض تنفيذ السياسات المذكورة أعلاه، تحسن كل من الهيكل التنظيمي والآلية التشغيلية باستمرار، وازداد تخصص قدرات الموظفين التقنيين، وتعززت نوعية العمل، وبوجه خاص، نمت الموارد البشرية في مجال الرعاية الصحية على المستوى الشعبي بإطاراد. ونرى الآن أنه لم تعد توجد في القائمة كوميونات تخلو من خدمات الرعاية الصحية، الأمر الذي يعني أن ١٠٠ في المائة من الكوميونات يوجد تحت تصرفها موظفون من موظفي الرعاية الصحية. وقد ازداد عدد الكوميونات التي يوجد فيها أطباء من ٢٠,١٤ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٣٣,٨٦ في المائة في عام ١٩٩٩. وارتفع عدد مراكز الرعاية الصحية التي يوجد فيها مساعد طبيب في مجالي طب التوليد وطب الأطفال من ٧٩,٣٨ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٨٣,١٥ في المائة في عام ١٩٩٩. وازداد عدد الضياع التي يوجد فيها موظفون صحيون من ٥٧,٦٠ في عام ١٩٩٧ إلى ٥٩,٤١ في عام ١٩٩٩. وهذه أوضاع هامة لكفالة تزويد المرأة بإمكانيات الحصول على خدمات الرعاية الصحية على الوجه الذي يتمشى مع سياستنا الوطنية.

٣-١٢ الصحة الإنجابية وتوفير خدمات تنظيم الأسرة:

بلغت الرعاية الصحية المقدمة إلى الأمهات والرُّضع قبل الولادة وأثناءها وبعدها خفض معدل وفياتهم المهدف المحدد في القرار الحكومي 37/CP. وقد انخفض معدل وفيات الأمهات من ١ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٠,٩ في المائة في عام ١٩٩٩. وبالمثل، هبط معدل الوفيات بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الخامسة من ٤٨ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٤٢ في المائة في عام ١٩٩٩.

وجرى توسيع برنامج الرعاية الصحية للنساء من جميع الأعمار وبرنامج "الأمومة المأمونة" وذلك على صعيد البلد كله. وفي عام ١٩٩٨ وحده، أجريت على ٧,٤ ملايين امرأة فحوص في إطار طب الأمراض النسائية، وأجريت على ١,٢ مليون حامل ثلاثة فحوص طبية عامة خلال فترة حملها، وتمت ٩٥,٨ في المائة من عمليات الولادة بإشراف موظفين صحيين، وتم تطعيم ٨٤٠.٠٠٠ امرأة مرتين ضد الكزاز. وقد زيد بالتدريج عدد الفحوص التي تجري أثناء الحمل فبلغت ١,٦ مرة في المتوسط في السنة نفسها.

وتم تحسين برامج الدعاية وتيسير إمكانيات الحصول على خدمات تنظيم الأسرة، وهكذا أصبح في إمكان الأزواج من الأشخاص أن يختاروا تدابير منع الحمل المناسبة بسهولة، كما أن للمرأة الحق في أن تختار تدبير منع الحمل الذي تريده. وأخذ يزداد عدد الأشخاص المتاحة لهم إمكانيات الحصول على وسائل منع الحمل والذين يستعملون تلك الوسائل. وفي الفترة من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، ازدادت نسبة الأشخاص الذين يستعملون وسائل منع الحمل الحديثة من ٥٨,٥٠ في المائة إلى ٦٢,١٠ في المائة؛ وفي تلك الفترة ازداد استعمال الأدوات الرحمية من ٣٨,٣٠

في المائة إلى ٣٩ في المائة، وحبوب منع الحمل من ٣,٩٤ في المائة إلى ٢٨ في المائة، والأعماد الواقية من ٦,٠٨ في المائة إلى ٣١ في المائة، في حين أن نسبة تعقيم الذكور والإناث انخفضت من ٦,٦٠ في المائة إلى ٢ في المائة. وفي الوقت نفسه، اعتمدت الحكومة سياسات لصالح الأشخاص الذين يستعملون تدابير منع الحمل، مثل الإعفاء من العمل لمدة ثلاثة أيام بعد إيلاج الأداة الرحمية، والصرف المجاني لحبوب منع الحمل، ومنح علاوة قدرها ١٠٠.٠٠٠ دونغ فييتنامي بالإضافة إلى الإعفاء من العمل لمدة سبعة أيام في حالات التعقيم.

وفي واقع الحال، نجد أن نسبة الأزواج من الأشخاص الذين يستعملون تدابير منع الحمل الحديثة وإن كانت آخذة في الإزدياد، فإن تلك النسبة ليست عالية، ولا يزال معدل الإخفاق ذا شأن بسبب ضيق نطاق الدعاية. وانخفض عدد حالات الإجهاض، ولكنه لا يزال مرتفعاً مع حصول ١,١ مليون حالة في عام ١٩٩٧، و٠,٩٣ مليون حالة في عام ١٩٩٨، و٠,٧٨ مليون حالة في عام ١٩٩٩.

ويرجع هذا في جانب منه إلى إخفاق تدابير منع الحمل الطبيعية. وبوجه عام، لم تتحقق المساواة بين الجنسين حتى الآن في مجال تطبيق تدابير منع الحمل، إذ أن النساء هن اللواتي يتوجب عليهن في معظم الحالات الإضطلاع بالمسؤولية في هذا الخصوص. ويجب دراسة هذه الأمور وتناولها في السنوات القادمة.

٤-١٢ التغذية ومكافحة سوء التغذية:

اضطلعت فييت نام على نحو فعال في الآونة الأخيرة بأنشطة لمكافحة سوء التغذية. وفي المناطق الريفية، تم تطوير وتوسيع نموذج تغذية الأسرة المتمثل في "لون خضار الـ 'نغوت' الأخضر، ولون البيايا الأصفر، ولون محّ بيض الدجاج الأصفر" وذلك لمساعدة الأسر على كفاءة توفر تغذية كافية في وجبات طعامها اليومية. غير أن تعاقب الفيضانات وحالات الجفاف الحادثة في المقاطعات الوسطى والجنوبية في السنوات الأخيرة ولدت المزيد من الصعوبات في حياة الناس وأدت إلى تباطؤ وتيرة خفض معدل سوء التغذية. وتدل إحصاءات الفترة من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ على أن نسبة الحوامل اللواتي يعانين فقر الدم بقيت ٥٠ في المائة، وأن معدل سوء التغذية بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات انخفض من ٤٠,٦٠ في المائة إلى ٣٦,٧٠، وأن نسبة المواليد الجدد الذين يقل وزنهم عن ٢ ٥٠٠ غرام هبطت من ٨,٥٠ في المائة إلى ٧,٧٩ في المائة.

وقد قررت الحكومة أن تختار يومي ١ و ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ موعداً لـ "أيام المغذيات الدقيقة" بغية رصد الحالة الصحية للمواليد الجدد، وتوفير الفيتامينات للأطفال، وحبوب الحديد للمنحبات، والفتيات البالغات سن الخامسة عشرة، والأمهات في الفترة اللاحقة للولادة. ومن المؤكد أن تؤدي هذه التدابير إلى بلوغ الهدف الذي حددته الحكومة لخفض معدل سوء التغذية بين الأطفال إلى أقل من ٣٤ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠. غير أنه أصبح من الضروري الآن توعية السكان والنساء بما يمس الأطفال والنساء أنفسهن من المسائل المتصلة بالتغذية.

١٢-٥ الوقاية من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي (بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)) ومكافحة تلك الأمراض:

تميل الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي إلى الانتشار بسرعة. وقد أبلغ أن عدد حالات العدوى بها ازدادت من ٢٧٤ ٧١ في عام ١٩٩٧ إلى ١٨٨ ١٩٩ في عام ١٩٩٨. وهذا يرجع إلى رداءة مرافق الصحة العامة، وعدم توفر المياه النظيفة في المناطق الريفية، والإفتقار إلى المعرفة بالاتصال الجنسي المأمون وبالبعاء (وقد سبق ذكر ذلك في بحث المادة ٦).

وحالات العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية آخذة أيضا في الإزدياد، ولاسيما بين الشباب والذين يتعاطون المخدرات. وحتى ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠، بلغ عدد الإصابات بالفيروس ٢٣ ٠٠٠ وعدد المرضى بالإيدز ٣ ٨٠٠. غير أن نسبة الضحايا الإناث تميل إلى الهبوط، فانخفضت من ١٤ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ١٣ في المائة في عام ١٩٩٩. ومع هذا فإن عدد مرضى الفيروس/الإيدز المتقل بالاتصال الجنسي ازداد من ٠,٥٨ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٠,٩٤ في عام ١٩٩٨.

وأكبر المصاعب التي تواجهه فييت نام حاليا هي قلة التمويل ورداءة المعدات الطبية فضلا عن عدم كفاية الموارد البشرية في مرافق الرعاية الصحية المخصصة لخدمة الجمهور، بمن فيهم النساء.

وفي المستقبل القريب، ستقوم خدمات الرعاية الصحية وخدمات السكان وتنظيم الأسرة بوضع وتطبيق برنامج للصحة الإنجابية، ومضاعفة الأنشطة للوقاية من سوء التغذية بين النساء والأطفال، وإعطاء قوة دافعة جديدة للخطاب الإعلامي بشأن الوقاية من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، بما فيها الفيروس/الإيدز، ومكافحة تلك الأمراض.

المادة ١٣

الرفاه الاجتماعي-الاقتصادي والثقافي

١٣-١ كفالة حقوق المرأة في الإستحقاقات العائلية:

كما جاء في التقرير الثاني، يكفل قانون فييت نام كما تكفل سياساتها تساوي حقوق الرجل والمرأة في الإستحقاقات العائلية. وفي الأسر الفييتنامية، سواء كانت من المناطق الحضرية أو الريفية أو مناطق الأقليات الإثنية، تعتبر الإستحقاقات العائلية مالا مشتركا، لكل فرد من أفراد الأسرة أيا كان نوع جنسه حق فيه. وقد بين مسح مستويات المعيشة في فييت نام للفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ أنه لا يوجد كبير اختلاف في الإنفاق السنوي للأفراد الذكور والإناث المنتميين إلى نفس الأسر. مثال ذلك أن إنفاق النساء لأغراض الدراسة كان ١٦٣ ٠٠٠ دونغ فييتنامي (مقابل ٢١٤ ٠٠٠ دونغ فييتنامي بالنسبة إلى الرجال)، وأن إنفاقهن لأغراض الرعاية الصحية كان ١٤٨ ٠٠٠ دونغ فييتنامي (مقابل ١٦٩ ٠٠٠ دونغ فييتنامي بالنسبة إلى الرجال).

وبحسب تقاليد فييت نام، تقوم المرأة بالدور الأساسي في الإدارة المالية للأسرة، وهي كثيرا ما تبحث قرارات الإنفاق مع زوجها. والواقع أن الأوضاع الإقتصادية الصعبة تحملها في العادة على الحد من نفقاتها الشخصية ليتسنى لها زيادة الإنفاق على زوجها وأولادها.

١٣-٢ كفالة حقوق المرأة في الحصول على القروض المصرفية والرهون العقارية وغيرها من أشكال الائتمان المالي:

ينص القانون الفييتنامي على تساوي الرجل والمرأة في علاقات الرهن العقاري. وفي السنتين الأخيرتين، اضطلعت الدولة ببرامج ائتمان لأغراض التخفيف من الفقر، وتوليد العمالة، وتنمية الصناعات اليدوية والبنى التحتية أدت إلى توفير التمويل لأفراد الشعب أيا كان نوع جنسهم. والمقدر أن ٤٠ في المائة من المستفيدين من هذه البرامج نساء. وكثيرا ما تمنح الأولوية للنساء اللواتي يرأسن أسرا معيشية فقيرة. ونجد بوجه خاص منذ عام ١٩٩٩ أن سياسة الدولة القاضية بإقراض ما يقل عن ١٠ ملايين دونغ فييتنامي دون اقتضاء رهن جعلت في إمكان النساء التمتع بمزيد من إمكانيات الحصول على قروض. والمشكلة الراهنة هي أن الزوجة لا يمكنها رهن ملك ذي قيمة كبيرة إذا كان ذلك الملك مسجلا باسم زوجها لوحد.

١٣-٣ الحق في المشاركة في الأنشطة الترويحية والرياضية والثقافية:

في السنوات الأخيرة، حظيت الأنشطة الترويحية والرياضية والثقافية باهتمام خاص من الحكومة. وكان أحد التدابير الرامية إلى إيجاد آلية تنفيذ هو المرسوم الحكومي 73/1999/ND-CP الصادر في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٩ بشأن سياسات التشجيع على تحقيق اشتراكية التعليم والرعاية الصحية والثقافة والألعاب الرياضية. وبناء على ذلك، اعتمدت الحكومة الفييتنامية تدابير مختلفة لتشجيع مشاركة المرأة وخلق الفرص لمشاركتها في هذه الأنشطة دون تمييز. وكان من نتيجة ذلك أن عدد اللاعبات الرياضيات في الفريق الوطني ازداد خلال السنتين الماضيتين، فبلغت نسبتهم ٤٢,٧ في المائة و٤٥ في المائة في عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ على التوالي. وفي "ألعاب جنوب شرق آسيا العشرة"، فازت اللاعبات الرياضيات بـ ١١ من ١٧ ميدالية ذهبية، و١٢ من ٢٠ ميدالية فضية، و٩ من ٢٧ ميدالية برنزية فازت بها فييت نام. وفي "الأولمبياد الآسيوي الثالث عشر"، كانت النتائج ٤ من ٥ ميداليات ذهبية، و٧ من ١١ ميدالية برنزية. وفي المباراة الدولية لعام ١٩٩٩ في ألعاب الـ "ووشو"، كان الرقم ١٥ من ١٨ ميدالية ذهبية. وهذا الأداء يثبت أن النساء الفييتناميات موهوبات في الألعاب الرياضية وقادرات على إحراز نتائج عالية في المباريات.

وإدراكا من الدولة لأهمية المعلومات في تحسين معارف أفراد الشعب وتلبية احتياجاتهم الترويحية، فقد عمدت إلى تخصيص استثمارات كافية واتخاذ تدابير إيجابية للنهوض بالإذاعة والاتصالات. وبحلول عام ٢٠٠٠، كانت إذاعة "صوت فييت نام" قد وسعت نطاق تغطيتها على صعيد البلد كله لتشمل ٩٥ في المائة من إقليمه وذلك عن طريق ثلاث برامج تذاع بكثير من اللغات الإثنية. وبالمثل، أقيمت شبكة التلفزيون في جميع مقاطعات البلد البالغ عددها ٦١,٠ وهي تبث عن طريق "تلفزيون فييت نام" ٤ برامج

يبلغ مجموع ساعات بثها ٤٠,٥ ساعة في اليوم. وهذه مرافق هامة تتيح للمرأة في المناطق الريفية إمكانيات الحصول على المعلومات والترويج عن النفس.

وعلى الغرار نفسه، أدى تحقيق اشتراكية الثقافة والفنون إلى فتح أبواب الفرص أمام المرأة لتنمية مواهبها، وبالتالي الإسهام في تنمية ثقافة البلد وفنونه.

وقد أجرى المكتب الإحصائي العام في أوائل عام ٢٠٠٠ مسحاً في هانوي وفي مقاطعتي هاي دونغ وها نام لم تبين نتائجه اختلافاً ذا شأن في الفرص المتاحة للمرأة وللرجل للمشاركة في الأنشطة الثقافية والرياضية.

غير أن الفرص المتاحة للسكان بوجه عام للمشاركة في الأنشطة الترويجية والثقافية والرياضية لاتزال محدودة.

المادة ١٤ المرأة الريفية

١-١٤ دور المرأة الريفية والتحديات التي تواجهها:

تشكل المرأة الريفية ٥٠,٨ في المائة من السكان و٥١,٣ في المائة من القوى العاملة في المناطق الريفية من البلد.

وفي السنوات الأخيرة، وبفضل سياسة التجديد التي ينتهجها الحزب، تحسنت حياة الفلاح بوجه عام وحياة المرأة الريفية بوجه خاص تحسناً ملحوظاً مع نمو الإقتصاد الزراعي.

غير أن ما ذكر في التقرير الثاني من المساوئ والتحديات التي تواجه المرأة الريفية لاتزال قائمة. ومعظم النساء الريفيات عليهن أن يقمن بأعمال يدوية شاقة، وهن يعملن ٢٢ يوماً في الشهر لمدة ١٠,٦ ساعات في اليوم في المتوسط، أي لما يزيد بساعة عن ساعات عمل الرجل. ومتوسط نسبة وقت العمل من العمالة تقتصر على ٧٣ في المائة. هذا إلى أن دخلهن منخفض ويقل بـ ٣,٦ مرات عن دخل النساء الحضريات.

وتحاول الدولة والسلطات على مختلف المستويات حل هذه المشاكل بالتدرج واستحداث شتى التدابير لسد الفجوة بين الجنسين فضلاً عن الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية في سياق عملية تنمية الإقتصاد الزراعي والريفي.

وقد أقرت الحكومة "برنامج التنمية الإجتماعية-الإقتصادية للكوميونات المحرومة بشكل خاص من المزايا في المناطق المنعزلة والجبلية والنائية" (القرار رقم 135/1998/QD-Ttg) بغية العمل على الإقلال من الفقر وتضييق الفجوة نمائية بين الأقاليم والمناطق. وتحقيقاً لهذا الغرض، أسهمت الدولة في عام ١٩٩٩ لوحده بالإستثمارات في تشييد ٢٢٤٧ من منشآت الهيكل الأساسي الإجتماعي- الإقتصادي كما قدمت المزيد من الإئتمانات للفلاحين والمزارعين لتنمية اقتصاد الأسرة المعيشية.

١٤-٢ تمكين المرأة من المشاركة في صوغ وتنفيذ خطط التنمية الزراعية والريفية:

في الفترة التي انقضت منذ إصدار التقرير الثاني، تم تنفيذ الأنظمة المتعلقة بممارسة الديمقراطية في جميع المراكز المحلية في البلاد. وتقضي الأنظمة بأن للمرأة الريفية الحق في المشاركة في صوغ خطط التنمية المحلية إما مباشرة أو من خلال من يمثلها، أي الإتحادات النسائية على شتى المستويات. والواقع أن تنفيذ الخطط الاجتماعية-الاقتصادية المحلية قد اجتذب المشاركة الإيجابية الشاملة من جانب المرأة. وتم تمكين المرأة من الإسهام بأفكارها والمشاركة في مشاريع مراكزها المحلية بالإستناد إلى آلية التنسيق بين السلطات المحلية والإتحادات النسائية وفقا لما هو منصوص عليه في القرار 163/CP الصادر في عام ١٩٨٨ عما كان آنذاك مجلس الوزراء (وأصبح الآن الحكومة).

والتحدي الراهن المطروح على المراكز المحلية، وبخاصة في المناطق الجبلية والنائية التي يكون مستوى معارف النساء وكوادر الإتحاد النسائي فيها منخفضا وأوضاعهن الاقتصادية صعبة، هو الإمكانيات المحدودة جدا لمشاركة المرأة في صوغ وتنفيذ خطط التنمية الريفية.

١٤-٣ خدمات الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة:

كما جاء في بحث المادة ١٢، تمكنت النساء الريفيات من التمتع بخدمات صحية أحسن من ذي قبل بفضل ما بذلته الحكومة من جهود لتعزيز شبكة الرعاية الصحية المحلية. وفي المتوسط، قدمت الدولة إعانات قدرها ١٠.٠٠٠ دونغ فينتنامي للشخص الواحد في السنة لـ ١٨٧٠ كومونا فقيرا، وزودت ١٠ في المائة من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ببطاقات التأمين الصحي، وأنشأت صندوقا للرعاية الصحية للفقراء، كما أخذت تنفذ، على أساس تجريبي، خطة طوعية للتأمين في مجال الرعاية الصحية لصالح المزارعين في بعض المراكز المحلية.

وخلال السنوات الثلاث الأخيرة، استمرت الدولة في تنفيذ المرحلة الثانية من "الإستراتيجية المتعلقة بالسكان وتنظيم الأسرة (١٩٩٦-٢٠٠٠)". وحتى هذا التاريخ، تمكنت ٩٣ في المائة من المحافظات من إجراء عمليات التعقيم، و٦٨,٧ في المائة من الكوميونات من إجراء عمليات إيلاج الأدوات الرحمية وتقنيات تنظيم الحيض. وهناك أكثر من ١٠.٠٠٠ موظف مسؤولين عن شؤون السكان في الكوميونات و١٤٧.٠٠٠ متطوع مسؤولين عن هذه الشؤون في القرى والضياع. غير أنه إذا وضعت في الإعتبار الحالة الراهنة للبلد، فإن فينتنام لاتزال عاجزة عن الوفاء بجميع حاجات السكان في مجال الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة في الكوميونات الريفية والفقيرة في المناطق النائية والمنعزلة.

١٤-الإرشاد الزراعي:

أعطى الإرشاد الزراعي والإرشاد الحراجي قوة دافعة كبيرة خلال السنوات الثلاث الماضية، فساعد بذلك على تحسين المعارف العلمية والتقنية والتنظيمية للمزارعين بوجه عام والنساء الريفيات بوجه خاص فيما يتعلق بالإنتاجية الزراعية، وحققا بالتالي درجة أعلى من الكفاءة الاقتصادية. وتتراوح النسبة المئوية من النساء المنتحقات بدورات تدريبية في مجال الإرشاد الزراعي ما بين ١٠ في المائة و ٣٠ في المائة. وتبلغ النسبة المئوية للنساء العاملات في

مراكز الإرشاد الزراعي في المقاطعات ١٥-٣٠ في المائة. غير أن مرفق الإرشاد الزراعي على مستوى الكوميون مضطر إلى مواجهة الكثير من المصاعب والعوامل التقييدية من حيث أنه يعمل بالدرجة الأولى على أساس المساهمات الطوعية من جانب المزارعين بالنظر إلى عدم توفر التمويل من الدولة والتمويل أساساً من ميزانية المقاطعة حتى الآن. والواقع أن الكثير من المقاطعات شجعت سلطاتها المحلية على دعم هذه الأنشطة الإرشادية.

ودأبت المنظمات الجماهيرية، ومن بينها اتحاد المزارعين والإتحاد النسائي، على القيام بكثير من المشاريع المدججة في الإرشاد الزراعي لصالح أعضائها. ومعظم ما يظطلع به الإتحاد النسائي من برامج لتقديم الإئتمانات الصغيرة لمساعدة النساء الفقيرات على تنمية الإنتاج وتوليد الدخل تشتمل على دورات في مجال الإرشاد الزراعي تهدف إلى مساعدتهن على استخدام رأسمالهن على نحو فعال.

١٤-٥ التأمين الإجتماعي:

توخيا لتلبية رغبة المزارعين في أن يُكفّل لهم دخل كاف لشيخوختهم أو لحالات فقدهم لقدرتهم على العمل، قدم "التأمين الإجتماعي لفييت نام" إلى الحكومة مؤخرًا مشروع أنظمة بشأن "التأمين الطوعي للمسنين".

والحقيقة أن التأمين الإجتماعي الطوعي طبق، على أساس تجريبي، في بعض المقاطعات من أمثال ها تاي، وباك ننه، وباك غيانغ، ونغهي آن، وها تنه، وما إليها. وأخذ كل من رابطة مزارعي فييت نام ومؤسسة التأمين الإجتماعي لفييت نام في الإستفادة من الدروس المتعلمة من هذه المقاطعات لأغراض التوسع المحتمل في تطبيقها في المستقبل.

١٤-٦ تنظيم الجماعات الإنتاجية القائمة على المساعدة المتبادلة وإيجاد الفرص لحصول المرأة الريفية على الإئتمانات:

يغطي نموذج "الجماعات النسائية للإئتمان أو الإدخار" الذي وضعه الإتحاد النسائي بأكبر قدر من الإقبال في التطبيق وهو فعال وملائم جدًا لأنه يعبئ رأس المال بين النساء أنفسهن. وهذا النموذج يطبق في المجتمعات المحلية مباشرة، وهو يؤدي على الأخص إلى إيجاد علاقات متماسكة بين النساء اللواتي يعشن في نفس المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك جماعات اقتراض قائمة على الضمان بالإستناد إلى الثقة ترعاها رابطة المزارعين للحصول على قروض من صندوق دعم المزارعين.

ونجد أن الإئتمانات المقدمة عن طريق النظام المصرفي مثل مصرف الفقراء ومصرف التنمية الزراعية والريفية أخذت تحظى بمزيد من الراج لدى النساء الريفيات. وأهم من تستهدفهم هذه المصارف لأغراض الإقراض هم المزارعون الفقراء الذين يحصلون على ٦,٨٦ في المائة من مجموع رأس المال المخصص للإقراض. ويشمل هؤلاء المزارعون الفقراء النساء، وبخاصة النساء اللواتي يرأسن أسرًا معيشية. والفائدة المستوفاة عن الإقراض منخفضة، وعملية الإقراض نفسها تتم عن طريق جماعات الإدخار والإقراض أو الضمان بالإستناد إلى الثقة، وهي لا تتطلب من المقترضين رهن أصولهم. وفي عام ١٩٩٩، زودت المصارف ٣٤٠ أسرة معيشية بقروض تبلغ قيمتها ٠٨٦.٤ بليون دوغ فييتنامي، أي بما

يزيد بمبلغ ٧٩٧ بليون دونغ فييتنامي عن قيمة ما قدمته منها في عام ١٩٩٨، وشكلت النساء ٤٠ في المائة من المقترضين المسجلين. والأنشطة الائتمانية التي تتم عن طريق الإتحاد النسائي كما قيمها مصرف الفقراء تتسم بالفعالية. و ٣٠ في المائة من بين ١٩٧ ٠٠٠ جماعة ادخار في ٦١ مقاطعة ومدينة هي جماعات نظمتها فروع الإتحاد النسائي. وقد عملت فروع الإتحاد النسائي في جميع المستويات من خلال أنشطة جماعات الإئتمان والإدخار على إدماج أنشطة تعنى بنشر المعارف عن تقنيات وطرق الإنتاج الجديدة لصالح المرأة. وبفضل التعاون بين مصرف الفقراء والإتحاد النسائي، تحسنت حياة الكثيرات من النساء الريفيات، وتخلصت الكثيرات منهن من الجوع والفقير.

ومع هذا فإن إمكانيات حصول النساء على الإئتمان مازالت في الواقع أقل من إمكانيات الرجال، واهم أسباب ذلك ما يلي:

- لاتزال إجراءات الإقراض معقدة في حين أن مستوى تعليم معظم النساء ليس عاليا إلى درجة تكفي لفهم تلك الإجراءات، وهن لا يجدن من السهل عليهن مراجعة مؤسسات الإئتمان التابعة للدولة.
- يتطلب اقتراض أي مبلغ كبير رهن أصول في حين أن الرجال في معظم الحالات هم الذين لهم الكلمة الأخيرة في الأسر فيما يخص استعمال الأصول.
- إمكانيات حصول النساء على معلومات عن تنمية الإنتاج أقل من إمكانيات الرجال.

١٤-٧ حق المرأة الريفية في الإستغلال العقاري:

ينص القانون العقاري لعام ١٩٩٣ على المساواة بين الرجل والمرأة في الإستغلال العقاري كما ذكر ذلك في التقرير الثاني.

وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، كانت ١٠,٤ ملايين من الأسر المعيشية للمزارعين في البلد كله قد تسلمت شهادات استغلال عقاري، وهذا ما يعادل ٩٠ في المائة من الأسر المعيشية التي تستغل العقارات الزراعية. وتسعى الحكومة الآن إلى تسليم شهادات استغلال عقاري لما يعادل ١٠٠ في المائة من العقارات المنتجة حتى نهاية عام ٢٠٠١. ووفقا للتقاليد و الأعراف الفيتنامية، فإن معظم شهادات الإستغلال العقاري صادرة بأسماء الأزواج من حيث أنهم رؤساء الأسر المعيشية في أغلب الحالات. وفي جميع المناطق الريفية تقريبا، يجب أن تبحث جميع القرارات المتعلقة بأراضي الأسرة فيما بين الزوجة والزوج. ولكن لاتزال توجد بعض المشاكل التي ينبغي دراستها وحلها:

- لا تشكل شهادات الإستغلال العقاري المسجلة باسم النساء غير ١٠-١٢ في المائة، وذلك في معظم الحالات لأسر معيشية مؤلفة من عزباء أو أرملة. وعدد الشهادات المسجلة باسم الزوج والزوجة معا محدود جدا.

- وفقا لما ينص عليه القانون، فإن سن العمل للرجال هي من ١٥ إلى ٦٠ سنة وللنساء من ١٥ إلى ٥٥ سنة، أي أقل بخمس سنوات من سن الرجال. ونتيجة لذلك كان متوسط المساحة العقارية للنساء أصغر منها للرجال وذلك لأن أحد الأسس التي يبني عليها تخصيص العقارات هو سن العمل.
- لما كان من النادر أن تسجل شهادات الإستغلال العقاري بأسماء النساء، فإنه يصعب عليهن أن يستخدمن تلك الشهادات لطلب القروض العقارية.
- إن فهم النساء، ولاسيما منهن نساء الأقليات الإثنية، للحقوق والواجبات المنصوص عليها في القانون العقاري محدود. والنساء قلما يشاركن في الاجتماعات والمناقشات المتعلقة بتخصيص العقارات.
- المرأة قلما ترث حق والديها في الإستغلال العقاري أو يكون لها أي رأي فيه بسبب التقاليد والأعراف المتوارثة منذ القدم في الأسر الفيتنامية.

١٤-٨ الهيكل الأساسي الريفي والمرافق الصحية:

وضعت الحكومة الفيتنامية الكثير من السياسات، والبرامج الوطنية، والمشاريع للنهوض بالهيكل الأساسي الريفي.

فيما يتعلق بإقامة شبكة ريفية للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية: قدمت الدولة تمويلا لبرنامج بناء مراكز للبريد والثقافة. وفي عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩، بني ٣ ٥٧٦ مركزا وتم بدء عمل ٣ ٢٠٠ منها. وإلى جانب تلبية طلبات الناس لما يرغبون فيه من خدمات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، تتيح مراكز البريد والثقافة في الكوميونات أيضا الكتب والصحف لمطالعتها موضعيا بالجمان. ويبلغ مجموع الكتب المتاحة في المرحلة الأولية الراهنة ٣٢,٣ مليون فضلا عن ٦٣٠ ٠٠٠ من الصحيفة اليومية "الشعب" و٠٠٠ ٤٨ من صحيفة "بريد فييت نام". وفي المتوسط، يذهب من ٢٠ إلى ٣٠ شخصا إلى مركز البريد والثقافة في الكوميون لمطالعة الكتب والصحف كل يوم.

فيما يتعلق بالنقل: تشكل الطرق الريفية حتى هذا التاريخ ٨١ في المائة من مجموع طرق البلاد. وفي الوقت الحاضر، لا تتوفر في حوالي ٥,٦ في المائة من الكوميونات حتى الآن طرق للسيارات تؤدي إلى مراكزها، ولا يزال يصعب الوصول إلى ٥٠ في المائة من الكوميونات و ٣٠ في المائة من المحافظات في موسم الأمطار.

فيما يتعلق بالكهرباء: في عام ١٩٩٩، وافق رئيس الوزراء على خطة كهربة الريف (القرار 22/1999/QD-TTg في عام ١٩٩٩) بهدف إيصال الكهرباء إلى جميع مقاطعات ومحافظات البلد بحلول عام ٢٠٠٠. والمتوقع أن تتوفر لـ ٨٠ في المائة من الكوميونات، بما في ذلك ٦٠ في المائة من الأسر المعيشية الريفية، إمكانيات الحصول على الكهرباء للأغراض الإستهلاكية والإنتاجية للأسر المعيشية بغية تحسين الحياة المادية والروحية للناس وتعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في المناطق الريفية في معرض التصنيع والتحديث على الصعيد

الوطني. وفي نهاية آذار/مارس ١٩٩٩، كانت شبكة الطاقة الكهربائية الوطنية قد غطت كل المقاطعات الحادية والستين في كل أنحاء البلاد. ويشكل عدد الأسر المعيشية المرتبطة بشبكة الكهرباء ٧٣ في المائة من المجموع في نهاية عام ١٩٩٩.

فيما يتعلق بالماء النظيف: في عام ١٩٩٩، وصلت نسبة الريفيين الذين توفرت لديهم إمكانيات الحصول على الماء النظيف إلى ٤٠ في المائة. وتستهدف الحكومة رفع هذا الرقم إلى ٤٥ في المائة بنهاية عام ٢٠٠٠. وحظيت الصحة البيئية الريفية باهتمام متزايد من الحكومة. غير أن المراحيض الصحية لم تكن متوفرة في عام ١٩٩٩ إلا لـ ٢٠ في المائة من السكان. وقد أقر رئيس الوزراء مؤخرا الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بالإمدادات بالمياه والمرافق الصحية الريفية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠، وهي تشد تحقيق الأهداف التالية: بالنسبة إلى عام ٢٠٢٠، ستتوفر لـ ١٠٠ في المائة من سكان الريف إمكانيات الحصول على الماء النظيف المستوفي للشروط الوطنية بمقدار ٦٠ لترا على الأقل للفرد الواحد في اليوم، وستتوفر المراحيض الصحية للجميع، وتُكفل الأحوال الصحية الشخصية، ويُحافظ على بيئة الكوميونات والقرى. وبالنسبة إلى عام ٢٠١٠، ستتوفر لـ ٨٥ في المائة من سكان الريف إمكانيات الحصول على الماء النظيف بمقدار ٦٠ لترا على الأقل للفرد الواحد في اليوم، وستتوفر المراحيض الصحية لـ ٧٠ في المائة، وتُكفل لهم الأحوال الصحية الشخصية.

وعملت شبكة الأسواق على زيادة تعزيز الإقتصاد السلعي في المناطق الريفية. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، كان هناك ٢١٣ ٨ سوقا من مختلف الأنواع، من بينها ٢٣٢ ٦ سوقا ريفية تشكل ٧٦,١ من المجموع. إلا أن الأسواق غير موزعة توزيعا منتظما فيما بين المناطق والأقاليم والمراكز المحلية.

ومع أن الإستثمار في البنى التحتية ازداد في السنوات الأخيرة، إلا أنه لا يزال منخفضا. ونتيجة ذلك أن حياة الناس، بمن فيهم النساء، لا تزال تواجه مصاعب عديدة.

ويمكن أن يقال أن الحزب ودولة فييت نام فضلا عن الوكالات المعنية الأخرى أخذت تعي أكثر فأكثر المشاكل الخاصة التي تواجه النساء الريفيات والأدوار الهامة المترتبة عليهن إزاء الأسرة والمجتمع. وقد عمد كل من وزارة الزراعة والتنمية الريفية والإتحاد النسائي لفييت نام، بدافع من مثل هذه النظرة الصائبة وتوخيا لتحسين نوعية الحياة وزيادة قدرات النساء الريفيات، إلى توقيع القرار المشترك بين الوزارات 47/2000/NQLT المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بشأن مساعدة النساء الريفيات على تنمية الإنتاج. وأنشئت لجنة مشتركة بين الوزارات لصوغ تدابير ملموسة لتنفيذ هذا القرار. ومن عهد جد قريب، وقع مصرف التنمية الآسيوي مشروعا مع حكومة فييت نام لصوغ "استراتيجية العمل المتعلقة بدور الجنسين في الزراعة والتنمية الريفية". ويمكن أن تعتبر هذه الإستراتيجية أحد الجهود التي تبذلها حكومة فييت نام من أجل إزالة الفجوة الفاصلة بين الجنسين لصالح المرأة الريفية وكفالة استفادة المرأة الريفية استفادة تامة من ثمار التنمية الوطنية.

المادة ١٥

الحقوق المتساوية للمرأة أمام القانون وفي المعاملات المدنية

خلال السنوات الثلاث الماضية، استمرت كفالة مبدأ عدم التمييز ضد المرأة في المعاملات المدنية من أمثال الحقوق والالتزامات التي ينص عليها القانون كما استمر التقييد بها في المجتمع. وللمرأة نفس الفرص المتاحة للرجل للدخول بصورة مستقلة في المعاملات المدنية، والعقود المدنية، وإدارة الأموال، وإجراءات التقاضي لحماية مصالحهن في المحاكم.

١-١٥ كفالة مركز قانوني متساو للمرأة في المعاملات المدنية:

وفقاً لما ينص عليه القانون الساري، تُكفّل المراعاة والحماية لجميع المعاملات المدنية التي تتم وفقاً للقانون والمبادئ الأخلاقية الإجتماعية. وقد أوجد كل من الدولة والمجتمع ظروفاً مؤاتية تتيح للمرأة إثبات ذاتها على قدم المساواة مع الرجل من حيث الإضطلاع بالمعاملات المدنية، والدخول في العقود المدنية وتنفيذها، وإدارة الأعمال، وإقرار مركزها كمالك في شهادات ملكية الأموال.

وفيما يتعلق بالحق في تأسيس المشاريع وإدارتها، نجد أن المادة ٩ من قانون المشاريع لعام ١٩٩٩ تقضي بأن لكل شخص يفي بجميع الشروط المنصوص عليها في القانون، بصرف النظر عن جنسه وإثنيته ودينه ومركزه الإجتماعي، الحق في تأسيس وإدارة المشاريع، أي الشركة الخاصة ذات المسؤولية المحدودة، والشركة المساهمة، وشركة الشراكة، والمؤسسات الخاصة.

وفيما يتعلق بحقوق الإستغلال العقاري، تنص المادة ١ من القانون العقاري المعدل والمستكمل لعام ١٩٩٨ على أن المنظمات والأسر المعيشية والأفراد الذين يُخصص لهم العقار، أو يُؤجر لهم من قبل الدولة، أو ينقل إليهم الحق في استغلاله من قبل آخرين، يتمتعون بحقوق المستغل العقاري وتترتب عليهم التزاماته وفقاً لما ينص عليه القانون؛ وهم يتمتعون بحقوق نقل حقهم في الإستغلال العقاري، ومبادلتته، وتأجيريه، وإحالتته، ورهنه. والقانون لا يميز ضد جنس المستغل العقاري، ولكل مستغل/مستغلة نفس الحقوق في العقار الذي تخصصه له/لها الدولة وتترتب عليه/عليها نفس الإلتزامات تجاهه.

وفيما يتعلق بإدارة الأموال، فإن النساء إذا قمن، فرادى أو بالتعاون مع آخرين، بإنشاء شركات ومؤسسات خاصة لأغراض التجارة أو الإنتاج، كان لهن الحق المستقل والمتساوي مثل الرجال في إدارة أموال الشركة دون اقتضاء موافقة أزواجهن أو آبائهن.

والمادة ٢٧ من قانون الزواج والأسرة لعام ٢٠٠٠ تنص على أن للمرأة الحق في إثبات إسمها فضلاً عن إسم زوجها في شهادات ملكية الممتلكات التي تتطلب التسجيل. وهذا يمكن المرأة من إعمال حق المساواة مع الرجل في ملكية الأموال وحقوق الإستغلال العقاري ولاسيما في المعاملات المدنية المضمونة المنصوص عليها في المرسوم رقم 08/2000/ND المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠ بشأن تسجيل المعاملات المضمونة. وإذا كانت شهادات الملكية مسجلة باسم الزوج، فيجب طلب الموافقة المسبقة للزوجة من حيث أنها مستغل

للعقار بالتضامن أو مالك للمزل بالتضامن. ويمكن أن يشاهد هذا في نتيجة المسح الإجتماعي الذي أجري في ٣ مراكز محلية هي هانوي وها نام وهاي دوونغ بشأن الدور الحاسم الذي تقوم به المرأة بالنسبة إلى عدة مسائل هامة داخل الأسرة. مثال ذلك أنه بالنسبة إلى القرارات التي يتخذها عضو الأسرة المعيشية بشأن الإنتاج والأعمال التجارية، نجد أن النساء يتخذن ٥٩,٥ في المائة منها، والرجال يتخذون ٦٤,٢ منها؛ أما بالنسبة إلى القرارات التي تتخذ بشأن شراء ممتلكات كبيرة القيمة، فإن الرقمين هما ٥٢,٢ في المائة و٦٣,٨ في المائة على التوالي.

وفيما يتعلق بملكية الممتلكات أو المنازعات الاقتصادية (مثل الدعوى المتصلة بالممتلكات في قضية طلاق، أو المتصلة بالسكن والأرض السكنية، أو بالعقود الاقتصادية وما إلى ذلك)، يقضي الأمر الصادر في عام ١٩٨٩ بشأن إجراءات تسوية القضايا المدنية والأمر الصادر في عام ١٩٩٤ بشأن إجراءات تسوية القضايا الاقتصادية بأن للمرأة حقاً مستقلاً في الإضطلاع شخصياً بالمقاضاة أو في طلب توكيل محام لحماية مصالحها أمام المحكمة.

وفيما بين عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩، فصلت المحاكم المحلية في أنحاء البلاد في أكثر من ٢٠٠٠ قضية مدنية تتعلق على الأغلب بالمنازعات السكنية والعقارية، والتعويض عن الأضرار، والمطالبات بالديون. وأقامت ٢٥ في المائة من النساء في تلك القضايا الدعوى (كمدعيات) وتولين مباشرة إجراءات المقاضاة لحماية حقوقهن (وحقوق أولادهن) على الوجه المنظم بالقانون.

وتتصرف المحاكم في القضايا وتفصل فيها دون تقييد أو منع أو إنكار حق المرأة في الإضطلاع بأنشطة المقاضاة لحماية مصالحها أو مصالح المنظمات والأعمال التي تمثلها، وتمتع المرأة بالمساواة التامة مع الرجل في هذا المضمار.

وتدل الحقائق المستخلصة من تنفيذ القانون المدني خلال السنتين الماضيتين أن عدد ما دخلت المرأة فيه من العقود المدنية (ولاسيما عقود شراء المساكن وبيعها وعقود اقتراض رؤوس الأموال من المصارف أو العقود المتعلقة بالممتلكات الكبيرة القيمة وما إليها) قد أخذت في الإزدياد. وشهدت المناطق الريفية أيضاً عدداً أكبر من النساء يمثلن الأسرة (نيابة عن أزواجهن وأولادهن، لا بل حتى أنساجهن وحمواتهن) لتوقيع العقود لاقتراض رؤوس الأموال من المصارف وصناديق الإئتمان الشعبية. والمرسوم رقم ND 178/1999 المؤرخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بشأن ضمان قروض منظمات الإئتمان يسمح للمرأة الفقيرة التي لا تملك رأسمالاً لأغراض الإنتاج بإمكانية الحصول على قرض صغير من منظمات الإئتمان المضمونة من قبل المنظمات السياسية-الإجتماعية المحترمة، بما فيها الإتحاد النسائي لفييت نام. ويتم التقييد الصارم بالمبادئ الأساسية التي تحكم المعاملات المدنية (أي مبادئ الطوعية والأمانة والحرية والمساواة)، الأمر الذي يسهم في القضاء على التمييز ضد المرأة الريفية في المعاملات الاقتصادية والمدنية والمراعاة التامة في الواقع للمادة ١٥ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٥-٢ حق المرأة في حرية التنقل وحقها في اختيار مكان إقامتها:

تستمر المراعاة التامة لحق المرأة في حرية التنقل وفي الإقامة داخل البلد والسفر بحرية إلى الخارج والعودة إلى الوطن وفقا لما ينص عليه القانون. ويتم البت في أمر التنقل واختيار مكان الإقامة من جانب كل فرد وفقا لحاجة الفرد ورغبته وطاقته وظروفه رجلا كان أو امرأة دون أي قيد أو حظر يقضي به القانون. وخلال السنوات الثلاث الماضية، لم يكن ثمة أي تمييز ضد المرأة من حيث أعمال حقها في حرية التنقل واختيار مكان الإقامة. والمواطنون الفيتناميون يمكنهم السفر بحرية إلى خارج البلاد والعودة إليها دون تأشيرة. وهم يتمتعون أيضا بحرية التنقل داخل البلد دون أي ترخيص من السلطات أيا كان مستواها. ويتبين من نتائج تعداد السكان لعام ١٩٩٩ أن معدل الهجرة خلال السنوات الخمس الماضية (١٩٩٤-١٩٩٩) هو ٢,٨٧ في المائة للرجال و ٢,٨٣ في المائة للنساء؛ ومن هذه النسبة تبلغ نسبة النساء اللواتي يهاجرن لأسباب عائلية ٦٨ في المائة.

ومع نمو اقتصاد السوق، أخذ المزيد والمزيد من السكان، رجالا ونساء على السواء، ينتقلون من الريف إلى المناطق الحضرية لكسب الرزق. وقد هاجر أكثر من ١,٢ مليون شخص فيما بين ١٩٩٤ و ١٩٩٩. وتوخيا لتيسير الإدارة الحكومية في مجال تسجيل الأسر المعيشية وكفالة الحقوق في تسجيل العنوان الدائم، ولاسيما في المدن الرئيسية والعاصمة، جرى تعديل الوثائق القانونية لفيت نام بشأن تسجيل أعضاء الأسر المعيشية بما يكفل المزيد من التساهل في تسجيل أعضاء الأسر المعيشية بالنسبة إلى المواطنين عموما وإلى النساء بوجه خاص. (المرسوم رقم 51/1997/ND-CP بشأن تسجيل وإدارة أعضاء الأسر المعيشية، والمرسوم رقم 83/1998/ND-CP بشأن تسجيل الإقامة).

أما حق المرأة المتساوي في اختيار مكان إقامتها فيتجلى في استخدام الأراضي لأغراض بناء المساكن والحق في بناء المسكن وفقا للخطة الكبرى (المادة ٦٢ من الدستور)، وقد روعي هذا الحق كل المراعاة في فييت نام خلال السنتين الماضيتين. وتدرس الوكالات المعنية وتنتظر في أمر إجراء تعديل على القانون العقاري بهدف إيجاد ظروف أفضل للذين يستخدمون الأراضي في بناء المساكن وتحسين الإجراءات الإدارية لهذا الغرض.

المادة ١٦

الحقوق المتساوية للمرأة في الزواج والعلاقات العائلية

١٦-١ معلومات أساسية:

تم التقييد خلال السنوات الثلاث الماضية في فييت نام بمبادئ المساواة بين الرجل والمرأة وعدم التمييز ضد المرأة في الزواج والعلاقات العائلية كما تم تنفيذ تلك المبادئ بصورة مرضية. وبفضل التوسع في نشر القانون وفي التثقيف، والتنمية المتكاملة للسياسات الاجتماعية-الاقتصادية، والقضاء تدريجيا على أوجه التحيز الموروثة عن عهد الإقطاع وعلى الأعراف السلفية المتصلة بالزواج والأسرة، تم إقرار وتعزيز مركز المرأة في الأسرة وفي المجتمع.

ويدل واقع الحال في فيت نام خلال السنوات الثلاث الماضية على أن مبادئ الزواج الرافقة، أي مبادئ حرية الإختيار والرضا الحر والأمانة وأحادية الزوج والمساواة بين الزوجين، قد وضعت موضع التطبيق. وتتقيد أغلبية السكان بالقانون المتعلق بالزواج والأسرة مع تعمق المعرفة القانونية في هذا الخصوص. وازدادت النسبة المئوية من الرجال والنساء الذين يمارسون الحق في حرية الإختيار والرضا الحر في الزواج تمشيا مع مبدأ القران الحر. وقد شوهده تحسن في تطبيق مبدأ الزواج الحر والتقدمي في مناطق الأقليات الإثنية.

ويتبين من التقارير التي أعدها شتى المراكز المحلية أن الزوج والزوجة في أغلبية كبيرة من الأسر الفيتنامية اليوم متساويان على أساس تبادل الاحترام والمحبة والمساعدة في تربية أولادهم ورعايتهم وتعليمهم؛ وقد تم إقرار وتأكيد أهمية الدور الذي تقوم به المرأة في الأسرة والمجتمع؛ كما أن الشؤون المنزلية الهامة، ولاسيما ما يتعلق منها بإدارة وتسوية شؤون الممتلكات وبرعاية الأولاد وتعليمهم، أصبحت تناقش الآن ويُتفق عليها فيما بين الزوج والزوجة.

غير أننا نجد في مرحلة الإنتقال الإقتصادي أن الشرور الإجتماعية تبقى دون أن تخف حدتها وتمارس آثارا سلبية على الزواج والعلاقات العائلية. فلا تزال تحدث حالات من الإكراه على الزواج أو عرقلة الزواج الحر والتقدمي، ولاسيما في المناطق الجبلية والمناطق التي تقطنها الجماعات الإثنية.

وتدل الوقائع المستقاة من المحكمة الشعبية خلال السنتين الماضيتين على أنه كان هناك عدد كبير من القضايا المتصلة بالزواج والعلاقات العائلية. وفي الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، عرضت ٩٠.٠٠٠ قضية من هذا النوع على المحاكم بمختلف درجاتها. وقد أخذت أمثال هذه القضايا، ولاسيما منها قضايا الطلاق، تصبح أكثر وأكثر تعقيدا بسبب المنازعات المتصلة بتقسيم الممتلكات (كالمسكن والأرض وما إلى ذلك). وفي بعض قضايا الطلاق، بما فيه الطلاق بالتراضي، لم تُكفل مصالح النساء والأولاد.

ولهذا كان من الضروري تعديل واستكمال قانون عام ١٩٨٦ المتعلق بالزواج والأسرة، وذلك لإرساء أساس قانوني مستقر للزواج والعلاقات العائلية وممارسة حماية أفضل لمصالح النساء والأطفال. ومن عهد قريب، اعتمدت الدورة السابعة للجمعية الوطنية التي انعقدت من ٩ أيار/مايو إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ القانون المعدل والمستكمل المتعلق بالزواج والأسرة (الذي سيسمى فيما يلي "القانون المعدل"). وسيدخل هذا القانون حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ ليحل محل قانون عام ١٩٨٦ المتعلق بالزواج والأسرة.

١٦-٢ كفالة الحقوق المتساوية للمرأة في الزواج والعلاقات العائلية وفقا للقانون المعدل:

- يسهم القانون المعدل في بناء واحترام وحماية النظام التقدمي للزواج والأسرة، ويحدد معايير وقواعد للتصرفات المنزلية، ويحمي الحقوق والمصالح المشروعة لأفراد الأسرة، ويرث ويطور التقاليد والسلوكيات الجميلة للأسرة الفيتنامية في مسعاها إلى بناء حياة عائلية مرفهة

ومتساوية وتقدمية وسعيدة وباقية (المادة ١). والقانون يحدد أيضا المبادئ الأساسية للزواج الفيتنامي والعلاقات العائلية الفيتنامية، وهي: الرضا الحر، والتقدمية، وأحادية الزوج، والمساواة بين الزوج والزوجة. ويُكفّل الإحترام والحماية بمقتضى القانون للزوج بين المواطنين الفيتناميين الذين ينتمون إلى جماعات إثنية أو أديان مختلفة، أو بين المؤمنين وغير المؤمنين، أو بين المواطنين الفيتناميين والأجانب. وتترتب على الزوج والزوجة التزامات تنفيذ سياسات السكان وتنظيم الأسرة. وتترتب على الأبوين التزام تنشئة الأولاد لكي يصبحوا مواطنين صالحين من أجل المجتمع. ولا يُقبل التمييز ضد الأولاد. والدولة والمجتمع مسؤولان عن حماية النساء والأولاد ومساعدة الأمهات على أداء وظائفهن النبيلة (المادة ٢).

- القانون المعدل (من المادة ١٨ إلى المادة ٣٣) ينص بشكل أوفى على حقوق والتزامات الزوج والزوجة في الزواج والعلاقات العائلية مع الإتيان بنظرة وعقائدية جديدتين يتمشيان مع تطور اقتصاد السوق في فيت نام. والمادة ١٨ تؤكد على الوفاء بين الزوج والزوجة، وعلى تبادل المحبة والإحترام والرعاية والمساعدة بينهما من أجل بناء حياة عائلية مرفهة ومتساوية وتقدمية وسعيدة وباقية. والمادة ١٩ تؤكد أيضا أن الحق في المساواة بين الرجل والمرأة يظل المبدأ الأساسي للزواج والعلاقات العائلية في فيت نام في المرحلة الجديدة من التنمية: ”الزوج والزوجة متساويان في الحقوق والالتزامات في جميع النواحي المتصلة بالأسرة“.

- في العلاقة الشخصية بين الزوج والزوجة، يتمثل حق المرأة في المساواة في جوانب عديدة. إن لكل من الزوج والزوجة الحق في اختيار مكان الإقامة دون التقييد بأي أعرف وعادات و حدود إدارية (المادة ٢٠). وللزوجة نفس حقوق زوجها في البت في المكان المراد العيش فيه، الأمر الذي يضع حداً لذلك الموقف المتوارث من قرون والتمثل في مقولة ”كما تعتمد السفينة على الدفة، كذلك ينبغي للزوجة أن تتبع زوجها“، تلك المقولة التي كانت تربط مصير المرأة بزواجها بعد الزواج.

- وتقضي المادة ٢٢ بأن يحترم كل من الزوج والزوجة حقوق الآخر في حرية المعتقد والدين دون أي إكراه أو تقييد فضلا عن حقه/حقها في اتباع أو عدم اتباع أي دين. وتقضي المادة ٢٣ بأن يتناقش الزوج والزوجة ويساعد كل منهما الآخر ويوجد كل منهما الظروف للآخر في مجال اختيار الأعمال التي يعمل فيها كل منهما، والدراسة وتحسين المعارف والمهارة المهنية، والمشاركة في الأنشطة السياسية، والإقتصادية، والثقافية، والإجتماعية وفقا لرغبته/رغبتها وقدرته/قدرتها.

- وفي سياق تكثيف التصنيع والتحديث على الصعيد الوطني والإندماج على الصعيد الدولي، نجد أن المرأة الفيتنامية مساوية قانونا للرجل في العلاقات العائلية. وهذا يتطلب من الزوج أن يوجد الظروف للزوجة ويساعدها على الدراسة وعلى تحسين مستوى معارفها، ومؤهلاتها، ومهارتها المهنية، وإلمامها باللغات الأجنبية لكي يتسنى لها المشاركة بصفة مستقلة وعلى قدم المساواة في الحياة العامة.

- وإحدى السمات الجديدة والهامة في القانون المعدل هي كفالة المساواة بين الزوجة والزوج في تسجيل ملكية الممتلكات باسم الزوج والزوجة. والفقرة ٢ من المادة ٢٧ تنص على ما يلي: "إذا كانت الممتلكات مملوكة من الزوج والزوجة معا، فيجب أن تسجل لأغراض حقوق الحيازة على الوجه الذي ينظمه القانون، مع إثبات إسمي الزوجين في شهادة الملكية". وتسجيل ملكية الممتلكات هو بمثابة تدبير يقصد به أن يحمي من الناحية القانونية ملكية المرأة للممتلكات المشتركة في الزواج. يضاف إلى ذلك أن هذا يساعد على تجنب المنازعات المتصلة بحقوق الحيازة فيما بين الزوج والزوجة كما يشكل في الوقت نفسه أساسا قانونيا تستند إليه المحاكم في تسوية تقسيم الممتلكات المشتركة على الوجه الصحيح (في حال الطلاق أو لدى نشوء نزاع) لكفالة حماية أفضل لمصالح كل من الطرفين، ومصالح المرأة بوجه خاص. ووفقا لمبدأ المساواة، للزوجة نفس الحقوق والمصالح والالتزامات التي للزوج فيما يتعلق باكتساب الممتلكات واستعمالها وتسويتها (المادة ٢٨). وبعبارة أخرى، إذا دخل الزوج في معاملات مدنية أو قام بمعاملات مدنية تتعلق بممتلكات مشتركة ذات قيمة كبيرة أو تشكل مصدر الدخل الوحيد للأسرة، أو إذا استخدم ممتلكات مشتركة في أغراض الإستثمار والتعامل التجاري، كان عليه أن يتباحث في الأمر مع زوجته ويطلب موافقتها عليه. وفي حال عدم تمكنه من الحصول على موافقتها، يعتبر العقد غير مستوف للشروط المطلوبة، ويعد بالتالي باطلا ولاغيا.

- ويتمثل أيضا حق المرأة المتساوي فيما يتعلق بالممتلكات في تسوية الممتلكات المشتركة في حال الطلاق. ويتبين من الوقائع المستخلصة من قضايا الطلاق، ولاسيما في المناطق الريفية في السنوات الأخيرة، أن الكثير من النساء كن تعرضن للغبن من حيث تقسيم الممتلكات بالنظر إلى عدم كفالة مصالحهن. وعلى سبيل التصدي لهذه المسألة، تحدد المادة ٩٤ من قانون عام ٢٠٠٠ المتعلق بالزواج والأسرة بجلاء مبدأ تقسيم الممتلكات لدى الطلاق كما يلي: "من حيث المبدأ، تقسم الممتلكات المشتركة للزوجين إلى نصفين، مع مراعاة الحالة الكلية لكل من الطرفين، وحالة الممتلكات ومساهمات كل من الطرفين في تكوين الممتلكات المشتركة وحفظها وزيادتها. ويعتبر العمل المتزلي لكل من الزوج والزوجة هو أيضا عملا مدرا للدخل. والقانون يحمي الحقوق المشروعة للزوجة والأولاد القصر أو الذين يكونون بالغين ولكن معوقين عاجزين عن الوفاء بشروط أهليتهم للسلوك المدني أو عن العمل وليس في حوزتهم ممتلكات تمكنهم من إعالة أنفسهم."

- ويدل واقع الحال في فيت نام على أن واحدة من أشد ما يعرض من المسائل على المحاكم تعقيدا هي حماية حقوق النساء والأطفال لدى تقسيم الحقوق في الإستغلال العقاري والسكن. ذلك أن قانوني ١٩٥٩ و ١٩٨٦ المتعلقين بالزواج والأسرة لا يتضمنان أنظمة مفصلة في هذا الخصوص، فكانت النتيجة أن تفسير القانون في هذا الشأن لم يتمكن من تجنب التضارب فيما بين المحاكم. أما في القانون المعدل، فإن تقسيم أماكن السكن والحق في الإستغلال العقاري لدى الطلاق يردان في مادتين (هما المادتان ٩٧ و ٩٨). وهذه المبادئ ذات أهمية كبرى، وهي تعتبر مبادئ توجيهية تستند إليها المحاكم ووكالات الدولة في إصدار أنظمة وإرشادات مفصلة ومتسقة في مجال التنفيذ في البلد كله، مع مراعاة الأوضاع المحددة لكل منطقة من المناطق (من ريفية أو جبلية أو حضرية وما إلى ذلك) بغية حماية حقوق النساء والأطفال على خير الوجوه.

- وتشمل حقوق المرأة المتساوية في العلاقات المتصلة بالملكيات أيضا الحقوق في ملكية ممتلكاتها الخاصة. وللزوجات حقوق حيازة ممتلكاتهن الخاصة واستغلالها واتخاذ القرارات بشأنها (الفقرة ١، المادة ٣٣). غير أنهم ما زلن مضطرات إلى استخدام جزء من تلك الملكيات للوفاء بحاجات أساسية من حاجات أسرهن إذا لم تكن الملكيات المشتركة كافية للوفاء بحاجات تلك الأسر (الفقرة ٤، المادة ٣٣). وإذا كانت الفوائد المستمدة من الملكيات الشخصية المستخدمة كملكيات مشتركة للأسر مصدر الرزق الوحيد للأسرة كلها، يتوجب أن تتخذ القرارات بشأن ذلك الجزء المستقل من الملكيات بالإستناد إلى موافقة الزوج والزوجة معا (الفقرة ٥، المادة ٣٣). وبعبارة أخرى، لا يحق للزوج ولا للزوجة البت بصورة منفردة في أمر ممتلكاتهما الخاصة إذا أدى ذلك إلى حرمان الأسرة من مصدر رزقها الوحيد. وهذا يساعد على منع الأزواج من التصرف على أساس السلطة الأبوية، ومنع النساء والأطفال من التبعية الإقتصادية للرجال، والتكفل في الوقت نفسه ببقاء الحياة العائلية.

- وإلى جانب العلاقات المتصلة بالملكيات، ينص القانون الجديد على مسائل تتصل بالإعالة، معتبرا إياها التزاما في العلاقة بين الزوج والزوجة، وبين الأبوين والأولاد، وبين أفراد الأسرة الآخرين، التزاما ينشأ في نهاية المطاف تحقيق هدف حماية مصالح النساء والأطفال والمسنين. ويتجلى مبدأ المساواة بين الجنسين في أمر الإعالة في الحكم القاضي بأن للأشخاص المقصودين بالإعالة، سواء كانوا نساء أو رجالا، كبارا أو صغارا، أولادا شرعيين أو غير شرعيين الحق في تلقي مبلغ من النقود أو قدر من الملكيات (من الأشخاص المسؤولين عن الإعالة) لأغراض حاجاتهم اليومية الأساسية. وهناك إجراء تأديبي لكفالة إنفاذ التزامات الإعالة وارد في القانون الجنائي (المادة ١٥٢)، وهو يقضي بمعاقبة الأشخاص المسؤولين عن الإعالة والقادرين على الوفاء بهذا الإلتزام ولكنهم يتعمدون رفض أو تجاهل ذلك الإلتزام على نحو يؤدي إلى عواقب وخيمة عقابا يتخذ شكل إنذار أو إعادة تثقيف من غير حبس لمدة أقصاها سنتان أو السجن لمدة ثلاثة أشهر إلى سنتين.

- والحقوق المتساوية للمرأة في إعالة الأولاد وتعليمهم منصوص عليها في المواد ٣٤ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٩ و ٤٥ و ٤٦ من القانون الجديد. والمرأة مساوية للرجل تماما من حيث ممارسة حقوق والتزامات رعاية الأولاد وتغذيتهم وحمايتهم وتعليمهم، أو تمثيل الأولاد أمام القانون أو إدارة ممتلكات القصر. وفي حال الطلاق، تبقى للمرأة والرجل حقوق والتزامات متساوية تجاه أولادهما، بصرف النظر عن من يعيش معهم أولئك الأولاد. وفي معظم الحالات، تقرر المحاكم السماح للأم برعاية أولادها، ولاسيما من لا يزال يحتاج منهم إلى الرضاعة الطبيعية. ومع أن الأزواج لا يقومون بتغذية أولادهم مباشرة، فإنه يبقى عليهم التزام توفير الموارد لتغذيتهم.

والواقع أنه بفضل النتائج الحسنة المحرزة في إطار أنشطة الإقناع والتثقيف المقترنة بسياسات السكان وتنظيم الأسرة (يكون لكل زوجين من ولد واحد إلى ولدين)، قلت بدرجة ملحوظة حالات الطلاق التي ترجع إلى "عدم وجود ابن يحفظ نسب الأسرة". وتتوفر للمرأة جميع الفرص لممارسة حقوقها المتساوية مع زوجها في تقرير عدد الأولاد

والفترات الفاصلة بين أعمارهم. وفي إمكان النساء العائشات في المناطق الريفية والجبليّة الحصول على معلومات علمية عن إعالة الأطفال وتعليمهم، وبالتالي خفض معدل وفيات الأطفال بدرجة ملحوظة.

- وفيما يتعلق بالزواج، يقصر القانون الجديد الأهلية للزواج على الرجال البالغين من العمر ٢٠ سنة أو أكثر وعلى النساء البالغات من العمر ١٨ سنة أو أكثر. وهذا حكم مبدئي ينطبق على جميع مواطني فييت نام، بصرف النظر عن الأصل الإثني أو الدين أو الخلفية العائلية وما إلى ذلك. وإذا خالف زواج ما هذا الحكم، فإنه يعتبر "زواجا متسرا" (مخالفا للقانون) يجب أن تحكم المحكمة بطلانه. وتنص المادتان ١٤٨ و ١٤٩ من القانون الجنائي الجديد على إمكان الحكم بالسجن لمدة سنتين على الذين ينظمون الأعراس ويسجلون الزيجات لمن تقل سنهم عن سن الزواج أو لمن لا يفون بالشروط المطلوبة للزواج إذا استمروا في مخالفتهم بالرغم من اتخاذ التدابير التأديبية بحقهم.

ويجب التقييد في تسجيل الزواج في فييت نام بالإجراءات المدنية المنصوص عليها في المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من القانون الجديد؛ وأية إجراءات أخرى لا تعتبر صحيحة قانونا. وخلال السنوات الثلاث الماضية، تقيدت الأغلبية الساحقة من السكان تقييدا صارما بأحكام القانون والأنظمة المتعلقة بإجراءات تسجيل الزواج. غير أن مصاعب النقل في المناطق الجبلية والنائية تمنع الناس أحيانا من تسجيل زواجهم وفقا لما يقضي به القانون. ولهذا فإن القانون الجديد ينص على أن تتولى الحكومة بالتحديد توجيه الزيجات في هذه المناطق (الفقرة ٢، المادة ١٢) على نحو يكفل إيجاد الظروف الملائمة للسكان وتوفير الفرص لممارسة المرأة لحقوقها المتساوية في الزواج.

قامت دولة فييت نام خلال السنوات الثلاث الماضية، على الوجه الذي التزمت به في التقرير الثاني، بدفع عملية تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى الأمام. وقد سُجِّل تقدم مشجع في المجالين التشريعي والمؤسسي، وهو تقدم يتجلى بوجه خاص في نتائج تنفيذ خطة العمل للنهوض بالمرأة الفيتنامية حتى العام ٢٠٠٠. وقد تم حل بعض القضايا البارزة المذكورة في التقرير الثاني عن طريق التدابير الإيجابية التي اتخذتها السلطات المختصة بجميع مستوياتها والمنظمات الجماهيرية وكذلك من خلال مشاركة الشعب. وتلك دلالة حية على المهمة في تحقيق التزامات فييت نام فيما يتعلق بمنهاج عمل يبحن للنهوض بالمرأة سعيا إلى بلوغ هدف "العمل من أجل المساواة - التنمية - السلم". وتشكل هذه الجهود شروطا لازمة هامة لتفعيل الحق في حرية المرأة الفيتنامية والحق في مساواتها، والعمل بذلك على تضييق الفجوة القائمة فيما بين الجنسين بالتدرج وتحسين مركز المرأة في الأسرة وفي المجتمع.

ودولة فييت نام على علم تام بالمصاعب والعقبات التي تعترض سبيل القضاء على جميع أشكال التمييز القائم على نوع الجنس إذا أخذت الحالة الاجتماعية-الاقتصادية الراهنة في البلد بعين الاعتبار. إلا أن الحزب والدولة في فييت نام عازمان على مواصلة السير في الطريق المؤدية إلى المساواة بين الرجل والمرأة، الأمر الذي يشكل إحدى المهام الرئيسية التي تعهدت الثورة الفيتنامية بإنجازها منذ عام ١٩٣٠.

وفي إطار قضية التجديد من أجل إيجاد "شعب ثري وبلد قوي ومجتمع عادل وديمقراطي ومتقدم"، سيستمر إدماج هذه المهمة في استراتيجية التنمية الاجتماعية-الإقتصادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٠ وتجسيدها بشكل ملموس عن طريق الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة الفيتنامية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٠.

ونكرر من جديد أن دولة فييت نام ملتزمة، عن طريق شتى التدابير، بإعطاء قوة دافعة شديدة لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

قائمة الوثائق

القانونية المتعلقة بحقوق ومصالح المرأة التي أقرتها فييت نام
في الفترة ١٩٩٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٠

الرقم	عنوان الوثيقة	تاريخ الإصدار
١	قانون الجنسية الفيتنامية	١ حزيران/يونيه ١٩٩٨
٢	القانون المنقح لتشجيع الإستثمارات المحلية	١ حزيران/يونيه ١٩٩٨
٣	قانون الإلتماس والتبليغ عن المخالفات	٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨
٤	القانون المتعلق بالتعليم	٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨
٥	قانون تعديل واستكمال عدد من مواد القانون العقاري	٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨
٦	قانون تعديل وإستكمال عدد من مواد قانون الصحافة	١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩
٧	قانون المشاريع	١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩
٨	القانون الجنائي المنقح	٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩
٩	قانون الزواج والأسرة المنقح	٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠
١٠	قانون تعديل واستكمال عدد من مواد القانون المتعلق بالإستثمارات الأجنبية في فييت نام	٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠
١١	قانون تعديل واستكمال عدد من مواد قانون الإجراءات الجنائية	٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠
١٢	القانون المتعلق بالعلم والتكنولوجيا	٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠
١٣	الأمر رقم 01/1998/PL-UBTVQH10 بشأن الكوادر وموظفي الخدمة العامة	٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٨
١٤	الأمر رقم 06/1998/PL-UBTVQH10 بشأن المعوقين	٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨
١٥	الأمر رقم 10/1998/PL-UBTVQH10 بشأن تعديل واستكمال الأمر المتعلق بالإجراءات المتصلة بالقضايا الإدارية	٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨
١٦	الأمر رقم 08/1998/PL-UBTVQH10 بشأن تعديل المادة ٢١ من الأمر المتعلق بالإمتيازات الممنوحة للناشطين الثوريين، وشهداء الحرب وأسراهم، والمعوقين والمرضى نتيجة للحرب، والناشطين في المقاومة والذين أسهموا في الثورة	١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨
١٧	الأمر رقم 09/1998/PL-UBTVQH10 بشأن تنظيم وإدارة المصالحة على الصعيد الشعبي	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩
١٩	المرسوم رقم 01/1998/ND-CP بشأن هيكل نظام الرعاية الصحية المحلية	٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨
٢٠	المرسوم رقم 29/1998/ND-CP بشأن إصدار النظام المتعلق بممارسة الديمقراطية على مستويات الكوميونات	١١ أيار/مايو ١٩٩٨

الرقم	عنوان الوثيقة	تاريخ الإصدار
٢١	المرسوم رقم 50/1998/ND-CP بشأن مراقبة الإشعاع والسلامة	١٦ تموز/يوليه ١٩٩٨
٢٢	المرسوم رقم 71/1998/ND-CP بشأن إصدار النظام المتعلق بممارسة الديمقراطية في الوظائف العامة	٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨
٢٣	المرسوم رقم 73/1998/ND-CP بشأن سياسة التشجيع على تحقيق اشتراكية التعليم والرعاية الصحية والثقافة والأنشطة الرياضية	١٩ آب/أغسطس ١٩٩٩
٢٤	المرسوم رقم 83/1998/ND-CP بشأن تسجيل الإقامة	
٢٥	المرسوم رقم 89/1998/ND-CP بشأن إصدار الأنظمة المتعلقة بالقبض على الأشخاص واعتقالهم بصفة مؤقتة	١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨
٢٦	المرسوم رقم 93/1998/ND-CP بشأن تعديل واستكمال عدد من مواد الأنظمة المتعلقة بالتأمين الإجتماعي التي قضى بإلحاقها المرسوم رقم 12/CP المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥	٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨
٢٧	المرسوم رقم 95/1998/ND-CP بشأن توظيف موظفي الخدمة العامة وعملهم وإدارتهم	١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨
٢٨	المرسوم رقم 96/1998/ND-CP بشأن إلغاء وظائف الكوادر وموظفي الخدمة العامة	١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨
٢٩	المرسوم رقم 97/1998/ND-CP بشأن اتخاذ الإجراءات التأديبية بحق موظفي الخدمة العامة ومسؤوليتهم المادية	١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨
٣٠	المرسوم رقم 55/1999/ND-CP بشأن تنفيذ الأمر المتعلق بالمعوقين	١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩
٣١	المرسوم رقم 178/1999/ND-CP بشأن ضمان الإقراض الخاص بمؤسسات الائتمان	٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩
٣٢	المرسوم رقم 02/2000/ND-CP بشأن تسجيل الأعمال التجارية	٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠
٣٣	المرسوم رقم 08/2000/ND-CP بشأن التسجيل لأغراض المعاملات المضمونة	١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠
٣٤	القرار رقم 135/1998/QD-TTg بشأن الموافقة على برنامج التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للكوميونات الجبلية والنائية التي تواجه صعوبات خاصة	٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨
٣٥	القرار رقم 50/1999/QD-TTg بشأن الموافقة على خطة التدريب المهني للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠	

الرقم	عنوان الوثيقة	تاريخ الإصدار
٣٦	القرار رقم 104/1999/QD-TTg بشأن عدد من السياسات الموجهة إلى المتطوعين الشباب الذين أدوا مهامهم خلال حرب المقاومة	١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٩
٣٧	القرار رقم 61/2000/QD-TTg بشأن إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز والمخدرات والبغاء	٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠
٣٨	القرار رقم 2792/1999/QD-BYT الذي اتخذته وزير الصحة العامة بشأن إصدار الأنظمة المتعلقة بولايات وتنظيم مركز الأم والطفل التابع لإدارات الصحة في المقاطعات والمدن والفريق المعني بالأم والطفل التابع للمراكز الصحية في المحافظات والبلدات والمدن	١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩
٣٩	القرار رقم 3653/QD-BYT الذي اتخذته وزير الصحة العامة بشأن إصدار الأنظمة المتعلقة بولايات موظفي الصحة في الضياع	١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩
٤٠	القرار المشترك بين الوزارات رقم 47/2000/NQLT/HLHPN-BNN الصادر عن وزارة الزراعة والتنمية الريفية والاتحاد النسائي لقيمت نام بشأن تقديم المساعدة إلى النساء الريفيات لأغراض تنمية الإنتاج وتحسين نوعية الحياة	٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

مرفقات إحصائية

أولا - السكان

١-١ الهيكل السكاني من حيث نوع الجنس

متوسط النمو السنوي للسكان ١٩٨٩-١٩٩٩			السكان			
إناث	ذكور	معدل النمو العام	إناث	ذكور	المجموع	
١,٥٨	١,٨٣	١,٧٠	٣٨ ٧٧٤	٣٧ ٥٥٣	٧٦ ٣٢٧	*١٩٩٩/٤/١

ملاحظة: * أرقام أولية

المصدر: نتائج تعداد السكان لعام ١٩٩٩

٢-١ السكان والهيكل السكاني من حيث نوع الجنس والمنطقة الإقليمية، ١٩٩٩*

نوع الجنس		المجموع	المناطق الإقليمية
إناث	ذكور		
٥٠,٨	٤٩,٢	٧٦ ٣٢٧	البلد كله
٥١,٢	٤٨,٨	١٤ ٨٠٠	١ - دلتا النهر الأحمر
٥٠,٥	٤٩,٥	١٠ ٨٦٠	٢ - المنطقة الشمالية الشرقية
٤٩,٩	٥٠,١	٢ ٢٢٨	٣ - المنطقة الشمالية الغربية
٥٠,٩	٤٩,١	١٠ ٠٠٧	٤ - المنطقة الشمالية الوسطى
٥١,١	٤٨,٩	٦ ٥٢٦	٥ - المنطقة الساحلية الجنوبية الوسطى
٤٩,٣	٥٠,٧	٣ ٠٦٢	٦ - المرتفعات الوسطى
٥٠,٩	٤٩,١	١٢ ٧١١	٧ - المنطقة الجنوبية الشرقية
٥١,٠	٤٩	١٦ ١٣٣	٨ - دلتا نهر الميكونغ

ملاحظة: * أرقام أولية

المصدر: اللجنة التوجيهية المركزية المعنية بتعداد السكان: تعداد السكان استقراء من عينة قدرها ٣٪.

هانوي. كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

١ - ٣ الهيكل السكاني من حيث نوع الجنس والفئات العمرية، في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩**

الهيكل السكاني من حيث الفئات العمرية			نوع الجنس		المجموع (١٠٠٠)	الفئة العمرية
إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور		
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٥٠,٨	٤٩,٢	٧٦ ٣٢٧	المجموع
٩,٠	١٠,١	٩,٥	٤٧,٩	٥٢,١	٧ ٢٧٠	٤ - ٠
١١,٤	١٢,٦	١٢,٠	٤٨,٢	٥١,٨	٩ ١٦١	٩ - ٥
١١,٤	١٢,٦	١٢,٠	٤٨,٣	٥١,٧	٩ ١٣٢	١٤-١٠

الهيكل السكاني من حيث الفئات العمرية			نوع الجنس		المجموع	الفئة
إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	(١٠٠٠)	العمرية
١٠,٦	١١,٠	١٠,٨	٤٩,٨	٥٠,٢	٨٢١٨	١٩-١٥
٩,٠	٨,٨	٨,٩	٥١,٥	٤٨,٥	٦٧٦٥	٢٤-٢٠
٨,٤	٨,٦	٨,٥	٥٠,٢	٤٩,٨	٦٤٧٤	٢٩-٢٥
٧,٨	٨,٠	٧,٩	٥٠,٣	٤٩,٧	٦٠٠١	٣٤-٣٠
٧,٣	٧,٢	٧,٣	٥١,٤	٤٨,٦	٥٥٥١	٣٩-٣٥
٦,١	٥,٧	٥,٩	٥٢,٥	٤٧,٥	٤٥٠٩	٤٤-٤٠
٤,٢	٣,٩	٤,١	٥٢,٧	٤٧,٣	٣١٠٥	٤٩-٤٥
٣,٠	٢,٦	٢,٨	٥٤,٨	٤٥,٢	٢١٣٧	٥٤-٥٠
٢,٦	٢,١	٢,٤	٥٦	٤٤,٠	١٨٠٤	٥٩-٥٥
٢,٦	٢,١	٢,٣	٥٦,١	٤٣,٩	١٧٦٧	٦٤-٦٠
٦,٨	٤,٨	٥,٨	٥٩,٤	٤٠,٦	٤٤٣٣	+٦٥

ملاحظة: ** أرقام أولية
المصدر: اللجنة التوجيهية المركزية المعنية بتعداد السكان: استقراء من عينة قدرها ٣٪.

١ - ٤ معدل الهجرة في السنوات الخمس السابقة على ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩

الوحدة: ٪

صافي معدل الهجرة		معدل الهجرة إلى الخارج		معدل الهجرة		المناطق الإقليمية
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٢,٩٧	٣,٨٣	٢,٩٧	- البلد كله
						- المناطق*
١,٩٠ -	١,١٠ -	٢,٧٧	٣,٢٢	١,٦٨	٢,١٢	١ - دلتا النهر الأحمر
١,٦٠ -	١,٣٨ -	٢,٣٠	٢,٨١	١,٢٥	١,٤٤	٢ - المنطقة الشمالية الشرقية
٠,١١ -	٠,١٩ -	١,٣٣	١,٥٣	١,٢٢	١,٣٥	٣ - المنطقة الشمالية الغربية
٣,٢١ -	٢,٨٢ -	٣,٧٨	٣,٦٧	٠,٥٨	٠,٨٥	٤ - المنطقة الشمالية الوسطى
١,٣١ -	١,٣٠ -	٣,٢٠	٣,٢٢	١,٨٩	١,٩٢	٥ - المنطقة الساحلية الجنوبية الوسطى
٧,٣٣	٧,٧٩	١,٧٣	٢,٠٨	٩,٠٥	٩,٨٧	٦ - المرتفعات الوسطى
٥,٦١	٤,٨٣	٢,٦٣	٢,٩٦	٨,٢٤	٧,٧٩	٧ - المنطقة الجنوبية الشرقية
١,٤٣ -	١,٠٣ -	٣,٠٥	٢,٦٩	١,٦٢	١,٦٦	٨ - دلتا نهر الميكونغ

المصدر: تعداد السكان لعام ١٩٩٩: استقراء من عينة قدرها ٣٪.

١ - ٥ أسباب الهجرة من حيث نوع الجنس

الوحدة: %

١٩٩٨-١٩٩٧		١٩٩٣-١٩٩٢		الأسباب
إناث	ذكور	إناث	ذكور	
١٨,٥	١٨,٤	٢٢,٠	٢٠,٢	١ - اقتصادية
٥,٣	٣٥,٧	٦,٥	٣٧,٤	٢ - كوارث طبيعية
٣٧,٢	٦٢,٣	٣٣,٨	٣٣,٨	٣ - عائلية
٧,٧	٨,٧	٩,٢	٨,٦	٤ - غير ذلك
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٥ - المجموع

المصدر: مسح مستوى المعيشة في فيت نام ١٩٩٢-١٩٩٣.
 المكتب الإحصائي العام ولجنة الدولة للتخطيط
 - مسح مستوى المعيشة في فيت نام ١٩٩٧-١٩٩٨.
 المكتب الإحصائي العام، آب/أغسطس ١٩٩٩، الصفحة ٢٤.

ثانيا - العمل

٢-١ القوى العاملة

الوحدة: آلاف الأشخاص

١٩٩٩			١٩٩٤			
إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	
٢١ ٠٤٧	٢٠ ٠٠٩	٤١ ٠٥٦	١٨ ٣٦٥	١٦ ٧٣٩	٣٥ ١٠٢	١٦-٥٤
٢٢ ٠٥٧	٢٠ ٨٠٣	٤٢ ٨٦٠	١٩ ٥٥٥	١٧ ٦١٠	٣٧ ١٦٥	١٦-٥٩
٢٢ ٨٧٦	٢١ ٦٨٩	٤٤ ٥٦٦	٢٠ ٣٣٧	١٨ ٣٩٦	٣٨ ٧٣٣	١٥-٥٩

المصدر: المكتب الإحصائي العام، ١٩٩٩: تعداد السكان
 (نتيجة المسح بالعينات): - المكتب الإحصائي العام ١٩٩٥: المسح الديمغرافي لمنتصف المدة (١٩٩٤)

٢-٢ نمو القوى العاملة

الوحدة: %

إناث	ذكور	المجموع	الفئة العمرية
٢,٧٣	٣,٥٧	٣,٣١	١٦-٥٤
٢,٤١	٣,٣٣	٢,٨٥	١٦-٥٩
٢,٣٥	٣,٢٩	٢,٨١	١٥-٥٩

ملاحظة: معادلة حساب معدل النمو: $\ln(Pt/Po)$

٣-٢ هيكل السكان الذين تزيد أعمارهم عن الخامسة عشرة بحسب نوع الجنس وحالة الأنشطة الاقتصادية.

١٩٩٨				١٩٩٧				١٩٩٦				حالة الأنشطة الاقتصادية
نوع الجنس		المجموع		نوع الجنس		المجموع		نوع الجنس		المجموع		
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
٥٢,٧	٤٧,٣	٢٧ ٦٠٢	٢٤ ٧٦٥	٥٢,٣	٤٧,٧	٢٦ ٢٦١	٢٣ ٩٣٩	٥٣,٠	٤٧,٠	٢٥ ٦٨١	٢٢ ٧٧٥	المجموع
٠٥,٠	٥٠,٠	١٨ ٧٢٠	١٨ ٦٨٧	٠٥,٠	٥٠,٠	١٨ ١٥٣	١٨ ١٤٤	٥٠,٦	٤٩,٤	١٨ ١٥٢	١٧ ٧١٥	المشاركة في الأنشطة الاقتصادية
٥٩,٤	٠٤,٦	٨ ٨٨١	٦٠ ٠٧٨	٥٨,٣	٤١,٧	٨ ١٠٨	٥ ٧٩٥	٥٩,٨	٤٠,٢	٧ ٥٢٩	٥٠,٦٠	عدم المشاركة في الأنشطة الاقتصادية

المصدر: الحالة الراهنة للعمل والعمالة في فيت نام في الأعوام ١٩٩٦ و١٩٩٧ و١٩٩٨

٤-٢ نسب السكان العاملين المتفرغين في الإثني عشر شهرا الأخيرة بحسب نوع العمل

نوع الجنس		المجموع	نوع العمل
إناث	ذكور		
٥١,٧	٤٨,٣	١٠٠	عام
١٨,٢	٨١,٨	٠,٩٩	قادة
١٧,٢	٢٨,٨	٠,٣٩	علم - تكنولوجيا
٥٢,٣	٤٧,٧	٠,٥٧	رعاية صحية
٧٣,٤	٢٦,٦	١,٩٥	تعليم
٤٠,٢	٥٩,٨	٢,٢٩	أعمال أخرى
٦٨,٦	٣١,٤	١١,١٨	خدمات المبيعات الأمنية
٥٣,٤	٤٦,٦	٦٢,٠٧	الزراعة - الحراجة - صيد الأسماك
٤٠,٧	٥٩,٣	١٠,٦٨	تجهيز المصنوعات اليدوية
٦,٣	٩٣,٧	١,٤٥	تجميع وتشغيل الآلات
٤٢,٦	٥٧,٤	٨,٣٧	أشغال بسيطة
١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠٦	أعمال أخرى غير مذكورة أعلاه

المصدر: المكتب الإحصائي العام ٢٠٠٠، مسح مستوى المعيشة في فيت نام ١٩٩٧-١٩٩٨، الصفحة ١٦٦.

ثالثا - المرأة واقتصاد الأسرة المعيشية

٣-١ نوع جنس رؤساء الأسر المعيشية بحسب الفئات العمرية

الوحدة: %

١٩٩٨-١٩٩٧		١٩٩٣-١٩٩٢		الفئات العمرية
نوع الجنس		نوع الجنس		
إناث	ذكور	إناث	ذكور	
٢١,٦	٧٨,٤	٢٦,٩	٧٣,١	عامة
٠,٠	١٠٠,٠	١٠,٠	٩٠,٠	* < ٢٠
٨,٥	٩١,٥	١٩,٥	٨٠,٥	٢٤-٢٠
١٣,٩	٨٦,٢	١٤,٥	٨٥,٥	٢٩-٢٥
١٢,١	٨٧,٩	١٨,٣	٨١,٧	٣٤-٣٠
٧٠,٠	٨٣,٠	٢٣,٣	٧٦,٧	٣٩-٣٥
١٥,٦	٨٣,٤	٢٦,٧	٧٣,٣	٤٤-٤٠
٢٣,٠	٧٧,٠	٢٨,٦	٧١,٤	٤٩-٤٥
٢٥,٠	٧٥,٠	٣٧,٧	٦٢,٣	٥٤-٥٠
٣٠,٥	٦٩,٥	٣٣,٢	٦٦,٩	٥٩-٥٥
٣٠,٠	٧٠,٠	٣٢,٥	٦٧,٦	٦٤-٦٠
٣١,٨	٦٨,٢	٣٧,٦	٦٢,٤	+ ٦٥

ملاحظة: * ١٠٠ تدل على الأغلبية. "٠,٠" يدل على نسبة صغيرة جدا.
المصدر: المكتب الإحصائي العام ولجنة الدولة للتخطيط: مسح مستوى المعيشة في فيت نام ١٩٩٣-١٩٩٢.
المكتب الإحصائي العام: مسح مستوى المعيشة في فيت نام ١٩٩٨-١٩٩٧.

٣-٢ توزيع رؤساء الأسر المعيشية بحسب فئات الدخل

الوحدة: %

المجموع	فقراء للغاية	فقراء	متوسطو الحال	أغنياء	معتدلو الغنى
١٩٩٣-١٩٩٢					
١٠٠,٠	٩٥,٦	٣,٠	٠,٣	٠,٧	٠,٧
١٠٠,٠	٤٢,٢	٤٠,٩	٥,٣	٥,٧	٥,٩
١٩٩٨-١٩٩٧					
١٠٠,٠	٩٧,٣	٢,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠
١٠٠,٠	٤٦,٩	٤١,١	٣,٦	٤,٠	٤,٠

المصدر: المكتب الإحصائي العام ولجنة الدولة للتخطيط: مسح مستوى المعيشة في فيت نام
المكتب الإحصائي العام: مسح مستوى المعيشة في فيت نام ١٩٩٨-١٩٩٧

٣-٣ المتوسط السنوي للدخل الفردي بحسب الفئات العمرية ونوع جنس رؤساء الأسر المعيشية في
١٩٩٧-١٩٩٨

الوحدة: آلاف الدونغات

نوع الجنس		المجموع	الفئة العمرية
إناث	ذكور		
٤ ٣٦٢	٣ ٢٣٩	٣ ٤٦٥	المجموع
٤ ٢٦٦	٣ ٦٢١	٢ ٧٨٥	- < ٣٠
٤ ٤٩٤	٢ ٨٩١	٣ ١١٣	- ٣٠-٣٩
٤ ٦٠٣	٣ ٢١٨	٣ ٤٦٥	- ٤٠-٤٩
٤ ٣٧٢	٣ ٢٧٧	٣ ٨٩٩	- ٥٠-٥٩
٤ ٠٥٦	٣ ٧٢٩	٣ ٨٢٦	- ٦٠ +

المصدر: المكتب الإحصائي العام: مسح مستوى المعيشة في فيتنام ١٩٩٧-١٩٩٨

٤-٣ توزيع رؤساء الأسر المعيشية بحسب أعلى مستويات التعليم المحققة

الوحدة: %

١٩٩٧-١٩٩٨		١٩٩٢-١٩٩٣		مستويات التعليم
إناث	ذكور	إناث	ذكور	
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع
٥٢,٦	٣٠,٨	٥٣,٦	٢٩,٧	لم يحصلوا على شهادة
١٤,٣	٢٥,٥	١٧,١	٢٧,١	أكملوا الدراسة الابتدائية
١٦,٢	٢٤,١	١٦,٦	٢٥,٩	أكملوا الدراسة الثانوية
٤,٣	٥,٤	٣,٠	٥,٣	أكملوا الدراسة الإعدادية
٤,١	٥,١	٢,٩	٥,٢	تدريب مهني ابتدائي
٦,٠	٦,٤	٥,٧	٤,٣	تدريب على مستوى العاملين التقنيين
٢,٥	٧,٧	١,١	٢,٧	تعليم على مستوى الكليات والجامعات وما فوق ذلك

المصدر: المكتب الإحصائي العام ولجنة الدولة للتخطيط، ١٩٩٢-١٩٩٣

المكتب الإحصائي العام: مسح مستوى المعيشة في فيتنام ١٩٩٧-١٩٩٨

رابعاً - المرأة والصحة

١-٤ معدلات خصوبة نوعية، من نيسان/أبريل ١٩٩٨ إلى آذار/مارس ١٩٩٩

الوحدة: طفل للمرأة الواحدة

منطقة ريفية	منطقة حضرية	البلد كله	الفئات العمرية
٠,٠٣٣٣	٠,٠١٤٠	٠,٩٨٢٠	١٩-١٥
١,١٨١١	٠,٠٩٣٢	٠,١٥٨٠	٢٤-٢٠
٠,١٤٥٧	٠,١٠٥٨	٠,١٣٤٨	٢٩-٢٥
٠,٠٨٤١	٠,٠٧٢٩	٠,٠٨١٠	٣٤-٣٠
٠,٠٤٣٥	٠,٠٣٤٠	٠,٠٤٠٩	٣٩-٣٥
٠,٠١٩٨	٠,٠١٢٨	٠,٠١٧٨	٤٤-٤٠
٠,٠٠٦٩	٠,٠٠٢٣	٠,٠٠٥٦	٤٩-٤٥
٢,٥٧	١,٦٧	٢,٣٣	مجموع معدلات الخصوبة

المصدر: تعداد السكان لعام ١٩٩٩: نتائج معممة مستخلصة من عينة قدرها ٣٪، الصفحة ٩٨.

٢-٤ عدد الولادات وعدد الأطفال العائشين بعد الولادة

الوحدة: عدد الأطفال للمرأة الواحدة

الفئة العمرية	عدد الولادات		متوسط عدد الأطفال العائشين بعد الولادة	
	م د م م ١٩٩٤	م د ر ص ١٩٩٧	م د م م ١٩٩٤	م د ر ص ١٩٩٧
١٩-١٥	٠,٤٠	٠,٤٠	٠,٠٣	٠,٠٣
٢٤-٢٠	٠,٤٦	٠,٦١	٠,٥٨	٠,٦٠
٢٩-٢٥	١,٦٦	١,٥٠	١,٤٤	١,٥٦
٣٤-٣٠	٢,٥٧	٢,٣٣	٢,٢١	٢,٤٦
٣٩-٣٥	٣,٤٩	٣,٠١	٢,٨٤	٣,٠٩
٤٤-٤٠	٤,١٢	٣,٦٤	٣,٣٩	٣,٧٣
٤٩-٤٥	٤,٦٢	٤,٠٨	٣,٢٥	٤,١٢
المجموع	١,٩٠	١,٨٦	١,٧٥	١,٧٤

ملاحظة: م د م م : المسح الديمغرافي لمنتصف المدة

م د ر ص : المسح الديمغرافي والخاص بالرعاية الصحية.

المصدر: المكتب الإحصائي العام: المسح الديمغرافي لمنتصف المدة في فيت نام، هانوي، ١٩٩٥، الصفحة ٤٢.

اللجنة الوطنية المعنية لسكان وتنظيم الأسرة ١٩٩٧، الصفحة ٣٢.

٤-٣ متوسط عدد الأطفال للمرأة الواحدة بحسب مستويات تعليم الأمهات

الوحدة: عدد الأطفال للمرأة الواحدة

مستويات التعليم	* ١٩٩٤	** ١٩٩٧
١ - لم يلتحق بمدرسة قط	٤,٠٢	٥,١٣
٢ - لم يكملن الدراسة الابتدائية	٣,٩٨	٤,٥٦
٣ - أكملن الدراسة الابتدائية	٣,٠٦	٤,٢٢
٤ - أكملن الدراسة الثانوية	٢,٥٨	٣,٣٠
٥ - أكملن الدراسة الثانوية فما فوقها	١,٨٧	٢,٢٩

ملاحظة: * يدل على عدد المتزوجات داخل الفئة العمرية ١٥-٤٩.
** يدل على عدد ولادات النساء داخل الفئة العمرية ٤٠-٤٩.

٤-١٤ معدل الإصابة بالأمراض للرجال والنساء بحسب الفئات العمرية

الوحدة: %

الفئات العمرية	ذكور	إناث
المجموع	٣٨,٢	٤٤,٨
٠ - ٤	٥٣,٠	٤٧,٩
٥ - ٩	٣٨,٢	٣٩,٩
١٠-١٤	٣١,٠	٣٠,٨
١٥-١٩	٢٥,٧	٢٨,٧
٢٠-٢٤	٢٥,٣	٣١,٢
٢٥-٢٩	٢٨,٦	٤٠,٥
٣٠-٣٤	٣٦,٤	٤٤,٨
٣٥-٣٩	٣٨,٤	٤٨,٧
٤٠-٤٤	٤٠,٨	٥٠,٩
٤٥-٤٩	٤٤,٣	٥١,٩
٥٠-٥٤	٤٧,٥	٦٠,٠
٥٥-٥٩	٥٣,٦	٦٣,٠
٦٠-٦٤	٥١,٧	٦٦,٢
+٦٥	٦٥,٨	٧٥,٠

ملاحظة: إحصائيات حصل عليها قبل وقت المسح بأربعة أسابيع
المصدر: المكتب الإحصائي العام: مسح مستوى المعيشة في فيت نام ١٩٩٧-١٩٩٨.

٤-٥ معدل الإصابة بالأمراض (العجز عن العمل وكون الشخص قيد الفحص والعلاج الطبيين) من حيث نوع الجنس وفئات السكان

الوحدة: %

المرض، العجز عن العمل		قيد الفحص والعلاج الطبيين		
نساء	رجال	نساء	رجال	
٤٦,٩	٤٧,٧	٢٩,٠	٢٧,٦	المجموع
٥٦,٦	٥٦,٣	٢٥,١	٢٣,١	فقراء جدا
٤٧,٨	٥٠,٧	٢٦,٦	٢٥,٣	فقراء
٤٦,٧	٤٨,١	٢٩,٧	٢٦,١	متوسطو الحال
٤٥,٢	٤٤,٨	٢٩,٣	٣١,٤	أغنياء
٣٧,٩	٣٧,٦	٣٤,٦	٣٢,٥	أغنياء جدا

ملاحظة: بيانات سجلت قبل تاريخ المسح بأربعة أسابيع.
المصدر: المكتب الإحصائي العام: مسح مستوى المعيشة في فيت نام ١٩٩٧-١٩٩٨.

٤-٦ حالة التغذية لدى البالغين من حيث نوع الجنس في المناطق الحضرية والريفية، ١٩٩٧-١٩٩٨

الوحدة: %

نساء			رجال			
مناطق ريفية	مناطق حضرية	المجموع	مناطق ريفية	مناطق حضرية	المجموع	
٤,٧	٣,٧	٤,٥	٢,٠	٣,٠	٢,٢	نحيف/نخيفة جدا
٢٠,٦	١٤,٣	١٩,٠	١٨,١	١٥,٧	١٧,٥	نحيف/نخيفة
١٠,٧	٧,٩	٩,٩	٤٢,٤	٣١,٢	٣٩,٦	قليل/قليلة النحافة
٥٨,٧	٥٧,٠	٥٨,٣	٣٦,٤	٤٣,٣	٣٨,٢	متوسط/متوسطة النحافة
٤,٩	١٥,٠	٧,٥	١,٠	٦,٦	٢,٤	بدين/بدينة
٠,٤	٢,٢	٠,٩	٠,٠٣	٠,٣	٠,١	بدين/بدينة جدا
١٩,٦	٢٠,٨	١٩,٩	١٩,٥	٢٠,٤	١٩,٨	متوسط الرقم القياسي للكتلة الجسدية

المصدر: المكتب الإحصائي العام: مسح مستوى المعيشة في فيت نام ١٩٩٧-١٩٩٨.

٤-٧ معدل الرجال والنساء الذين يعانون الأمراض ويخضعون للفحص الطبي، من حيث المرافق الصحية وأنواعها

الوحدة: %

نساء	رجال	
٢٩,٠	٢٧,٦	المجموع
		المرافق الصحية
٧,٥	٧,٧	١ - مستشفيات عامة
٦,٥	٦,٦	٢ - مستشفيات كوميونات
٠,٧	٠,٦	٣ - عيادات مستشفيات
٠,٣	٠,٣	٤ - مرافق أخرى من مرافق الصحة العامة
١١,٠	١٠,١	٥ - أمكنة خاصة
٢,٧	١,٨	٦ - طبيب أعشاب تقليدي
٣,٠	٢,٥	٧ - أطباء تحت الطلب
		نوع المرفق الصحي
١٥,٠	١٥,٢	١ - عام
٣,٧	١١,٨	٢ - خاص
٣,٠	٢,٦	٣ - أنواع أخرى

ملاحظة: بيانات سجلت قبل تاريخ المسح بأربعة أسابيع.
المصدر: المكتب الإحصائي العام: مسح مستوى المعيشة في فيت نام ١٩٩٧-١٩٩٨.

٤-٨ معدل عدد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن العاشرة وخضعوا لعملية تطعيم واحدة على الأقل، من حيث نوع الجنس والمناطق الحضرية والريفية والإقليمية

الوحدة: %

نوع الجنس		المجموع	
رجال	نساء		
٩٠,١	٩٠,٧	٩٠,٤	المجموع
٩٤,٨	٩٤,٧	٩٤,٧	مناطق حضرية
٨٩,٢	٩٠,٠	٨٩,٦	مناطق ريفية
			- الإقليم*
٨٩,٢	٨٨,٧	٨٨,٩	المنطقة الجبلية الشمالية والوسطى
٩٥,٠	٩٥,٢	٩٥,١	دلتا النهر الأحمر
٩٣,٨	٩٤,١	٩٣,٩	المنطقة الشمالية الوسطى
٨٨,١	٨٩,٢	٨٨,٧	الساحل الأوسط
٧٩,٩	٧٨,١	٧٩,١	المرتفعات الوسطى
٩٣,٤	٩٣,٣	٩٣,٣	المنطقة الشرقية الجنوبية
٨٦,٢	٨٩,٢	٨٧,٧	دلتا نهر الميكونغ

المصدر: المكتب الإحصائي العام: مسح مستوى المعيشة في فيت نام ١٩٩٧-١٩٩٨.

٤-٩ الرعاية الصحية الإنجابية

١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	
٧٠٦٠,٨	٦٨٩٩,٦	٦٢٥٤,٥	١ - عدد الفحوص في إطار طب الأمراض النسائية (آلاف المرات)
٢٥٨١,١	٢٥٨٤,٧	٢٢٥٢,٧	٢ - عدد الخاضعات للعلاج في إطار طب الأمراض النسائية (آلاف الأشخاص)
٣٣٠١,٤	٣٢٩٦,٨	٣١٦٣,٠	٣ - عدد فحوص الحمل (آلاف المرات)
٩٥,٨	٩٥,٠	٨٨,٠	٤ - عدد الولادات الحاصلة بحضور الإحصائيين الصحيين (نسبة مئوية)

المصدر: الحولية الإحصائية ١٩٩٧-١٩٩٨

٤-١٠ عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية

حتى ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠	حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩	حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨	
٢١٤٦٢	١٧٠٤٦	١٠١١١	المجموع
٨٧,٠*	٨٦,٥	٨٥,٨	النسبة المئوية للرجال
١٣,٠*	١٣,٥	١٤,٢	النسبة المئوية للنساء

ملاحظة: * رقم تقديري

المصدر: اللجنة الوطنية للوقاية من "الإيدز" ولمكافحته

٤-١١ الإتفاق الطبي السنوي الفردي من حيث نوع جنس رئيس الأسرة المعيشية وفئة السكان

الوحدة: ١٠٠٠ دونغ فيتنامي

غني جدا	غني	متوسط الحال	فقير	فقير جدا	المجموع	
						١٩٩٣-١٩٩٢
١٩٧	١١٧	٩٠	٦٣	٤٤	١٠٥	المجموع
١٩١	١٤٤	٨٤	٥٩	٤٤	١٠١	رجال
٢٠٢	١١٩	٩٦	٩٥	٤٤	١٠٨	نساء
						١٩٩٨-١٩٩٧
٣١٣	١٧٣	١٢٣	٩٢	٥٤	١٤٤	المجموع
٢٨٤	١٦٧	١١٣	٨٦	٥٠	١٣٦	رجال
٣٦٤	١٧٨	١٣٢	٩٨	٥٠	١٥١	نساء

المصدر: المكتب الإحصائي العام ولجنة الدولة للتخطيط: ١٩٩٣-١٩٩٢

المكتب الإحصائي العام: مسح مستوى المعيشة في فيت نام ١٩٩٧-١٩٩٩، الصفحة ١١٨.

خامسا - المرأة والتعليم والثقافة

١-٥ معدل معرفة القراءة والكتابة بين السكان الذين تزيد أعمارهم عن العاشرة من حيث نوع الجنس والفئة العمرية

الوحدة: %

١٩٩٨-١٩٩٧		١٩٩٣-١٩٩٢		الفئة العمرية	
نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال
٨٥,٦	٩٣,٧	٨٢,٣	٩١,٤	المجموع	
٩٤,٦	٩٤,٣	٨٦,٣	٨٧,٨	١٠	
٩٥,٣	٩٦,٦	٩٢,٠	٩٠,١	١٤-١١	
٩٥,٩	٩٥,٤	٠٩,٩	٩٢,٤	١٧-١٥	
٩٣,٦	٩٣,٤	٩٢,٥	٩٢,٣	٢٤-١٨	
٩٣,٠	٩٤,٠	-	-	٢٥-٣٤*	
٩٤,٦	٩٥,٨	٩٠,٧	٩٥,٧	٣٩-٣٥	
٩٠,٢	٩٥,٨	٨٦,١	٩٤,٤	٤٤-٤٠	
٨٨,٢	٩٥,٢	٧٩,٣	٩٥,٤	٤٩-٤٥	
٨٢,٣	٩٦,٤	٧٤,٩	٩٤,٥	٥٤-٥٠	
٧٧,٦	٩٣,٧	٦٤,٣	٨٨,٤	٥٩-٥٥	
٦٦,٨	٩٠,٩	٥٠,٩	٨٧,٥	٦٤-٦٠	
٣٧,٧	٧٩,٢	٢٧,١	٧٤,٥	+ ٦٥	

ملاحظة:

الإحصاءات عن ١٩٩٣-١٩٩٢ غير متوفرة.

المصدر: المكتب الإحصائي العام ولجنة الدولة للتخطيط: مسح مستوى المعيشة في فيت نام، ١٩٩٢-١٩٩٣.

المكتب الإحصائي العام، آب/أغسطس ١٩٩٩: مسح مستوى المعيشة في فيت نام، ١٩٩٧-١٩٩٨.

٢-٥ معدل معرفة القراءة والكتابة بين السكان الذين تزيد أعمارهم عن العاشرة من حيث نوع الجنس في المناطق الحضرية والريفية و٧ مناطق إقليمية

الوحدة: %

١٩٩٨-١٩٩٧		١٩٩٣-١٩٩٢		١٩٨٩		
نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	
٨٥,٦	٩٣,٧	٨٢,٣	٩١,٤	٨٣,٨	٩٢,٥	البلد كله
٩١,٦	٩٧,١	٩٠,٧	٩٦,٣	٩١,٥	٩٦,٨	منطقة حضرية
٨٣,٧	٩٢,٦	٠٨,٠	٩٠,١	٨١,٧	٩١,١	منطقة ريفية
						منطقة إقليمية

١٩٩٨-١٩٩٧		١٩٩٣-١٩٩٢		١٩٨٩		
نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	
٨٣,٣	٩٣,٨	٨١,٦	٩٠,٦	٧٨,٧	٨٧,٧	المنطقة الشمالية والجبليّة والوسطى
٩٨,٨	٩٨,٢	٨٧,٢	٩٦,٤	٨٩,٠	٩٧,٢	دلتا النهر الأحمر
٨٨,٤	٩٥,٩	٨٧,٠	٩٥,٦	٨٥,٧	٩٤,١	المنطقة الشمالية الوسطى
٨٢,٧	٩٠,٤	٨٠,٧	٨٩,٠	٨٣,٩	٩٢,٣	الساحل الأوسط
٦٩,٩	٨٤,٠	٥٦,٣	٧٢,١	٧٠,٢	٨١,٧	المرتفعات الوسطى
٨٩,٤	٩٥,٦	٨٧,٥	٩٣,٧	٨٨,٢	٩٤,٣	المنطقة الشرقية الجنوبية
٨٣,٢	٩٠,٠	٧٧,١	٨٧,٧	٨١,٤	٠٩,٠	دلتا نهر الميكونغ

المصدر: المكتب الإحصائي العام، آب/أغسطس ١٩٩٩: مسح مستوى المعيشة في فيت نام ١٩٩٧-١٩٩٨، الصفحة ٣٠
بالنسبة إلى عام ١٩٨٩، الإحصاءات مستقاة من: تعداد السكان لعام ١٩٨٩: نتائج المسح الشامل: المجلد الثاني، الصفحة ١٥٦.

٣-٥ معدل معرفة القراءة والكتابة والأمية، ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩

الأمية			معرفة القراءة والكتابة			
منطقة ريفية	منطقة حضرية	المجموع	منطقة ريفية	منطقة حضرية	المجموع	
٦,٦	٢,٩	٥,٧	٩٣,٤	٩٧,١	٩٤,٣	رجال
٤,٢	٢,٦	٣,٩	٩٥,٨	٩٧,٤	٩٦,١	١٤-١٠
٥,٠	٢,٨	٤,٥	٩٥,٠	٩٧,٢	٩٥,٥	١٧-١٥
٧,٥	٣,٥	٦,٥	٩٢,٥	٩٦,٥	٩٣,٥	١٩-١٨
٧,٣	٣,١	٦,٢	٩٢,٧	٩٦,٩	٩٣,٨	٢٩-٢٠
٥,٢	٢,١	٤,٤	٩٤,٨	٩٧,٩	٩٥,٦	٣٩-٣٠
٤,٨	١,٤	٣,٩	٩٥,٢	٩٨,٦	٩٦,١	٤٩-٤٠
١٢,٢	٥,٤	١٠,٦	٨٧,٨	٩٤,٦	٨٩,٤	+ ٥٠
١٣,٥	٦,٦	١١,٨	٨٦,٥	٩٣,٤	٨٨,٢	نساء
٤,٨	١,٨	٤,٢	٩٥,٢	٩٨,٢	٩٥,٨	١٤-١٠
٥,٥	٢,٠	٤,٧	٩٤,٥	٩٨,٠	٩٥,٣	١٧-١٥
٧,٤	٢,٠	٦,١	٩٢,٦	٩٨,٠	٩٣,٩	١٩-١٨
٧,٩	٢,٧	٦,٥	٩٢,١	٩٧,٣	٩٣,٥	٢٩-٢٠
٧,٥	٢,٨	٦,٢	٩٢,٥	٩٧,٢	٩٣,٨	٣٩-٣٠
١٠,٥	٤,٠	٨,٦	٨٩,٥	٩٦,٠	٩١,٤	٤٩-٤٠
٣٩,٨	٢٤,٤	٣٦,٢	٦٠,٢	٧٥,٦	٦٣,٨	+ ٥٠

المصدر: اللجنة التوجيهية المركزية المعنية بتعداد السكان والإسكان: النتائج، استقراء من عينة قدرها ٣٪.

٤-٥ معدل الالتحاق بالمدارس من حيث نوع جنس السكان الذين هم في سن الدراسة وفتاتهم العمرية
الوحدة: %

١٩٩٨-١٩٩٧		١٩٩٣-١٩٩٢		الفئة العمرية
رجال	نساء	المجموع	المجموع	
المجموع				
١١٠,١	١١٩,١	١١٤,٧	١١٠,٦	١٠-٦
٧٦,١	٧٩,٣	٧٧,٧	٤٨,١	١٤-١١
٣٢,٦	٤٠,١	٣٦,٣	١٦,٦	١٧-١٥
٩,٠	١٠,٥	٩,٨	٧,٢	٢٤-١٨
المعدل النموذجي للدراسة المدرسية				
٩٤,٦	٩٥,٧	٩٥,٢	٨٤,٤	١٠-٦
٨٢,٥	٨٣,٣	٨٥,٥	٦٩,٠	١٤-١١
٤٦,٣	٥٨,٠	٥٢,١	٢٥,٥	١٧-١٥
١٢,٢	١٦,٩	١٤,٦	٤,٢	٢٤-١٨
معدل الدراسة المدرسية في سن الالتحاق بالمدارس				
٩١,٧	٩٣,٥	٩٢,٦	٧٨,٠	١٠-٦
٦٢,٢	٦١,١	٦١,٦	٣٦,٠	١٤-١١
٢٧,٤	٣٠,٣	٢٨,٨	١١,٤	١٧-١٥
٨,٥	١٠,٠	٩,٣	١,٨	٢٤-١٨

المصدر: المكتب الإحصائي العام ولجنة الدولة للتخطيط: مسح مستوى المعيشة في فيت نام،
١٩٩٣-١٩٩٢.
المكتب الإحصائي العام: مسح مستوى المعيشة في فيت نام، ١٩٩٧-١٩٩٨.

٥-٥ النسبة المئوية للطالبات بين طلاب مدارس التعليم العام، والمدارس الثانوية المهنية، والكليات،
والجامعات

الوحدة: ١٠٠٠ شخص

١٩٩٨-١٩٩٧		١٩٩٧-١٩٩٦		النسبة المئوية للإناث
النسبة المئوية للإناث	المجموع	النسبة المئوية للإناث	المجموع	
٤٧,٧	١٠ ٤٣٨	٤٨,٠	١٠ ٣٤٩	مدرسة ابتدائية
٤٧,٠	٥ ٢٥٤	٤٦,٨	٤ ٨٧٢	مدرسة إعدادية (متوسطة)
٤٦,٤	١ ٣٩٣	٤٥,٥	١ ١٧١	مدرسة ثانوية (توجيهية)

٤٦,٩	١٧٦,٤	٤٨,٤	١٦٠,٦	مدرسة ثانوية مهنية
٤٨,٦	٧١٥,٢	٤٠,٣	٥٩٣,٨	جامعة، كلية جامعية
٥١,٩	١٢٧,٠	٥١,٥	٩٦,١	كلية
٣٩,١	٥٨٨,٢	٣٨,١	٤٩٧,٧	جامعة

المصدر: مركز المعلومات المتعلقة بالتعليم
تقرير عن الطالبات في تنمية التعليم في فييت نام، الصفحة ٢

سادسا - مشاركة المرأة في الإدارة على جميع المستويات

٦-١ نواب الجمعية الوطنية بحسب نوع الجنس

الوحدة: %

الهيئة التشريعية		الهيئة التشريعية		الهيئة التشريعية		الهيئة التشريعية		المنصب
٢٠٠٢-١٩٩٧		١٩٩٧-١٩٩٢		١٩٩٢-١٩٨٧		١٩٨٧-١٩٨١		
رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	
٧٣,٨	٢٦,٢	٨١,٥	١٨,٥	٨٢,٢	١٧,٨	٧٨,٢	٢١,٨	نائب
٧٥,٠	٢٥,٠	١٠٠	٠,٠	٨٠,٠	٢٠,٠	٨٨,٩	١١,١	نواب رئيس
٦٦,٧	٣٣,٣	٧٧,٨	٢٢,٢	٥٧,١	٤٢,٩	٨٥,٧	١٤,٣	رئيس لجنة

المصدر: التقرير الوطني لعام ١٩٩٩ عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الصفحتان ١٢٥ و ١٢٦ (النص الإنكليزي)
مكتب الجمعية الوطنية

٦-٢ قادة الجمعية الوطنية بحسب نوع الجنس

الوحدة: %

المنصب	رجال	نساء
١ - اللجنة الدائمة للجمعية الوطنية	٧١,٤	٢٨,٦
- الرئيس	١٠٠,٠	٠,٠
- نائب الرئيس	٨٠,٠	٢٠,٠
- أعضاء اللجنة	٦٢,٥	٣٧,٥

النساء	رجال	المنصب
٢٣,٠	٧٧,٠	٢ - لجان أخرى
٢٥,٠	٧٥,٠	- رئيس لجنة
١٦,٠	٨٤,٠	- نائب رئيس لجنة
٢٣,٧	٧٦,٣	- أعضاء لجان
١٢,٥	٨٧,٥	٣ - الأمانة العامة
٠,٠	١٠٠,٠	- الرئيس
١٤,٣	٨٥,٧	- أمناء السر

المصدر: نواب الهيئة التشريعية العاشرة للجمعية الوطنية، ١٩٩٧-٢٠٠٢
دار النشر السياسية الوطنية

٣-٦ المرأة في المجالس الشعبية على جميع المستويات

الوحدة: %

٢٠٠٤-١٩٩٩	١٩٩٩-١٩٩٤	مدة الولاية
٢٢,٥	٢٠,٤	مجلس شعبي على مستوى المقاطعة والمدينة
٢٠,٧	١٨,١	مجلس شعبي في محافظة، دائرة، بلدة
١٦,٣٤	١٤,١	مجلس شعبي في كوميون، ناحية، مدينة صغيرة

المصدر: الاتحاد النسائي الفيتنامي

٤-٦ قادة المجالس الشعبية على مستوى الأساس بحسب نوع الجنس، مدة الولاية ١٩٩٩-١٩٩٤

الوحدة: %

النساء	رجال	المستوى
		١ - مقاطعة، مدينة
٨,٣	٩١,٧	- رئيس
٣,٥	٩٦,٥	- نائب رئيس
		٢ - محافظة، دائرة، بلدة
٣,٨	٩٦,٢	- رئيس

المستوى	رجال	نساء
- نائب رئيس	٩٢,٢	٧,٨
٣ - كوميون، ناحية، مدينة صغيرة		
- رئيس مجلس شعبي لكوميون	٩٧,٣	٢,٣
- رئيس مجلس شعبي لناحية	٨٩,٨	١٠,٢
- رئيس مجلس شعبي لبلدة	٩٤,٢	٥,٨

المصدر: البحث العلمي KX01-BD03، اللجنة المركزية للتنظيم وشؤون الموظفين، ١٩٩٧

٥-٦ القادة على المستوى المركزي بحسب نوع الجنس

الوحدة: %

المنصب		١٩٩٥-١٩٩٤		٢٠٠٠-١٩٩٦	
		رجال	نساء	رجال	نساء
وزير ومن في حكم الوزير	٩٢,٩	٧,١	٩٢,١	٧,٩*	
نائب وزير ومن في حكم نائب وزير	٨٦,٧	١٣,٣	٨٧,٠	٩,١*	
مدير عام ومن في حكم المدير العام	٩١,٠	٩,٠	٨٧,٠	١٢,١	
مدير عام لمشاريع تملكها الدولة	٩٧,٣	٢,٧	٩٦,٠	٤,٠	
نائب مدير عام لمشاريع تملكها الدولة	٩٥,٧	٤,٣	٩٦,٠	٤,٠	

المصدر: مستقاة من التقرير الوطني لعام ١٩٩٩ عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الصفحة ١٢٦ (النص الإنكليزي)

* البحث العلمي KX01-BD03، اللجنة المركزية للتنظيم، ١٩٩٧

٦-٦ قادة اللجان الشعبية على مستوى الأساس بحسب نوع الجنس، مدة الولاية ١٩٩٤-١٩٩٩

الوحدة: %

المنصب	رجال	نساء
١ - مقاطعة، مدينة		
- رئيس	٩٦,٧	٣,٣
- نائب رئيس	٨٩,٩	١٠,١

المنصب	رجال	نساء
- مدير إدارة	٩٢,٧	٧,٣
- نائب مدير إدارة	٩٠,١	٩,٩
٢ - محافظة، دائرة، بلدة		
- رئيس	٩٥,٥	٤,٥
- نائب رئيس	٩٢,٩	٧,١
٣ - كوميون، ناحية، مدينة صغيرة	٩٧,٧	٢,٣
- رئيس لجنة شعبية لكوميون	٩٨,٧	١,٣
- رئيس لجنة شعبية لناحية	٨٦,٦	١٣,٤
- رئيس لجنة شعبية لبلدة	٩٨,٠	٢,٠

المصدر: البحث العلمي KX01-BD03، اللجنة المركزية للتنظيم، ١٩٩٧

—